

الرسالة ٢٣٧

مختصر النحو
لابن سعدان الكوفي
(١٦١هـ - ٢٣١هـ)

دراسة وتحقيق

د. حسين أحمد بوعباس

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب

جامعة الكويت

المؤلف:**د. حسين أحمد بو عباس**

- دكتوراه في النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة،
٢٠٠١م.

- مدرس في قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:**الأبحاث:**

- ١ - من آثار الباقولي: الاستدراك على أبي علي مما وقع في كتاب (الحجة). مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٤٦، الجزء الثاني، نوفمبر ٢٠٠٢م.
- ٢ - تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب ونصوص ساقطة منها. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣م.

المحتوى

١١ الملخص
١٣ المقدمة
١٥ القسم الأول - ترجمة المؤلف ودراسة المخطوط
١٥ أ - ترجمة المؤلف
٢٢ ب - دراسة المخطوط
٢٧ وصف المخطوط
٢٨ منهج التحقيق
٢٩ هوامش القسم الأول
٣٩ القسم الثاني - النص المحقق
١١٠ فهرس الآيات
١١٣ فهرس الأبواب
١١٧ المصادر والمراجع

المخلص

قلة كتب الكوفيين النحوية الموجودة في المكتبة العربية تجعل دراسة مخطوط نحوي كوفي وتحقيقه أمراً ذا أهمية في الدراسات النحوية. وهذا ما حملني على العمل في هذا المخطوط الذي يعرض لأول مرة النحو الكوفي التعليمي بيد نحوي كوفي متقدم هو محمد بن سعدان الكوفي الضرير المتوفى سنة ٢٣١ للهجرة.

فكانت نتيجة ذلك هذا البحث الذي جاء في قسمين: الأول جَمَعَ ما تناثر في المصادر من أخبار المصنّف، فكان منها ترجمة مقاربة له؛ اشتملت على اسمه ومولده ووفاته وشيوخه ومَن أخذوا عنه ثم مصنّفاته وأثره في الخالفين. ثم عرضتُ سمات الكتاب، وأعقبْتُ ذلك توثيقَ نسبة الكتاب إلى ابن سعدان وحرّرتُ عنوانه، وأخيراً وصفت المخطوط ومنهج التحقيق. وأما القسم الثاني فقد جاء فيه النص محققاً. وختمته بكشافين: أحدهما للآيات القرآنية والآخر لأبواب الكتاب.

المقدمة

يُعد النحو الكوفي صورة صادقة لما أصاب تراثنا من بلاء ذهبٍ بقسط وافر منه. فكتب التراجم والببليوغرافيا تقدم أثباتاً طويلة من المصنفات التي وضعها النحاة الكوفيون، إلا أن الذي سلّم منها لا يُعد شيئاً ذا بال. بل إننا لا نجد كتاباً يعرض النحو الكوفي عرضاً نظرياً موجزاً بله العرض المفصل كما يُعرض نظيره النحو البصري في مصنفات عديدة عرضاً نظرياً جلياً وفق أبواب النحو المعروفة. فأكثر كتب الكوفيين النحوية التي وصلتنا (معاني الفراء)، وهو كتاب في النحو التطبيقي، و(مجالس ثعلب) الذي هو كتاب في فن الأمالي التي يمتزج فيها النحو باللغة والأدب^(١).

لذلك كان أمر إخراج كتب الكوفيين - ما وُجد لذلك سبيل - أمراً جديراً بالعناية؛ لأنه يكشف جانباً لم نتعرف أكثره إلا بطريق خصومهم البصريين بلا جرح في هؤلاء، ولكنه يظل نقلاً غير مباشر قد يعتريه التصرف نقصاً أو زيادة وغير ذلك.

من هنا كان اطلاعي على مخطوط (نحو ابن سعدان)^(٢) في فهرس مكتبة المشهد الرضوي في إيران مثيراً للرغبة في تحقيقه ودراسته. وقد كانت العقبة الأولى في سبيل ذلك أن المخطوط صُنّف في المكتبة تحت عنوان (نقيس) مما يحول دون تصويره، لذلك لم أر وسيلة إلا نسخ المخطوط كاملاً في المكتبة، وهذا ما فعلته.

تلا ذلك العمل في الاستيثاق من أمر نسبة المخطوط إلى ابن سعدان وجمع أخباره لكتابة ترجمته، ثم بدأت تحقيق المخطوط ودراسته. فكان هذا البحث الذي كسرته على قسمين:

الأول: ترجمة المؤلف ودراسة المخطوط دراسة موجزة.

الآخر: تحقيق النص.

وقد اشتمل الأول في ترجمة المؤلف على اسمه ومولده ووفاته وشيوخه ومن أخذ عنه وبعض أخباره وما قيل فيه وأثره في الخالفين ومصنفاته. وأما دراسة المخطوط فقد عرضتُ فيها لأهم سمات الكتاب التي أتت في أمرين رئيسين؛ هما أنَّ الكتاب في النحو الكوفي وأنه في النحو التعليمي. ثم بيَّنتُ ما انتهت إليه في توثيق نسبة الكتاب إلى ابن سعدان وتحديد عنوانه. وأعقب ذلك بوصف المخطوط ثم منهج التحقيق.

ويلي ذلك القسمُ الآخر وفيه النص محققاً.

ولا يفوتني أن أسوق الشكر إلى العاملين في مكتبة المشهد الرضوي على سعيهم في تصوير المخطوط، وأخص بالثناء الشيخ محمد حسن نياه الذي حرص على إبقاء المخطوط الأصلي بين يديّ طوال مدة النسخ، كما كان سبباً إلى الاطلاع على بعض النوادير التي في المكتبة.

القسم الأول ترجمة المؤلف ودراسة المخطوط

أ - ترجمة المؤلف^(٣):

اسمه: أبو جعفر محمد بن سعدان بن المبارك النحوي الكوفي المقرئ الضرير^(٤)، وكثيراً ما يُذكر بـ (ابن سعدان). ومَن اشتهر بـ (ابن سعدان) كُثر^(٥)، إلاَّ أنَّ أقربهم إلى صاحبنا هو أبو عبدالله محمد بن سعدان النحوي الهمداني؛ لأنه نحوي مثله، إلا أنني لم أجد ذكره إلا عند ابن فارس - المتوفى سنة (٣٩٥) - في بعض مؤلفاته^(٦)، وهو يروي عنه بطريق أبيه، ولم أجد له ترجمة أو ذكراً لمصنفاته. ولعلَّ الشَّبه في الاسمين حمل ابن فارس على ذكر اسم أبي عبد الله وكنيته ولقبه في أكثر مواضع ذكره في كتبه دفعاً للبس.

وأما أبو جعفر فهو المراد حين يطلق (ابن سعدان) في كتب النحو والقراءات، لما له من مصنفات وآراء في هذين العلمين تسوِّغ النقل عنه، ولشهرته فيهما عند المتقدمين وبعض الخالفين^(٧). ثم إنَّ كثيراً من العلماء حينما ينقل عنه يناوب بين (ابن سعدان) و(محمد بن سعدان)، ثم يصفه بالنحوي أو الضرير أو المقرئ، مما يقوي أنه المقصود في هذا النقل؛ لأنه لو كان من متشابه الأعلام في هذين العلمين لأشاروا أو على الأقل لأشار بعضهم بما يرفع الشبهة أو يزيل اللبس، كأن يذكروا اسمه تاماً ليتميز من غيره.

وقد أغرب صاحب الإيضاح المكنون فجعل اسمه أبا جعفر محمد بن إبراهيم بن سعدان بن المبارك الضرير. ويمكن تفسير هذا بأنه إثر تصحيف جاء في الفهرست ص ١٢٦ في ترجمته لإبراهيم بن محمد بن سعدان فقال: "ولابنه محمد بن سعدان كتاب القراءات..."، وصوابه: ولأبيه...، بدليل أنَّ المصنفين اللذين ذكرهما لمحمد هنا

هما المذكوران في ترجمته ص ١١٠. وقد جاء على الصواب في معجم الأدباء (٩٧/١) في ترجمة إبراهيم.

مولده ووفاته: ولد سنة إحدى وستين ومائة، وهو بغدادي المولد^(٨).

وأما وفاته فقد أجمعت المصادر على أنه توفي يوم عرفة من سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٩).

شيوخه: وسأورد من ذكر أخذ ابن سعدان عنه أو وجدته يروي عنه بأحد ألفاظ التحمل. وقد كان معاصراً للفراء، إلا أنني لم أجد ما يدل على أن ابن سعدان أخذ عنه.

١ - إسحاق بن محمد بن عبدالرحمن المخزومي أبو محمد المسيبي المدني، وتوفي سنة ٢٠٦^(١٠).

٢ - خلف بن هشام بن البزار أبو محمد المقرئ، وتوفي سنة ٢٢٩^(١١).

٣ - سليم بن عيسى بن سليم أبو عيسى الحنفي الكوفي، وتوفي سنة ٢٠٠^(١٢).

٤ - عبد العزيز بن أبان بن محمد أبو خالد القرشي، وتوفي سنة ٢٠٧^(١٣).

٥ - عبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الأودي الكوفي، وتوفي سنة ١٩٢^(١٤).

٦ - عبيد بن عقيل بن صبيح أبو عمر الهلالي البصري، توفي سنة ٢٠٧^(١٥).

٧ - علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي، وتوفي سنة ١٨٩^(١٦).

٨ - محمد بن حازم أبو معاوية الضرير، وتوفي سنة ١٩٤^(١٧).

٩ - محمد بن المنذر الكوفي^(١٨).

١٠ - المسيب بن شريك أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي، وتوفي سنة ١٨٦^(١٩).

١١ - مظفر بن مدرك أبو كامل البغدادي، وتوفي سنة ٢٠٧^(٢٠).

١٢ - معلّى بن منصور أبو يعلى الرازي، وتوفي سنة ٢١١^(٢١).

١٣ - يحيى بن سعيد بن أبان أبو أيوب القرشي الأموي الكوفي، وتوفي سنة ١٩٤^(٢٢).

١٤ - يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد اليزيدي، وتوفي سنة ٢٠٢^(٢٣).

١٥ - يحيى بن واضح أبو تَمِيْلَة الأنصاري مولا هم المروزي (٢٤).

من أخذوا عنه:

١ - إبراهيم بن محمد بن سعدان، فهو ابن المصنف، وذكُر في ترجمته أنه كان من أهل العلم (٢٥).

٢ - أحمد بن محمد بن واصل أبو العباس الكوفي، وهو أجلُّ أصحابه، واسمه في أكثر المصادر: محمد بن أحمد بن واصل، ونَبَّه ابن الجزري على أنه كما أثبتناه (٢٦).

٣ - جعفر بن محمد أبو محمد الأصبهاني الأدمي (٢٧).

٤ - حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدوري البغدادي الضرير، وتوفي سنة ٢٤٦ (٢٨).

٥ - سعيد بن عمران بن موسى (٢٩).

٦ - سليمان بن يحيى بن أيوب أبو أيوب التميمي البغدادي الضبي، وتوفي سنة ٢٩١ (٣٠).

٧ - عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن البغدادي، وتوفي سنة ٢١٣ (٣١).

٨ - عبد الله بن محمد بن هاشم أبو محمد الزعفراني (٣٢).

٩ - عبيد بن محمد بن المرزبان أبو محمد المروزي البغدادي (٣٣).

١٠ - محمد بن أحمد بن البراء أبو الحسن البغدادي، وتوفي سنة ١٩١ (٣٤).

١١ - محمد بن جعفر بن الهيثم (٣٥).

١٢ - محمد بن سعد أبو عبد الله البغدادي (كاتب الواقدي)، وتوفي سنة ٢٣٠ (٣٦).

١٣ - محمد بن يحيى بن سليمان أبو بكر المروزي، وحكى ابن الجزري عن الداني أنه توفي في بغداد قريباً من سنة ثلاثمائة (٣٧). وهذا فيه نظر؛ لأنه يفضي إلى أنه عاش بعد ابن سعدان أربعين ومائة سنة تقريباً، فكَم كان عمره حين قرأ عليه؟!؟

مصنفاته: ذكر الذهبي^(٣٨) أنَّ محمد بن سعدان صنَّف في العربية والقرآن، وقد ظهر ذلك فيما جمعت من أسماء مصنفاته. وهي ما يلي:

- ١ - الجامع^(٣٩).
- ٢ - الحدود: وهو في النحو؛ لأنَّ النديم قال^(٤٠): "له قطعة حدود على مثال حدود الفراء، لا يرغب الناس فيها". ومن المعروف أنَّ حدود الفراء كتاب نحوي. وسأعرض لحدود ابن سعدان في دراستي لنسبة المخطوط وعنوانه.
- ٣ - حروف القرآن: نُسب في إيضاح المكنون (٤٠٨/١) إلى إبراهيم بن محمد بن سعدان، إلا أنه جاء منسوباً إلى محمد بن سعدان في معجم مصنفات القرآن (٧٨/١) ومعجم الدراسات القرآنية ص ١٢٠. والأرجح أنه لإبراهيم كما نصَّ على ذلك النديم في الفهرست ص ١٢٦.
- ٤ - القراءات^(٤١): وُصف بأنه كبير، وذكره الأنباري في النزهة بأنه كتاب في معرفة القراءات.
- ٥ - المجرد^(٤٢).
- ٦ - مختصر النحو^(٤٣): أكثر المصادر ذكرت أنَّ له كتاباً في النحو ولم تسمه. وأعرض له في دراسة المخطوط.
- ٧ - الوقف والابتداء^(٤٤).

بعض أخباره وما قيل فيه:

كان ابن سعدان أحد القراء^(٤٥)، بل جعله بعض العلماء^(٤٦) إماماً في القراءة. أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف^(٤٧). وكان يقرأ بقراءة حمزة^(٤٨)، ثم اختار لنفسه. وقد جلس لتعليم العامة^(٤٩).

ومن بابة أخرى يورد الخطيب البغدادي^(٥٠) خبراً لابن سعدان مع أحد قراء البصرة هو أيوب بن المتوكل يظهر فيه حسنُ أداء ابن سعدان في القراءة. فقد روى الخطيب بسنده إلى أبي بكر بن حماد "قال: سألتُ خلف بن هشام قلت: يا أبا محمد، ابن سعدان الضرير قرأ عليك؟ قال: لِمَ تسأل عن هذا؟ فقلت: أحببتُ أن أعلم. فقال:

كان ابن سعدان يختلف إلى البصرة في قبض أرزاقه مع المكافيف، فكان يجلس إلى أيوب بن المتوكل. فقال له أيوب يوماً: يا ضير، ألك حظ في القرآن؟ قال: فقال ابن سعدان: قد رزق الله منه خيراً بحمد الله ونعمته. قال: فقال: على من قرأت؟ قال: فذكرني. قال: فقال له: اقرأ حتى أسمع قراءتك. قال^(٥١): فقرأت قراءة لينة. قال: فقال: لا، اقرأ كما تقرأ على أستاذك.

قال: فأضجعتُ رجلي اليسرى، ونصبتُ اليمنى، وحللتُ أزراري، وحسرتُ عن ذراعي، ثم ابتدأتُ فقرأتُ خمس آيات بالتحقيق^(٥٢). قال: فقال لي: حسبك. ثم التفتُ إلى أصحابه فقال: «مَنْ لم يدخل الكوفة، ويشرب من ماء الفرات، لم يقرأ القرآن...» وإلى جانب علم ابن سعدان بالقراءات فإنه كان نحوياً كوفياً^(٥٣)، وشهد مجالس علمية كان فيها مع كبار الكوفيين. فقد حضر مجلس المسألة الزنبورية بين سيبويه والكوفيين^(٥٤)، ثم مجلس الأخفش والكسائي الذي خطأ فيه الأخفشُ إمام الكوفيين في مائة مسألة^(٥٥). وكذلك جمعه والمازني مجلس سأل فيه المازني مسألة قطعه بها^(٥٦). وهذا يدل على أن ابن سعدان كان من وجوه الكوفيين الذين لا يغيبون عن المجالس المهمة في تاريخ النحو الكوفي.

وللعلماء ثناء على ابن سعدان منثور في المصادر. فقد وُصف بأنه ثقة^(٥٧) مأمون^(٥٨) عدل^(٥٩). ولكن ذُكر فيه قدح في أمرين:

أ - ما نقله الخطيب البغدادي وياقوت^(٦٠) عن ابن المنادي أنه قال: كان ابن سعدان "يقرئ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه ففسد عليه الأصل والفرع إلا أنه كان نحوياً".

أقول: إن استدراكه بأنه كان نحوياً ينفي خروج اختياره عن العربية، وإلا لم يكن لقلوبه (إلا أنه كان نحوياً) معنى. بقي أن نشير إلى أن الخطيب^(٦١) نقل كلاماً لأبي طاهر بن أبي هاشم المقرئ صاحب ابن مجاهد يصف فيه اختيار ابن سعدان وأبي عبيد بن سلام بأنهما لم يتجاوزا قراءة أئمة القراء بالأمصار. ثم إن ابن الجزري^(٦٢) يصف اختيار ابن سعدان بأنه "لم يخالف فيه المشهور". ثم لو كان اختياره معلولاً بهذا الاضطراب لم يكن محل عناية

بعض علماء القراءات. فقد صنَّف أبو علي المقرئ الأهوازي كتاب الإقناع جمع فيه إحدى عشرة قراءة، وعشرة اختيارات منها اختيار ابن سعدان^(٦٣)، كما أنَّ ابن مقسم ذكر ابن سعدان فيمن اختاروا في قراءتهم^(٦٤). فهل يستقيم مع هذا كله وصف اختيار ابن سعدان بالفساد؟

ب - نقل ابن الجزري^(٦٥) عن الداني قوله في ابن سعدان: "وكان ربما دلَّس باسم الكسائي فقال: حدَّثنا أبو هارون الكوفي^(٦٦). ولم تتبين بصورة قاطعة علة هذا التدليس إن ثبت عن ابن سعدان، ولكنه بالجملة لم يُفَضَّ إلى الجرح في مكانة ابن سعدان، بدليل ما تقدم من توثيقه لدى من ترجموا له.

أثره في الخالفين: يتمثل أثر أي عالم في جانبيين:

أ - أصحابه ومن أخذ عنه، وقد فرغنا من أصحاب ابن سعدان ومن أخذ عنه فيما سبق.

ب - أثره في التصنيف الذي يظهر في صورتين: أولاهما تتمثل فيما يتم تأليفه من كتب تكون صدقاً لمصنفات العالم سلباً أو إيجاباً. والصورة الآخرة هي ما ينقل من آرائه وأقواله في كتب الخالفين.

والصورة الأولى عند ابن سعدان محدودة؛ إذ لم أجد إلا لأبي العلاء المعري كتاباً يتصل بكتاب محمد بن سعدان لقبه المختصر الفتحي عمله لولد كاتبه أبي الفتح محمد بن علي بن أبي هاشم^(٦٧). ولعل كتاب ابن سعدان المقصود هو كتابه (القراءات) لأنه يوصف بالكبير.

وأما الصورة الآخرة المتمثلة في النقول عنه فهي أعظم ظهوراً من الأولى. لأننا نجد في كتب القراءات وغيرها عدداً غير قليل من القراءات المنسوبة لابن سعدان أو القراءات التي رواها ابن سعدان عن أصحابها. كما نجد له على قلة آراء نحوية وغيرها وردت في بعض المصادر.

فما يتعلق بالقراءات قرأ ابن سعدان وجماعة (مَرْفُوعاً)^(٦٨) بفتح الميم وكسر الفاء، وقرأ مع جماعة (ولم يَكُنْ لَهُ)^(٦٩) بالياء، وقرأ أيضاً مع عاصم وجماعة

(بِمَلَكِنَا) ^(٧٠) بفتح الميم، وقرأ مع حفص وجماعة (قَالَ رَبِّي) ^(٧١) على معنى الخبر، وقرأ مع جماعة (يَوْمَ يَشْهَدُ) ^(٧٢) بالياء.

ومن ذلك ما رواه ابن سعدان من قراءات لقراء غيره؛ كروايته عن أبي محمد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ (كهيعص) الياء ممالة والهاء بين التفتيح والإمالة والصاد مدغمة ^(٧٣)، وكروايته عن عبد الرحمن الأعرج قراءة (أنه) و(فإنه) بكسر الأولى وفتح الثانية ^(٧٤)، ومثل ذلك ما حكاه عن يزيد بن القعقاع أنه قرأ (أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ) بتخفيف الراء ^(٧٥). ومنه ما رواه وآخرون عن حمزة من قراءته (يس) بإمالة الياء ^(٧٦).

وأما النقول التي تمس النحو عند ابن سعدان فهي غير كثيرة. ولعل ذلك يعود إلى عدم شهرة كتب ابن سعدان النحوية، أو لعدم اختلاف آرائه كثيراً عن آراء الكسائي أو الفراء مما يجعل نسبة الرأي له بعيداً مع وجوده لدى إمام الكوفيين. ومما بلغنا من آرائه النحوية:

- في (خاصمَ زيدٌ عمراً الكريمان) يوجب البصريون في النعت القطع، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتيان؛ ويعلل ابن سعدان ذلك بأن كل واحد منهما فاعل مفعول ^(٧٧).
- (رَبِّ) تأتي للتقليل عند جِلَّةِ البصريين وِجَلَّةِ الكوفيين، ويُذكر منهم في ذلك ابن سعدان ^(٧٨).
- يُذكر في شروط العطف بـ(لا) أن تُسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً، أو بنداء مثل (يا ابن أخي لا ابن عمي) خلافاً لابن سعدان الذي زعم أن هذا ليس من كلامهم ^(٧٩).
- يذكر أبو حيان أنه عند الجمع بين ظرفين تام وناقص، وتقدّم التام في مثل (في الدار عبد الله بك واثقاً) و(إنَّ زيداً في الدار بك واثقاً) فإنه يجوز في (واثق) النصب والرفع، في حين أن ابن سعدان زعم أن هذا لا يجوز؛ لأنَّ (بك) من صلة (واثق)، ولا يجوز (إنَّ فيك زيداً راغب) ^(٨٠).
- في توجيه قراءة (ولكنَّ تَصْدِيقَ الذِّي بَيْنَ يَدَيْهِ) ^(٨١) بالنصب، حُكي أن الكسائي

والفراء ومحمد بن سعدان والزجاج خرجوه على أنه خبر (كان) مضمرة، أي: ولكن كان تصديق، أي مصدقاً ومفصلاً^(٨٢).

- فيما يجوز نداؤه مما فيه (أل)، نقلوا عن ابن سعدان جواز نداء اسم الجنس المشبّه به نحو (يا الخليفة هيباً) و(يا الأسد شدّة أقبُل)^(٨٣).

- ينقل القرطبي^(٨٤) في سورة مريم (٧٨) قول الفراء في (كلأ) ثم يقول: "وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول في كلأ مثل قول الفراء".

وفي غير القراءات والنحو نجد لابن سعدان قولاً في التفسير يُذكر في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد حُكي في بعض التفاسير بهذا اللفظ^(٨٥): "قال أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي: هذا من المُشكّل الذي لا يُدرى معناه؛ لأنّ الحرف يأتي لمعان: للهجاء وللکلمة وللمعنى والجهة".

ب - دراسة المخطوط:

وتأتى في قسمين: أهم سمات الكتاب، وتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف وتحديد عنوانه.

١ - أهم سمات الكتاب:

تتمثل سماته في أمرين:

الأول: أنه مصنف في النحو الكوفي. يشهد بذلك مواضع كثيرة في الكتاب، منها: الخلط بين ألقاب البناء والإعراب، وهذا مما يذكر عن الكوفيين^(٨٦). يقول المصنف في ق ١: "اعلم أنّ العربية تجري على ثلاثة أحرف: على الرفع والنصب والخفض"، ثم يقول في ق ٤: "تقول: كرهتُ كلامك. فالتاء منك رفع"، ومن ذلك قوله في ق ٤: "تقول: قام زيدٌ. نصبتَ (قام) لأنه فعل ماضٍ"، وقوله في ق ٩: "واعلم أنّ كل جميع كانت فيه النون وليس في واحده نونٌ فالنون منصوبة أبداً في الرفع والنصب والخفض". ويذكر نون جمع المذكر السالم فيقول في ق ١٠: "فالنون منصوبة أبداً في الرفع والنصب والخفض". ومثله: "ومررتُ بالصالحين، نصبتُ النون". وفي ق ٦٦: "واعلم أنّ (أمس) خفضٌ في الرفع والنصب والخفض".

- حروف المد علامات إعراب المثني والجمع عند الكوفيين^(٨٧)، وهذا ما نجده عند المصنف في قوله ق ١: "ورفعُ الاثنين بالألف. تقول: الزيدان والعمران والجعفران. ونصبُ الاثنين وخفضُهما بالياء. تقول: الزيدَين والعمرَين والبكرَين. ورفعُ الجميع بالواو. تقول: الزيدون والعَمرون والبكرون. ونصبُ الجميع وخفضُهما بالياء. تقول: الزيدَين والعمرَين".
- عقد المصنف في ق ٦ باباً للقطع، وهو مصطلح خاص بالكوفيين. وقد عرّفه ابن السراج^(٨٨) بقوله: "معنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه".
- القول بترافع المبتدأ والخبر هو قول للكوفيين^(٨٩)، وقد كرره المصنف في أكثر من موضع، فقال في ق ١٥: "تقول: إنما عبدُ الله محسنٌ. رفعتَ (عبد الله) ب(محسن)، ورفعتَ (محسناً) ب(عبد الله)". وقال في ق ٦٢: "وتقول: الذي كلمتُ أخوك، رفعتَ (الأخ) ب(الذي) و(الذي) ب(الأخ)". ومثله في ق ٢٠ وق ٥٣.
- تسمية اسم الفاعل فعلاً مشهور عند الكوفيين^(٩٠)، وكذلك استعمله المصنف. فمنه قوله في ق ١٥ "ترى وتظن إذا كنَّ في أول الكلام فانصب بهن الاسم والفعل. تقول: ظننتُ عبدَ الله عالماً". ومثله في ق ١٦: "فإذا أدخلتَ الهاء رفعتَ الاسم ونصبتَ الفعل. تقول: عبدُ الله أراه عالماً".
- نصب خبر (ما) بحذف الباء هو قول الكوفيين^(٩١)، وهو ما قاله المصنف في ق ٢٨: "فكلُّ ما حسنتَ فيه الباء ثم ألقيتها منه فانصب. وكلُّ ما لم تحسنَ فيه الباء فارفع. تقول: ما عبدُ الله سائراً. رفعتَ (عبد الله) ب(سائراً) وهو فاعل، ونصبتَ (سائراً)؛ أردت: بسائراً. فلما ألقيتَ الباء نصبتَ".
- موافقة معالجته ولفظه في بعض الأبواب لمعالجة الفراء ولفظه. ففي باب النداء في ق ٣٣ يقول: "وإذا جنئتَ باسم فنسبته إلى أبيه أو إلى كنية أبيه فانصب الاسم والابن في دعوة. تقول: يا زيدَ بنَ عبد الله أقبل. فإذا أردتَ دعوتين فارفع المفرد وانصب الابن. تقول: يا زيدُ بنَ عبد الله أقبل، رفعتَ (زيداً) لأنه مفرد ونصبتَ (الابن) لأنه مضاف". ويقول الفراء في معانيه (٣٢٦/١): "وقوله: «يا عيسى ابن مريم» (عيسى) في موضع رفع، وإن شئتَ نصبت. وأما (ابن) فلا يجوز

فيه إلا النصب. وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه، كقولك: يا زيدَ بنَ عبد الله، ويا زيدَ بنَ عبد الله. والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر. فإذا رفعتَ فالكلام على دعوتين، وإذا نصبتَ فهو دعوة".

وكذلك في باب التبرئة (لا النافية للجنس): يقول المصنف في ق ٣٧: "وإذا حُلتَ بين (لا) وبين التبرئة بالصفة فارفع لا غير. تقول: لا عليك بأْس، رفعت لأنك قد حُلتَ بينه وبين (لا) بالصفة. وقال الله عز وجل: «لا فيها عَوْلٌ». ويقول الفراء في معانيه (٢/ ٣٨٥): "وقوله: (لا فيها عَوْلٌ)، لو قلت: لا غولَ فيها كان رفعاً ونصباً. فإذا حُلتَ بين لا وبين الغول بلام أو غيرها من الصفات لم يكن إلا الرفع".

وقول المصنف في نصب المضارع بعد (أو) ق ٥٩ - ٦٠: "واعلم أنَّ (أو) تذهب بها مذهب (حتى) فتنصب بها^(٩٢). < ٦٠ > تقول: كُلُّ أو تشبِعْ؛ تريد: حتى تشبِع. قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾، قريب من قول الفراء في معانيه (١/ ٢٣٤): "وقوله: ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم. في نصبه وجهان: ... وإن شئت جعلت نصبه على مذهب حتى".

- المجازاة ب(مهمن): ذكره المصنف في ق ٥٥، وهذا قول للكوفيين^(٩٣).
- المجازاة ب(كيف): فقد ذكر المصنف (كيف) و(كيف ما) في أدوات الجزاء ق ٥٥. وهذا قول للكوفيين^(٩٤).

وفي الكتاب مواضع أخرى تشهد بكوفيته بيئتها في هامشه.

الآخر: أنَّ الكتاب في النحو التعليمي، ويبدو ذلك واضحاً في الملامح التالية:

- الكتاب ليس كبيراً، فقد جاء المخطوط في خمس وثمانين صفحة من القطع الصغير. وصغره يناسب كونه للناشئة من المتعلمين.

- أبواب الكتاب ليست طويلة، بل إنَّ بعضها شديدة القصر إلى درجة أنها لا تزيد على سطر ونصف السطر، كباب الهاء الراجعة وباب الجواب بكيف.

- قلة التفصيلات في عرض المادة النحوية؛ فعلى الرغم من أنَّ الكتاب - كما سلف - كوفي المذهب فإنه لا يقصد إلى مسائل الخلاف قصداً. وما جاء منها غالباً ما يكون عرضاً.

- عبارة المؤلف سهلة واضحة تناسب المتعلم.
- الإقتصار على الشواهد القرآنية، وهذه أيضاً قليلة؛ فقد بلغ عددها أربعة وثلاثين شاهداً، ولم يذكر فيها إلا ثلاث قراءات على الرغم من كون المؤلف من القراء.

٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف وتحديد عنوانه:

بينتُ فيما سلف الأدلة الشاهدة بكون الكتاب لنحوي كوفي، وقد قامت بعض الأدلة الكافية للقطع بأنَّ مؤلفه هو أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير. وهذه الأدلة هي:

- أ - ختم الناسخ المخطوط بالعبارة التالية:
تمَّ نحو ابن سعدان بحمد الله ومنه. وصلىَّ الله على خير خلقه محمد وآله
وكتبه أبو بكر محمد بن عبد الصمد الكشَمري
فسمَّى صاحب الكتاب ابن سعدان، وقد تقدَّم في ترجمة المؤلف أنَّ (ابن سعدان) إذا أُطلق أُريد به صاحبنا أبو جعفر محمد.
- ب - حكى البغدادي في الخزانة (٥٠٢/٨): "وقال النحاس: ... وحكى ابن سعدان النصب ب(كما) إذا كانت بمعنى (كيما)".
وقد جاء في المخطوط ق ١١ - ١٢: "فإنَّ جئتَ ب(كي) و(كيلا) و(كيما) و(كما) إذا كانت في معنى (كيما)... فانصب بهن كلَّ فعل في أوله ياء أو تاء أو نون". وعبارة تكاد تطابق عبارة الخزانة.
- ج - جاء في إعراب النحاس (٤٧٣/١) في قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء: الآية ٧٨]: "واللام متصلَةٌ عند البصريين والقراء لأنها لام خفض، وحكى ابن سعدان انفصالها".
وجاء في المخطوط ق ١٣ - ١٤: "وحروف الخفض: مِنْ وإلى ومع وعند...وفي وما بال وما شأنٌ ومالٍ ومنذٌ وحاشى وخلا واللام الزائدة والكاف الزائدة...". فقوله (مال) يشير إلى أنها منفصلة وأنها حرف مختلف عن اللام التي وصفها بأنها زائدة. وأمَّا عنوان الكتاب فقد تقدم أنَّ الناسخ سمَّاه (نحو ابن سعدان). ولكننا لم

نجد فيما ذكر من مصنفات ابن سعدان كتاباً بهذا العنوان، وذكر له في النحو كتابان هما: (مختصر النحو) و(الحدود). وعليه يكون الأمر على أحد احتمالين:

الأول: أن يكون العنوان محرفاً عن (مختصر النحو لابن سعدان)، وهذا وارد في العنوانات في عالم المخطوطات. ويساعد عليه أن الكتاب مختصر، ثم إنه شمل أكثر أبواب النحو بصورة الإيجاز، مما يجعل هذا العنوان مناسباً لمحتواه.

الآخر: أن يكون الكتاب هو (الحدود)، ومما يعضد ذلك عبارة النديم^(٩٥) السالفة: "له قطعة حدود على مثال حدود الفراء". وبمقارنة عنوانات أبواب المخطوط بعنوانات حدود الفراء المذكورة في الفهرست^(٩٦) نصل إلى النتيجة المبينة في الجدول التالي:

الكتاب	عدد الأبواب	الأبواب المشتركة	غير المشتركة
حدود الفراء	٤٦	٢٧	١٩
المخطوط	٥٦	=	٢٨

وقد يُفهم أن هناك خلافاً في الإحصاء ولكن ما قد يبدو كذلك راجع إلى أن بعض الأبواب في المخطوط جاءت مقسومة بين اثنين عند الفراء، ووقع عكس ذلك أيضاً؛ إذ قد يجتمع بابان من المخطوط في واحد عند الفراء. وموازنة أبواب هذا الكتاب بأبواب الحدود للفراء التي ذكرها صاحب الفهرست تُظهر أن عدداً غير قليل من الأبواب جاء مشتركاً بين الكتابين، وأن عدداً غير قليل منها أيضاً جاء غير مشترك بينهما، مما يجعل أمر قبول عبارة النديم في وجود مثلية بينهما - إن كانت قطعة حدود ابن سعدان هي هذا الكتاب - لا يخلو من شيء من التجوز. ولكن يبقى أمر يدفع القول بأن هذا الكتاب هو (حدود ابن سعدان)؛ ذلك أن الفراء جاءت عنواناته مصدرة بكلمة (حد)، فمثلاً: حدّ رُبّ وكم، وحدّ الجمع، وحدّ الابتداء والقطع، في حين أن المصنف قسم كتابه أبواباً، وعلى ذلك جاءت عنواناته بصورة: باب كذا وباب كذا....

وعلى ذلك يكون الأرجح الأخذ بالاحتمال الأول؛ أي إنَّ عنوان الكتاب يكون (مختصر النحو لابن سعدان)، وهو أقرب إلى ما جاء بخط الناسخ.

وصف المخطوط:

لم أجد لهذا الكتاب إلا نسخة مخطوطة يتيمة في مكتبة المشهد الرضوي بمدينة مشهد الإيرانية برقم (١٢٤٠٤) وقياسها (١٥,٥×١٤سم)؛ أي إنها من القطع الصغير. وتقع في سبع وأربعين ورقة بعضها بياض، وأما أوراق الكتاب فهي ثلاث وأربعون ورقة، وقد كُتبت بخط النسخ على ورق سمرقند، وحالتها جيدة جداً. وخلت النسخة من أي تاريخ، وقُدِّر تاريخها في المكتبة بأوائل القرن الرابع الهجري. وعلى ورقة الغلاف تملك لأبي عمرو محمد بن أحمد بن الحسين، وتحت لأبي الفتح المظفر عبد الرحمن بن محمد الحمادي الكاتب.

ولم أظفر بترجمة لأي منهما إلا أن الطبراني في المعجم الصغير (١٨٨/٢) يقول: حدثنا أبو عمرو محمد بن أحمد بن الحسين بن خزيمة البصري؛ أي إنه معاصر للطبراني المتوفى سنة ٣٦٠، ولا أدري هل هو صاحب التملك أو لا.

وأما الناسخ فهو أبو بكر محمد بن عبد الصمد الكُشمري^(٩٧)، ولم أعثر له على ترجمة. ولكنَّ نسخه يدل على علمه، فهو ضابط لما ينسخ، يكاد الخطأ في المخطوط لا يُذكر مع أنَّ أكثر الكلمات مشكولة. ومن سمات نسخه:

- يضع في نهاية بعض الجمل ثلاث نقط بشكل المثلث (∴)، و آخر الباب دائرة منقوطة، وقد حُمِّر بعضها.
- يجعل همزة القطع عارية هكذا (ا)، وأما الهمزة المتطرفة بعد الألف فيجعل مكانها المد مثل (اليا~). في حين أنَّ همزة الوصل يرسم فوقها دالاً مقلوبة إلى أسفل (أ).
- حذف الألف من بعض الكلمات المشهورة مثل: تبرك وتعلی = تبارك وتعالی، وصلح = صالح، ثلثة = ثلاثة، هرون = هارون.
- إثبات الألف بعد واو جمع المذكر مثل: مسلموا البلاد.

- أحياناً يكتب الألف مقصورة في مثل هكذي.
- ينقط الدال والراء بنقطة من أسفل.
- رسم الطاء صورته (ك) بعضا مائلة إلى اليمين، وهو قريب من رسمها في الخط الكوفي القديم مما يشير إلى قدم هذا المخطوط، وقد وجدت الأمر نفسه في مخطوط المقتضب للمبرد المؤرخ بسنة سبع وأربعين وثلاثمائة.
- يرسم (كل ما) دائماً: كلما.
- وهناك أمران لا أدري هل هما من الناسخ أو من المصنف، وهما: إثبات الياء في آخر المنقوص فيما اشتهر حذفها أي في المرفوع أو المجرور ما لم يضاف أو يُحلى بـ(أل). مثل: فعل ماضي، عن تراضي. واحتملت أن يكون ذلك مما جاء على لغة بعض العرب من إثباتها في الوقف.
- وأما الأمر الآخر فهو كسر شين (عشرة)، وهي لغة الحجاز. وقد وجدت هذا أيضاً في مخطوط المقتضب.

منهج التحقيق:

- حاولت تحرير نص المخطوط بالرجوع إلى ما وصلنا من كتب الكوفيين؛ لأنَّ النسخة فريدة، ولم أثبت من تلك الكتب إلا ما رأيتُه موضحاً لعبارة المخطوط أو متمماً لها.
- لأنَّ الكتاب من كتب النحو الكوفي سعيت في تعيين ما في الكتاب من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وخرَّجت ذلك من بعض كتب البصريين ومن كتب الكوفيين وكتب الخلاف.
- خرَّجت الآيات القرآنية، وخرَّجت القراءات من كتب القراءات.
- أثبتُّ في المتن رقم الأصل بين قوسين < > .
- صنعت فهرساً للشواهد القرآنية وآخر لأبواب الكتاب معتمداً على أرقام الأصل المخطوط، ولم أجد حاجة إلى فهرس آخر كفهرس أعلام أو شعر لخلو الكتاب من ذلك.

هوامش القسم الأول

- ١ - اقتصر على هذين لشهرتهما وأردت بهما التمثيل، وإلا فهناك كتب نجد فيها بعض جوانب النحو الكوفي، ولكنها ليست كتباً نحوية تامة، ومنها: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ودقائق التصريف والتبيان في شرح الديوان. وانظر مدرسة الكوفة ص ٩٣ - ٩٧.
- ٢ - هكذا جاء عنوانه في الفهرس المذكور.
- ٣ - من مصادر ترجمته: تاريخ الطبري (٢٨٧/٥) وإعراب النحاس (٣٤١/٢) وطبقات الزبيدي ص ١٣٩، والفهرست ص ١١٠، وتاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ونزهة الألباء ص ١٢٣، والمنظوم (١٧٢/١١) والتدوين في أخبار قزوين (١٥٩/٢) والإنباه (١٤٠/٣) ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦) والكمال في التاريخ (٢٦/٧) والوافي بالوفيات (٩٢/٣) ونكت الهميان ص ٢٥٢، والبداية والنهاية (٥٩/١١) ومعرفة القراء الكبار (٢١٧/١) وسير الأعلام (١٢٥/١٠) والبحر المحيط (٤٥٥/٧) والبلغة ص ١٩٧، وغاية النهاية (١٤٣/٢) وتهذيب التهذيب (١٦٦/١٠) وتهذيب الكمال (٩/٢٨) وبغية الوعاة (١١١/١) وإيضاح المكنون (٣٢١/٤) والأعلام (١٣٧/٦) ومعجم مصنفات القرآن للشواخ (٧٨/١) ومعجم الدراسات القرآنية ص ١٢٠. ولم تذكر هذه المصادر في ترجمة أبي جعفر في نسبه اسم (المبارك)، ووجدتهم نكروه في ترجمة ابنه (إبراهيم). انظر الفهرست ص ١٢٦، والإنباه (٢٢٠/١) ومعجم الأدياء (٩٧/١).
- ٤ - على تفاوت بين المصادر في ذكر الكنية والألقاب. ولم تذكر المصادر السابقة اسم (المبارك) في ترجمة أبي جعفر، ولكن بعضهم نكروه في ترجمة ابنه (إبراهيم). انظر الفهرست ص ١٢٦، والإنباه (٢٢٠/١) ومعجم الأدياء (٩٧/١).

- ٥ - فمَنهم: إبراهيم بن سعدان مؤدب المؤيد في معجم الأدباء (٦٣/١) والقاسم بن سعدان الأندلسي في تاريخ علماء الأندلس (٣٤٠/١) ومعجم البكري ص ١/١٢١، ٣٨٠، وانظر غيرهما في تاريخ بغداد (٨/٦٣٢٥/٥) والكمال في التاريخ (٤١٨/٧).
- ٦ - انظر مثلاً: الصحابي ص ٤٧١، واللامات ص ١٥، ٢٠، وما ينقله الزبيدي عن ابن فارس في تاج العروس (ما) ٤٠/٤٩٨، ٥١٠. وأول من وجدته قد ميّز هذا من أبي جعفر الدكتور شاكر الفحام في اللامات ص ٣٠، فقد عدّ أبا جعفر في طبقة شيوخ أبي عبد الله.
- ٧ - وقد ذكر ابن كثير في البداية والنهاية عدة ممن اسمه محمد بن سعدان وخصّ محمداً هذا بأنه مشهور. وانظر كذلك تاريخ بغداد.
- ٨ - انفرد معجم الأدباء بذكر التاريخ، واقتصر الفهرست والإنباه على أنه بغدادي المولد.
- ٩ - انفرد ياقوت في أنّ الوفاة في عيد الأضحى، وجاء في غاية النهاية أنها يوم الأحد، وزاد الأنباري في النزهة بأنها في خلافة الواثق بن المعتصم.
- ١٠ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ومعرفة القراء الكبار (٢١٧/١) وتهذيب الكمال (٤٧٣/٢) وترجمته في غاية النهاية (١٥٩/١).
- ١١ - لم يذكره الخطيب في تاريخ بغداد (٣٢٢/٨) فيمن أخذ عن خلف، إلا أنه في (٣٢٤/٨) يذكر عن ابن سعدان أنه قرأ على خلف، ولا يردّ خلف ذلك، وسأذكر الخبر في أخبار ابن سعدان. وترجمة خلف في غاية النهاية (٢٧٢/١).
- ١٢ - الإقناع لابن البائش (٤٤٨/١، ٤٩١) ومعجم الأدباء (٢٥٣٧/٦) ومعرفة القراء (٢١٧/١) والبلغة ص ١٩٧. وترجمته في غاية النهاية (٣١٨/١) وذكر ابن الجزري أنه توفي سنة ٢٨٨ وقيل ٢٨٩، وقال ابن سعدان سنة ٢٠٠. والأرجح قول ابن سعدان لأنه جاء في ترجمته أنه ولد سنة ١٣٠، فالقولان الأولان يجعلانه عمراً ١٦٠ سنة، ثم إن ابن سعدان أقرب إلى تحديد وفاته.

- ١٣ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) وترجمته في (٤٤٢/١٠).
- ١٤ - السابق (٣٢٤/٥)، ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦)، وترجمته في غاية النهاية (٤١١/١).
- ١٥ - غاية النهاية (١٤٣/٢) وترجمته في (٤٩٦/١).
- ١٦ - الغاية (٥٣٦/١) وفيه ترجمته. وجاء في (١٤٣/٢) أنَّ ابن سعدان "كان ربما دلس باسم الكسائي فقال: حدثنا أبو هارون الكوفي".
- ١٧ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ونزهة الألباء ص١٢٣، ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦). وأبو معاوية لا يُذكر إلا بكنيته ولكن وجدت اسمه في معجم الأدياء (٢٥٣/١)، وله ترجمة في نكت الهميان ص٣٤٧.
- ١٨ - غاية النهاية (١٤٣/٢) وترجمته موجزة في (٢٦٦/٢).
- ١٩ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) وترجمته في (١٣٧/١٣).
- ٢٠ - سير الأعلام (١٢٥/١٠) وتهذيب الكمال (٩/٢٨) وتهذيب التهذيب (١٦٦/١٠). وترجمته في تاريخ بغداد (١٢٥/١٣).
- ٢١ - غاية النهاية (١٤٣/٢) وترجمته في (٣٠٤/٢).
- ٢٢ - المكتفى للداني ص١٤٧، ١٥٧، وقد أخطأ محققه بتعريف يحيى فجعله قاضي المدينة المتوفى ١٤٣، وصوابه ما ذكرناه. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٣٢/١٤).
- ٢٣ - الإقناع (٢٢٣/١) ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦) وسير الأعلام (٥٦٢/٩) - (٥٦٣) ومعرفة القراء الكبار (٢١٧/١) وترجمته في غاية النهاية (٣٧٥/٢).
- ٢٤ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) وترجمته في (١٢٦/١٤) ولم يرد فيها تاريخ وفاته. ونص ابن حجر في تقريب التهذيب (٦٢٦/١) على أنَّ (تميلة) بالتصغير.
- ٢٥ - معجم الأدياء (٢٥٣٧/٦) وانظر ترجمته في الفهرست ص١٢٦، والمعجم (٩٧/١).

- ٢٦ - تاريخ بغداد (٣٦٧/١) ومعجم الأديباء (٢٥٣٧/٦) ومعرفة القراء الكبار (٢١٧/١، ٢٦٢) وغاية النهاية (١٤٣/٢) وترجمته فيه (١٣٣/١).
- ٢٧ - معرفة القراء الكبار (٢١٧/١) وغاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته في (١٩٨/١) وذكر أنه في بعض المصادر بالمد وقال: لعله وهم. وقد وجدت (الأدمي) في أكثر المصادر بغير مد.
- ٢٨ - تهذيب الكمال (٣٦/٧) وغاية النهاية (١٤٣/٢) وجاء فيه محرفاً (أبو عمرو)، وترجمته في (٢٥٥/١).
- ٢٩ - غاية النهاية (١٤٣/٢)، ولم أعثر له على ترجمة.
- ٣٠ - المكتفى ص ١٤٧، ومعرفة القراء (٢١٧/١) وغاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته فيه (٣١٧/١).
- ٣١ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) والإنباه (١٤٠/٣) ومعجم الأديباء (٢٥٣٧/٦) ومعرفة القراء (٢١٧/١) وغاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته فيه (٤٠٨/١).
- ٣٢ - غاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته فيه (٤٥٤/١)، ولم يرد فيها تاريخ وفاته.
- ٣٣ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ونزهة الألباء ص ١٢٣، ومعجم الأديباء (٢٥٣٧/٦) وغاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته فيه (٤٩٧/١).
- ٣٤ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥)، وترجمه ابن الجزري في الغاية (٥٦/٢)، ولم يذكر أخذه عن ابن سعدان.
- ٣٥ - غاية النهاية (١٤٣/٢)، ولم أقع له على ترجمة.
- ٣٦ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) والإنباه (١٤٠/٣) ومعجم الأديباء (٢٥٣٧/٦)، وترجمته في غاية النهاية (١٤٢/٢).
- ٣٧ - السبعة ص ٤٥٥، وتاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ومعرفة القراء الكبار (٢١٧/١) وغاية النهاية (١٤٣/٢)، وترجمته فيه (٢٧٦/٢).

- ٣٨ - معرفة القراء الكبار (٢١٧/١).
- ٣٩ - غاية النهاية (١٤٣/٢) ومعالم الإيمان (٢٤٥/٣)، والأخير عن الأعلام (١٣٧/٦) ومعجم مصنفات القرآن (٥٥/٤). ونص الأخير على أنه في القراءات وكذلك فعل في (المجرد) الذي سيأتي. ولعله اعتمد في ذلك على أن ابن الجزري لم يذكر من مصنفاته إلا ما له علاقة بالقراءات لتعلقه بالمترجم لهم في كتابه (غاية النهاية).
- ٤٠ - الفهرست ص ١١٠، والإنباه (١٤٠/٣) وسماه الحدود. وانظر عنوانات حدود الفراء في الفهرست ص ١٠٦.
- ٤١ - إعراب النحاس (٣٤١/٢) والفهرست ص ١١٠، ١٢٦، وتاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ونزهة الألباء ص ١٢٣، والمنتظم (١٧٢/١١) والإنباه (١٤٠/٣) ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦) وإيضاح المكنون (٣٢١/٤) وأخطأ الأخير في اسم المصنف.
- ٤٢ - غاية النهاية (١٤٣/٢) والأعلام (١٣٧/٦) ومعجم مصنفات القرآن (١٥١/٤).
- ٤٣ - كذا اسمه في الفهرست ص ١١٠، والإنباه (١٤٠/٣) وفي الفهرست ص ١٢٦: مختصر في النحو. ولم يُسم في تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) ونزهة الألباء ص ١٢٣، والمنتظم (١٧٢/١) ومعجم الأدياء (٢٥٣٧/٦).
- ٤٤ - الفهرست ص ٥٦، ومعجم مصنفات القرآن (٢٨٣/١).
- ٤٥ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٥) والمنتظم (١٧٢/١) والإنباه (١٤٠/٣).
- ٤٦ - البلغة ص ١٩٧، وغاية النهاية (١٤٣/٢).
- ٤٧ - معجم الأدياء (٢٥٣٧/٦).
- ٤٨ - تاريخ بغداد ومعجم الأدياء.
- ٤٩ - الفهرست ص ١١٠.
- ٥٠ - تاريخ بغداد (٣٢٤/٨). وأيوب بن المتوكل الأنصاري المذكور في الخبر قال عنه ابن الجزري في غاية النهاية (١٧٢/١) إنه إمام ثقة له اختيار،

وقد قرأ على جماعة سمّاهم منهم الكسائي ويعقوب الحضرمي، وتوفي سنة مائتين. وانظر مجمع البيان (٩/١).

- ٥١ - القائل هنا هو ابن سعدان، وكأنه التفات. وقبل ذلك كان خلفاً.
- ٥٢ - قال ابن الباذش في الإقناع (١/٥٦١): "وأما التحقيق فهو جلية القراءة، وزينة التلاوة، ومحل البيان، ورائد الامتحان، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وتنزيلها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، ولطف النطق به ... وأصل التحقيق المدّ والهمز والقطع والتمكين...".
- ٥٣ - الفهرست وقد صرح بأنه كوفي المذهب وجاء كلامه هذا في المقالة الثانية الخاصة بأخبار الكوفيين، وبغية الوعاة (١/١١١). ووصفه ياقوت بأنه كان ذا علم بالعربية.
- ٥٤ - طبقات الزبيدي ص ٦٩، ومعجم الأدياء (٥/٢١٢٥).
- ٥٥ - طبقات الزبيدي ص ٧٠، والإنباء (٢/٣٥٨) ومعجم الأدياء (٣/١٣٧٥) وسير الأعلام (١٠/٢٠٧).
- ٥٦ - طبقات الزبيدي ص ٨٨، ومعجم الأدياء (٢/٧٦١) وشرح أبيات المغني (٧/١٦٢)، وفي الخبر تردّد في أنّ المسؤول ابن سعدان أو ابن قادم.
- ٥٧ - تاريخ بغداد (٥/٣٢٤) ونزهة الألباء ص ١٢٣، والمننظم (١١/١٧٢)، وحكى الذهبي في معرفة القراء (١/٢١٧) توثيق الخطيب وغيره له.
- ٥٨ - إعراب النحاس (٢/٣٤١): "وهو ثقة مأمون".
- ٥٩ - غاية النهاية (٢/١٤٣): "ثقة عدل".
- ٦٠ - تاريخ بغداد (٥/٣٢٤) ومعجم الأدياء (٦/٢٥٣٧).
- ٦١ - تاريخ بغداد (٢/٢٠٨).
- ٦٢ - غاية النهاية (٢/١٤٣).
- ٦٣ - كذا نقل الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢/١٥٩).

- ٦٤ - الإنباه (١٠٢/٣) ومعجم الأدياء (٢٥٠٤/٦).
- ٦٥ - غاية النهاية (١٤٣/٢).
- ٦٦ - المشهور أنَّ كنية الكسائي أبو الحسن، إلا أنَّ له ابناً اسمه هارون وكنيته أبو إياس. انظر السابق (٣٤٦/٢).
- ٦٧ - الإنباه (٩٩/١).
- ٦٨ - البحر (١٠٣/٦) سورة الكهف: الآية ١٦.
- ٦٩ - السابق (١٢٤/٦) سورة الكهف: الآية ٤٣.
- ٧٠ - السابق (٢٤٩/٦) سورة طه: الآية ٨٧.
- ٧١ - السابق (٢٧٦/٦) سورة الأنبياء: الآية ٤ وهناك قراءة على الأمر (قل).
- ٧٢ - السابق (٤٠٥/٦) سورة النور: الآية ٢٤. وانظر أمثلة أخرى في البحر (١٠٤/٦، ١٣٢، ١٥٢، ٣٤١، ١٠١/٧، ٣٤٠، ٣١٨/٨).
- ٧٣ - إعراب النحاس (٣/٣) سورة مريم: الآية ١.
- ٧٤ - السابق (٦٩/٢) سورة الأنعام: الآية ٥٤.
- ٧٥ - السابق (٢٣٢/٢) وتفسير القرطبي (١٤٩/٨)، وقد اختلف ضبط الراء بين الكتابين والأرجح ما أثبتته، وانظر تفصيل ذلك في معجم القراءات للدكتور الخطيب (٤٤٤/٣).
- ٧٦ - النشر (٥٣/٢) سورة يس: الآية ١. وانظر أمثلة أخرى في المبسوط ص ٩، ٦٨، ٩٦، ١٠٣، ١١٨، وعلل الدار قطني (٤١٢/٤).
- ٧٧ - البحر (٤٥٥/٧) والارتشاف (٥٩١/٢) والدر المصون (٤٩٧/٩) والأشموني (٦٧/٣).
- ٧٨ - إيضاح شواهد الإيضاح (٢٨٨/١) والارتشاف (٤٥٥/٢) والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢٥١، والهمع (٢٥/٢).
- ٧٩ - الارتشاف (٦٤٥/٢) والمغني (٣٠١/٣ - ٣٠٢) وأوضح المسالك (٥٧/٣). وقد رد أبو حيان قول ابن سعدان.

- ٨٠ - الارتشاف (١٦٢/٢، ٣٥٧).
- ٨١ - في سورة يونس: الآية ٣٧ وسورة يوسف: الآية ١١١.
- ٨٢ - إعراب النحاس (٢٥٥/٢) والبحر (١٥٨/٥) والدر المصون (٢٠٢/٦) وتفسير القرطبي (٢١٩/٨).
- ٨٣ - الارتشاف (١٢٨/٣) وأوضح المسالك (٨٥/٣) وشرح الأشموني (١٤٦/٣).
- ٨٤ - تفسيره (٩٩/١١).
- ٨٥ - شرح الزرقاني (١٦/٢) وجاء بلفظ آخر في البرهان في علوم القرآن (٢١٣/١) والإتقان (١٣١/١).
- ٨٦ - انظر شرح السيرافي (٦٥/١) وشرح ابن يعيش (٨٤/٣). وفي الكتاب فضل تخريج، وكذا فيما يلي.
- ٨٧ - انظر إيضاح الزجاجي ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف ص ٣٣، والتنزيل والتكميل (٢٨٧/١).
- ٨٨ - الأصول (٢١٦/١) وانظر إعراب النحاس (٢٠٤/١) ونحو القراء ص ٣٤٩.
- ٨٩ - انظر الإنصاف ص ٤٤، والتبيين ص ٢٢٤، ٢٢٩.
- ٩٠ - انظر معاني الفراء (٨٠/٢) ومجالس ثعلب ص ١٢٤، ومجالس العلماء ص ٣١٨، ٣٤٩.
- ٩١ - انظر الإنصاف ص ١٦٥، والتبيين ص ٣٢٤.
- ٩٢ - نصب المضارع ب(أو) هو قول الكوفيين أو بعضهم، ويجعل البصريون النصب بعد (أو) ب(أن) مضمرة. انظر الجنى ص ٢٣١.
- ٩٣ - شرح ابن يعيش (٤/٧).
- ٩٤ - جاء في معاني الفراء (٨٥/١) والإنصاف ص ٦٤٣.
- ٩٥ - الفهرست ص ١١٠.
- ٩٦ - السابق ص ١٠٦.

٩٧ - نسبة إلى (كُشْمَر) وهي من قرى نيسابور، وقد جاء ذكرها في حادثة وقعت للمتوكل العباسي. وقد ضُبطت في المصادر بفتح الكاف، والناسخ ضبطها بالضم وكذا ينطقها الإيرانيون اليوم، وأهل الدار أعلم. انظر ثمار القلوب (٨٤٤ / ٢) وربيع الأبرار (٢٧٠ / ١) ومعجم البلدان ومراسد الاطلاع (كشمر).

القسم الثاني (النص المحقق)

< ١ > بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

باب مجرى العربية

اعلم أنَّ العربية تجري على ثلاثة أحرف: على الرفع والنصب والخفض^(١). فالرفع ما ضممت به، والنصب ما فَنَحَتَ به، والخفض ما كَسَرَتَ به. فالرفع: زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ. والنصب: زيداً وعمراً وبكراً. والخفض: زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ.

ورفعُ الاثنين بالألف. تقول: الزيدان والعمران^(٢) والجعفران. ونصبُ الاثنين وخفضُهما بالياء. تقول: < ٢ > الزيدَيْنِ والعمْرَيْنِ^(٣) والبكرَيْنِ. ورفعُ الجميع بالواو. تقول: الزيدون والعمرون والبكرون. ونصبُ الجميع وخفضُهم بالياء. تقول: الزيدَيْنِ والعمْرَيْنِ^(٤).

(١) أغفل المصنف الجزم؛ لأنه اقتصر في التمثيل على الأسماء المعربة، فكان الأولى أن يكون عنوانه خاصاً بها؛ ليصح إغفال الجزم. ثم إنَّ المصنف هنا وفي بعض ما يأتي من كلامه لم يميز ألقاب البناء من ألقاب الإعراب، وهكذا يصنع كثير من الكوفيين بخلاف البصريين الذين يخصون كلاً بألقاب معينة. انظر الكتاب (١٣/١) والمقتضب (٣/١) ومجالس ثعلب ص ١٥٨، وشرح السيرافي (٦٥/١) ومفاتيح العلوم ص ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٤/٣).

(٢) الأصل: العمروان.

(٣) الأصل: العمروين. وكذلك رسمها في الجمع.

(٤) هذا رأي الكوفيين في علامات إعراب المثني والجمع، وللبصريين أكثر من رأي. انظر الخلاف في المقتضب (١٥١/٢) والانتصار ص ٤٦، وشرح السيرافي (٢١٥/١) وإيضاح الزجاجي ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف ص ٣٣، والتبيين ص ٢٠٣ والتذيل والتكميل (٢٨٧/١ - ٣٠٠) وفي هوامش الأخيرين فضل تخريج للمسألة.

باب الفاعل والمفعول به

اعلم أنَّ الفاعل رفعٌ أبدأ؛ تقدَّمَ أو تأخَّر^(٥). والمفعول به نصبٌ أبدأ؛ تقدَّمَ أو تأخَّر. تقول: دخلَ عبدُ الله دارَكَ. رفعتَ (عبد الله) لأنَّه فاعل، ونصبتَ (الدار) بإيقاع الفعل عليها. تقول: أرضى أباكَ كلامك.

(٥) يريد أنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب سواء أتقدم الفاعل على المفعول أم تأخر عنه. وأمَّا ما يُنسب إلى الكوفيين من إجازتهم تقدم الفاعل على الفعل فكلام المصنف لا ينطق به. وانظر معاني الفراء (٢/٤٢٤) والمقتضب (٤/١٢٨) الإنصاف ص٦١٦، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٥٩).

< ٣ > باب النعت

واعلم أنَّ النعت تابعٌ للاسم. إن كان الاسم رفعاً فنعتُهُ رفعٌ، وإن كان نصباً فنعتُهُ نصبٌ، وإن كان خفضاً فنعتُهُ خفضٌ. تقول: أعجبَ عبدُ الله العاقلَ ثوبَكَ الجديدُ. نصبتَ (العاقل) لأنه نعتٌ لـ (عبد الله)، ورفعتَ (الجديد) لأنه نعتٌ (للثوب).

باب الإضافة^(٦)

وتقول في الإضافة: دخلَ عبدُ اللهِ دارَ أخيكَ. خفضتَ (الأخ) لأنك أضفتَ (الدار) إليه.

وإذا أضفتَ الأفعالَ إلى نفسك فكنْتَ فاعلاً < ٤ > كان اسمُك بالتاء. تقول: كرهتُ كلامَكَ. فالتاءُ منك رفعٌ.

وإذا أضفتَه إلى نفسك فيكون اسمُك بالنون والياء. فالنون والياء منك نصبٌ^(٧). تقول: أعجبتني كلامُكَ.

(٦) يريد بها معناها الاصطلاحي وكذلك يريد بها إسناد الفعل للضمير. وهو فيما عدا هذا الموضوع يريد الاصطلاحي.

(٧) وكذا قول سيبويه (٣٦٨/٢) في (ني).

باب تقديم الفعل وتأخيره

واعلم أنَّ الفعل إذا تقدَّمَ قبل الاسم، فهو مُوحَّد. وإذا تأخَّر بعد الاسم تُنِّيَّ وجُمِع. تقول: قام زيدٌ. نصبتَ (قام) لأنه فعل ماضي^(٨). فإذا تُنِّيَّت قلتَ: قام الزيدان. وإذا جمعتَ قلتَ: قام الزيدون. وحَّدتَ (قام) لأنه فعل متقدِّم.

وتقول في تأخير الفعل: زيدٌ قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا. < ٥ > تُنِّيَّت (قام) وجَمَعته لأنه متأخر^(٩).

(٨) كذا بإثبات الياء، وسيأتي مثله في آية في باب الاستثناء. وهو جائز في الوقف على لغة عند العرب ذكرها سيبويه في (١٨٣/٤)، وعُزيت في الإتحاف ص ١٥٢ إلى الحجازيين. وذكر ابن برهان في شرح اللمع (١٤/١) وابن الدهان في باب الهجاء ص ٣٣ أنَّ مذهب يونس أن تُرد الياء في الوقف. وقد ذُكر عن ابن كثير وغيره الوقوف على الياء والوصل بالتنوين في الاسم المنقوص مثل (هادٍ) في مواضع بعينها، ونقل الأصبهاني في المبسوط ص ٢٥٤ - ٢٥٥ عن يعقوب أنه قرأ كل ما أشبهه في جميع القرآن مثله. انظر التعليقة (٢٢٤/٤) والإقناع ص ٥٤٥، ٦٧٥، وشرح ابن يعيش (٧٥/٩) والتبيين ص ١٨٤، وما حشده محققه من مراجع في هامشه، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٤٦/٢)، ولكن المصنف في الباب الأخير سيذكر أن المنقوص المجرور والمرفوع تحذف ياءه. وأما قوله: (نصبت قام) فانظر التعليق في أول كتابنا على استعمال المؤلف ألقاب المعرب للمبني.

(٩) نُسب إلى الكوفيين أنهم أجازوا توحيد الفعل المسند إلى مثنى أو جمع، فيقال: الزيدان قام، والزيدون قام. انظر الارتشاف (١٧٩/٢) والمصنف هنا - وهو من متقدميهم - لا يجيز ذلك.

باب تقديم فعل جميع المؤنث

واعلم أنَّ فعل جميع المؤنث إذا تقدَّم وحُدَّ وذُكِّر. تقول: قام^(١٠) أختك، وقام أختك، وللجميع: قام أخواتك. نكَّرتَ الفعل؛ لأنَّ فعل جميع المؤنث إذا تقدَّم نُكِّر^(١١). قال الله عز وجل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١٢).

(١٠) كُتبت: قامت، ثم حُكَّت التاء من الأصل. وكذلك (قام) التالية.

(١١) أجاز البصريون تذكير الفعل مع جمع الإناث، وقصره بعضهم على جمع التكسير دون الجمع السالم. وأما تذكير الفعل مع المفرد المؤنث فلم يجيزوه في الفصحح إلا مع (نعم) و(بئس). وقد حكى سيبويه في (٢/٣٨): "وقال بعض العرب: قال فلانة". ورد عليه المبرد ذلك، في حين رأى غيره أنَّ سيبويه ساقه مساق الرديء. وجاء في بعض المصادر أنَّ بعضهم قال بجواز تذكير الفعل مع المفرد المؤنث دون تسمية القائل. ويبدو مما قاله المؤلف هنا أنه رأي كوفي يجيز تذكير الفعل مع المؤنث المفرد والمثنى والجمع، ولم أعثر على قائل بهذا الإطلاق فيما اطَّلعت عليه من المصادر. انظر معاني الفراء (١/٤٦٠) والمقتضب (٢/١٤٤، ٤/٥٩) والانتصار ص١٢٣، والأصول (١/١٧٣) وشرح السيرافي (٥٧٩ - ب) والمغني (٦/١٧١ - ١٧٢) وشرح أبياته (٧/١٩٧) والخزانة (٤/٣١٢) وأوضح المسالك (١/٣٥٦) والأشموني (٢/٥٤).

(١٢) سورة يوسف: الآية ٣٠.

باب حروف النسق (١٣)

واعلم أنَّ حروف النسق: الواو والفاء وثُمَّ وأو ولا. فإذا نسقتَ بهذه الحروف على المنصوب فانصَبْ، وعلى المرفوع فارفَع، وعلى المخفوض < ٦ > فاحفِضْ. تقول: لَقِيْتُ عبدَ الله وزيداً، نصبتَ (زيداً) لأنه نسَقُّ على (عبد الله). وتقول: لَقِيَنِي عبدُ الله ثم زيدٌ، رفعتَ (زيداً) لأنه نسَقُّ على (عبد الله).
وتقول: أكرمتُ أباك أو أخاك، وكلمتُ أخوك لا أبوك^(١٤)، وكلمتُ أخاك فأباك.

(١٣) جاء في شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/٨) والارتشاف (٦٢٩/٢) أنَّ (النسق) مصطلح كوفي يقابله العطف عند البصريين. فإن صحَّ هذا كان مبنياً على الكثرة؛ لأن الفراء مثلاً وإن استخدم النسق كثيراً فإننا نجد العطف عنده أيضاً، وكذلك نجد الأمر معكوساً عند المبرد. انظر معاني الفراء (١/٣٣، ٤٤، ٧٢) والمقتضب (٢/٣٢، ٣٧، ٣٨) ومجالس ثعلب ص ١٤٦، ٣٢٤، وعبارة السيرافي في هامش سيبويه (١/٤٤١) وإعراب النحاس (١/١٧٦) ومدرسة الكوفة ص ٣١٥، ونحو القراء ص ٣٤٥.
(١٤) جاء في الارتشاف (٢/٦٤٥) والجنى الداني ص ٢٩٤: "وزعم ابن سعدان أنَّ العطف بلا على منادى ليس من كلام العرب". ولم أجد في المخطوط شيئاً من هذا.

باب القطع^(١٥)

وإذا أَلْقَيْتَ مِنْ نَعْتِ الاسمِ الألفَ واللامَ فانصبِ النعتَ على القطعِ والحال. <٧> تقول: خرجَ عبدُ اللهِ نبيلًا، نصبتَ (نبيلًا) على القطع. وإنما صارَ قَطْعًا لأنَّ الكلامَ قد تمَّ دونه^(١٦).

ألا ترى أنك تقول: خرجَ عبدُ اللهِ فيكونَ كلامًا تامًا. وتقول: خرجَ <٨> عبدُ اللهِ خُرُوجًا حسنًا، نصبتَ (خروجًا) لأنه مصدر. والمصدرُ ما شُقُّوا آخره من أوَّلِهِ^(١٧).

(١٥) القطع مصطلح انفرد به الكوفيون دون البصريين. انظر الهامش التالي وكذلك الجمل المنسوب للخليل ص٦٧، ومعاني الفراء (٧/١، ٢٠٠، ٣٥٨، ٢/٢٠٠) وشرح القوائد السبع ص٢٤، ٤٠، وإعراب النحاس في نقله عن ثعلب (١/٢٠٤) واللباب ص٦٧، ونحو الفراء ص٣٤٩. وسيذكره المصنف ثانياً في باب حروف النصب وباب النكرة والمعرفة.

(١٦) في مخطوط مختصر جمل ابن خالويه (٢ - أ): "قال الله تعالى: وهذا صراط ربك مستقيماً، وهو الدين واصباً، وهو الحق مصدقاً، نصبتَ هذا كله على القطع؛ لأن معناه: المستقيم والواصب والمصدق. فلما قطعت الألف نصبتَ على القطع". وفي الأصول (١/٢١٦): "ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه". ويبدو مما حكاه ابن الأنباري في شرح القوائد ص٢٤ عن الفراء أن دلالة القطع لم يكن متفقاً عليها. وقد أهدت من أستاذنا الدكتور محمد الدالي أن ظاهر كلام المصنف أن (خروجاً) نصب على القطع والمصدرية، فكأن القطع علة للنصب بعد تمام الكلام، والمصدرية وجه نصبه، وكذا المراد في الحال.

(١٧) القول باشتقاق المصدر من الفعل هو رأي الكوفيين، والبصريون يقولون بعكس ذلك. انظر المسألة في إيضاح الزجاجي ص٥٦، وشرح السيرافي (١/٥٥) ودقائق التصريف ص٤٤، والإنصاف ص٢٣٥، والتبيين ص١٤٣ وما في هامشه.

باب التاء الأصلية وغير الأصلية

انظر إلى كل جميع كانت فيه التاء فصُغِرَ الواحدُ منه. فإنْ ثَبَّتَ التاءُ في تصغير الواحد فهي أصلية. فانصِبْ في النصب، واخفِضْ في الخفض.

وكلُّ ما^(١٨) لم تثبَّتْ التاء في تصغير الواحد منه فليست بأصلية، ونصبُه كخفضه. تقول: دخلتُ أبيتك. نصبتُ التاء لأنَّ التاء فيها أصلية. ألا ترى أنك تقول: بيتٌ، فإذا صغرت قلت: بُيْتٌ. قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾^(١٩).

وتقول في التاء < ٩ > التي ليست بأصلية: رأيتُ بنايتك. خفضتُ التاء لأنها ليست بأصلية. ألا ترى أنك تقول: بُنيَّةٌ، فتسقطُ التاء.

(١٨) رسم في الأصل: كلما.

(١٩) سورة الحجرات: الآية ٢.

باب للنون الأصلية وغير الأصلية

واعلم أنَّ كلَّ جميعٍ كانت فيه النون وليس في واحده نونٌ فالنون منصوبة أبداً في الرفع والنصب والخفض. وإذا كانت النون في الواحد فهي أصلية، وهي تجري بالإعراب.

تقول في النون الأصلية: رأيتُ المساكينَ، وجاءني المساكينُ، ومررتُ بالمساكينِ. أجريتُ النون بالإعراب؛ لأنها أصلية. ألا ترى أنك تقول: مسكينٌ، فتتَّبتُ < ١٠ > النون في الواحد.

وتقول في النون التي ليست بأصلية: رأيتُ الصالحينَ، وجاءني الصالحونَ، ومررتُ بالصالحينَ. نصبتُ النون؛ لأنها ليست بأصلية. ألا ترى أنك تقول: صالحٌ، فتسقطُ النون.

والنون الأصلية تثبتُ في الإضافة. تقول: أعجبتني بساتينُ عبدِ الله. والنون التي ليست بأصلية تسقط في الإضافة. تقول: جاءني مسلمو البلادِ.

باب الهاء الراجعة

وإذا رددت الهاء على الاسم المفعول به فارفعه. تقول: عبدُ الله لقيتُه، رفعتَ
(عبد الله) بالهاء الراجعة عليه^(٢٠).

(٢٠) ارتفاعه بالهاء الراجعة هو قول الفراء - ولعله قول الكوفيين - جاء في مجلسه مع الجرمي في الإنصاف ص ٤٩، ونزهة الألباء ص ١١٦، والإنباه (٨٣/٢) الهامش، وكلام الفراء في معانيه (٤٦٧/١) يشي بذلك. وسينكر المصنف ثانياً ارتفاع الاسم بالهاء الراجعة في باب الظن.

باب حروف التواكيد

< ١١ > اعلم أنَّ حروف^(٢١) التواكيد^(٢٢): أجمعون وأكتعون^(٢٣) وكلهم وأنفسهم، وللنسوة: جَمَعَ وكُتِعَ = تُوَكِّدُ بها الأسماء المكنية والظاهرة. والتوكيد بمنزلة النعت^(٢٤). تقول: جاءني إخوانك أجمعون، ورأيت أصحابك كلهم.

-
- (٢١) أي ألفاظ التواكيد، وهو معنى لغوي لا اصطلاحى للحرف. وانظر توجيه ابن الوراق في علل النحو ص ١٧٤، ٢٦٠ لاستخدام كلمة (الحروف) أحياناً فما ليس بحرف، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٥/٢).
- (٢٢) بقيت ألفاظ أخرى للتوكيد لم يذكرها المصنف منها: عينه وكلاهما وكتاهما وعمامة وغير ذلك مما ذكر مفصلاً في المطولات. انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٠/٣) والارتشاف (٦١٠/٢).
- (٢٣) نكر ابن يعيش وأبو حيان (٦١١/٢) أن (أكتع) وتصريفاتها توابع (أجمع) وليست توكيداً. وانظر الإتياع لأبي الطيب ص ٧٣.
- (٢٤) في التبعية.

باب الأفعال المضارعة

واعلم أنَّ كل فعل في أوله ياء أو تاء أو نون أو ألف فهو رفْع. تقول: أنتَ تُكرِّمُنِي، وهو يُحدِّثُنِي، ونحن نُحدِّثُكُمْ، وأنا أُكرِّمُكَ.

باب حروف كي

فإذا جئتَ بـ(كي) و(كيلا) و(كيما) و(كما)^(٢٥) إذا كانت في معنى (كيما) < ١٢ > و(لَأَنَّ) و(لن) و(لئلا) و(حتى)^(٢٦) و(لام الجحود) و(اللام) التي في معنى (كي)^(٢٧) و(أَنَّ) = فانصب بهن كلَّ فعلٍ في أوله ياء أو تاء أو نون^(٢٨). تقول: زرتك كي تزورني، نصبتَ (تزورني) بـ(كي). وللاثنتين: زرتكما كي تزوراني. وللجميع: زرتكم كي تزوروني، حذفَت النون من الفعل علامةً للنصب.

وتقول: أتيتك لأن لا^(٢٩) تجد عليّ. وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٣٠) فنصب (ليعذبهم) بلام الجحود. وقال الله عز وجل ذكره: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا﴾^(٣١) فنصب بلام (كي).

- (٢٥) نصبُ المضارع بـ(كما) إذا جاءت بمعنى (كيما) هو قول الكوفيين، ومنع البصريون النصب بها. انظر المسألة في مجالس ثعلب ص ١٢٧، وشرح السيرافي (٢/٢٦٧ - أ) وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٤، وشرح الكافية (٤/٥١) والإنصاف ص ٥٨٥ وأكثر كلامه منتزَع من السيرافي، والارتشاف (٢/٣٩٥) والخزانة (٨/٥٠١).
- (٢٦) وكذلك نصب المضارع بـ(حتى) قول الكوفيين، وأما البصريون فيذهبون إلى أنَّ المضارع بعد (حتى) منصوب بـ(أَنَّ) مضمرة. انظر المسألة في معاني الفراء (١/١٣٢) والإنصاف ص ٥٩٧ وشرح الكافية (٤/٥٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤١) والارتشاف (٢/٤٠٣) والمغني (٢/٢٦٩).
- (٢٧) هاتان اللامان ناصبتان للمضارع عند الكوفيين، ولكنَّ البصريين يرون أنَّ المضارع منصوب بعدهما بـ(أَنَّ) مضمرة. انظر لامات الزجاجي ص ٦٦، ٦٨، والحجة (٢/٣٠٧) والإنصاف ص ٥٩٣، ٥٧٥، والارتشاف (٢/٣٩٩، ٤٠١).
- (٢٨) لم تُذكر الألف التي نص في الباب السابق على أنها من حروف المضارعة.
- (٢٩) كذا، وقال الصولي في أدب الكتاب ص ٢٥٩: "وكتبوا (لئلا) موصولة وهي (لأن لا) فجعلوها كالشيء الواحد". فهي هنا على الأصل فيها.
- (٣٠) سورة الأنفال: الآية ٣٣، وهي كذا بلا واو في أولها، وهذا مستعمل لدى القدماء، وأشار إليه الأستاذ عبد السلام هارون في هامش الكتاب (٢/٨٣)، وقد وجدته في مواضع من مخطوط المقتضب.
- (٣١) سورة الأنعام: الآية ١١٣.

< ١٣ > باب حروف الجزم

وحروف الجزم: لمّ ولما وأفلم وأفلما وألمّ وألما^(٣٢). هذه الأحرف تجزم كل فعل في أوله ياء أو تاء أو نون أو ألف. تقول: لمّ يذهب، جزمت (يذهب) ب(لم). وللاثنتين: لم يذهبا، وللجميع: لم يذهبوا. حذفت النون من التثنية والجميع علامة للجزم.

وتقول للمرأة: ألمّ تذهبي؟ حذفت النون علامة للجزم. وللمرأتين: ألمّ تذهبا؟ وللنسوة: ألمّ تذهبن؟ ثبتت النون لأنها علامة للتأنيث، وعلامة التأنيث لا تُحذف.

(٣٢) بالأصل: أفلما وألما بفتحة وبلا تشديد، ولم أجد من نكر التخفيف في الجازمة. ولم يذكر المصنف في الباب لام الطلب و(لا) الطلبية.

باب حروف الخفض (٣٣)

وحروف الخفض: مِنْ وإلى ومع وعند وبعد < ١٤ > وتحت وأسفل وأعلى وعلى وقُدَّام وأمام وخلف ووراء وفوق وِحذاء وإزاء ومقابل وقُبالة وتُجَاه ووِجَاه^(٣٤) وتِلْقَاء وعن وغير وسِوى وسِواء^(٣٥) وقبل وبين ووسط ولدى ولثَن وويلٌ وويحٌ وويس^(٣٦) ومثَل وفي وما بال وما شأُنٌ ومال^(٣٧) ومنذ^(٣٨) وحاشى^(٣٩) وخلا واللام الزائدة^(٤٠) والكاف الزائدة ورُبَّ وكم في الخبر.

فهذه الأحرف تخفض الأسماء ونعوتها. تقول: كتبتُ إلى زيدٍ. خفضتَ (زيداً)

بـ(إلى).

(٣٣) جاء في مدرسة الكوفة ص ٣١١، ونحو القراء ص ٣٤٨ أنَّ الخفض مصطلح كوفي يقابله الجر عند البصريين. والحق أنَّ الكوفيين أكثروا استخدامه ولكنهم لم يختصوا به دون البصريين؛ لأننا نجدُه عند الأخيرين أيضاً. انظر مثلاً المقتضب (٣/ ٥٩، ٦٠) والأصول (١/ ٢١١، ٢٢٧، ٣٠٣) وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣، ٤، وقد صرح الزجاجي في الإيضاح ص ٩٣ بأنَّ من البصريين والكوفيين مَنْ يسميه الخفض. وكنت قد ظننتُ أنَّ المصنف حين عدَّ في الحروف الظروف وغيرها؛ أنه يريد بالحرف المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، إلا أنني بعد ذلك وجدت ابن السراج يقول في الأصول (١/ ٢٠٤) إنَّ الكوفيين في الظروف - ويسمونها صفات أو محال - يخلطون الأسماء بالحروف، ثم نكر ما أورده المؤلف هنا من ألفاظ وزاد عليها غيرها. وانظر كلام المصنف في الصفة التامة والناقصة في باب الابتداء.

(٣٤) وجاه: بكسر الواو وضمها وحُكي الفتح؛ يقال: وجاهك أي حذاءك من تلقاء وجهك. انظر اللسان (وجه) والنهاية (٥/ ١٥٩)

(٣٥) نكر المصنف (سواء) في سياق الظروف، والكوفيون يجيزون مجيئها ظرفاً واسماً، في حين لا يراها البصريون إلا ظرفاً. انظر المقتضب (٤/ ٢٤٩) والإنصاف ص ٢٩٤ ويس: كلمة تُستعمل في موضع رافة واستملاح للصبوي.

(٣٧) جاء في إعراب النحاس (١/ ٤٧٣) في هذه اللام في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ "واللام متصلة عند البصريين والفراء لأنها لام خفض، وحكى ابن سعدان انفصالها"

(٣٨) لم يذكر (مذ) لأن الكوفيين يرون الخفض بمنذ أجود من مذ على تفصيل سيرد في الباب الذي عقده المصنف لهما. وانظر الإنصاف ص ٣٨٢.

(٣٩) سيأتي نكرها ثانية في باب الاستثناء، وسأعلق هناك على الخلاف في فعليتها.

(٤٠) يصف القدماء بعض الحروف بالزائدة تمييزاً لها مما يأتي جزءاً من الكلمة. ولم يذكر المصنف الباء الزائدة.

فإذا جنّت بعد المخفوض بشيء فارفعه. تقول: عند عبد الله مالٌ كثير. رفعت
(المال) بالصفة^(٤١).

(٤١) الصفة أحد مصطلحين كوفيين للظرف، والثاني المحل. والحق أنّ كلام الفراء تارة يفضي إلى أنّ (الصفة) عنده خاصة بالجار والمجرور أو الجار فقط، و(المحل) خاص بالظرف كما في معانيه (١١٩/١، ٣٧٥) وتارة أخرى يفهم من كلامه أنّ (الصفة) و(المحل) مترادفان ولا فرق بينهما كما في معانيه (٢١٨/٣ - ٢١٩). وانظر فيه أيضاً (٣٤٠/١، ٤٦٧) ومجالس ثعلب ص ٦٤، ١٧٥، والأصول (٢٠٤/١، ٢٤٤/٢) وإعراب النحاس (١٦٩/١) ومفاتيح العلوم ص ٧٨، والإنصاف ص ٥١، وشرح ابن يعيش (٧٤/٤) والارتشاف (٢٢٥/٢) و مدرسة الكوفة ص ٣٠٩، ونحو القراء ص ٣٤٧، وسيذكره المصنف في بابي الابتداء والإغراء. وارتفاع الاسم بالظرف المتقدم عليه هو قول الكوفيين، في حين يذهب جمهور البصريين إلى ارتفاع الاسم بالابتداء. انظر المسألة في الانتصار ص ١٢٧، والإنصاف والتبيين ص ٢٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش (٥٧/٢).

< ١٥ > باب حروف الرفع

وحروف الرفع: إنما وبيننا^(٤٢) وبينما وحيث وكأنا وبل ولكن الخفيفة وهل وأين وكيف ومتى. فهذه حروف تجري بما بعدها بما يصيبه من الإعراب. وإنما سُمِّيت حروف الرفع لأنَّ أكثر ما يجيء بعدها مرفوع. تقول: إنما عبدُ الله محسنٌ. رفعتَ (عبد الله) بـ(محسن)، ورفعتَ (محسناً) بـ(عبد الله)^(٤٣).
و(إنما) خبر، و(كأنا) تشبيه، و(بل) تحقيق، و(هل) استفهام.
ولك في (أين) و(كيف) في الفعل^(٤٤) الرفع والنصب. تقول: كيف أخوك صانعٌ، وصانعاً؟ وإنما جاز الرفع والنصب ها هنا لأنَّ الكلام يتم دونه^(٤٥).

(٤٢) لم أجد عند البصريين ما يخالف الرفع بعد (بيننا) إلا قول المبرد المذكور في اللسان (بين): "إذا كان الاسم الذي يجيء بعد (بيننا) اسماً حقيقياً رفعت بالابتداء، وإن كان مصدرية خففت، ويكون (بيننا) في هذا الحال بمعنى بين"، وقد استحسنت ثعلب هذا القول إلا أنه يستدرك عليه بأن من الفصحاء من يرفع الاسم بعدها وإن كان مصدرية. القول بترافع المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون (٤٣) فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يختلفون في رافع الخبر. وسيكرر المصنف قوله في باب الظن ثم في باب الابتداء. انظر المسألة في الإنصاف ص ٤٤، والتبيين ص ٢٢٤، ٢٢٩، والتذييل والتكميل (٢٥٧/٣ - ٢٧٠) وفي الموضوع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

(٤٤) يريد اسم الفاعل خاصة أو المشتق عامة، وهذا مصطلح كوفي، وقد يوصف بالذائم. انظر معاني الفراء (٨٠/٢ - ٨١، ٤٢٠) ومجالس ثعلب ص ١٢٤، ٤٧٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٣٥/١) والأصول (١٨٣/١، ٢٤٤/٢) في نقله عن الكوفيين، ومجالس العلماء ص ٣١٨، ٣٤٩ - وقد أفدت الأخير من محقق الصحابي ص ٤٦٣ - ومدرسة الكوفة ص ٣١٠. وقد جاء بهذا المعنى على لسان هارون الرشيد في نور القبس ص ٢٨٥.

(٤٥) يريد أنه فضلة وليس عمدة؛ إذ الاسم العمدة حكمه الرفع. انظر البسيط ص ٥٤١. وجاء في اللمع ص ١٤١: "وتقول: أين زيد قائمٌ وقائمٌ وكيف زيد جالسٌ وجالساً؟ إن جعلت (أين) و(كيف) لغواً رفعت الخبر، وإن علقتهما بمحذوف وجعلتهما مستقرّاً نصبت (قائماً) و(جالساً) على الحال".

< ١٦ > و(حبّذا) و(لولا)^(٤٦) و(كم)^(٤٧) و(هذا)^(٤٨) يرفعن الأسماء لا غير. تقول: حبّذا زيدٌ. رفعتَ (زيداً) ب (حبّذا)^(٤٩).

(٤٦) أن ترفع (لولا) الاسم بعدها هو أحد قولي الكوفيين والثاني ارتفاعه بفعل محذوف، في حين يرفعه البصريون بالابتداء. انظر معاني الفراء (٤٠٤/١) والمقتضب (٧٦/٣) والإنصاف ص ٧٠، والتبيين ص ٢٣٩، ووصف المباني ص ٢٩٣، والارتشاف (٥٧٦/٢).

(٤٧) يريد الاستفهامية لتقدم قوله في الخبرية إنها تخفض ولقول السيرافي في كلامه عن الخبرية في شرحه (٢١/٢ - أ) "إن أهل الكوفة يخفضون ما بعد (كم) في كل حال (من) ظاهرة أو مقدرة". والرفع عند البصريين في مثل: كم درهمٌ عندك، بتقدير: كم دانقاً هذا الدرهم. ولم أهتد إلى قول للكوفيين في ذلك. انظر الكتاب (١٦٥/٢ - ١٧٠) والمقتضب (٥٨/٣ - ٦٠) والمسائل المنثورة ص ٨٣، والتبيين ص ٤٣١، والخزانة (٤٣٩/٦ - ٤٤٢).

(٤٨) لعله يريد ما جاء في قول الفراء: "واعلم أن (هذا) إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة معان: أحدها أن ترى الاسم الذي بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله حينئذ مرفوع كقولك: هذا الحمار فاره". وقريب منه ما سماه ثعلب مثلاً. انظر معاني الفراء (١٢/١) ومجالس ثعلب ص ٤٢، ومدرسة الكوفة ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٤٩) اختلف النحاة في إعراب (حبّذا) والمخصوص بعدها، ولم أتبين مذهباً خاصاً للكوفيين فيه، ولكن اقتصر المصنف هنا على أنّ (حبّذا) رفعت المخصوص يفهم منه أنه يقول بفعاليتها؛ لأنه لو قال باسميتها لجعلها يترافعان وفقاً لمذهبه في المبتدأ والخبر. انظر شرح المقدمة المحسبة (٣٨٣/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٦٠٩/١) والارتشاف (٢٩/٣).

باب الظن

واعلم أنَّ: حَسِبْتُ وأَحْسِبُ وظَنَنْتُ وَخَلْتُ وأَرَى وما اشْتُقُّ مِنْهُنَّ نحو: ترى وتظن، إذا كُنَّ في أول الكلام فانصب بهن الاسم والفعل^(٥٠). تقول: ظننتُ عبدَ الله عالماً. نصبت (عبد الله) لأنه اسم للظن، ونصبت (عالمًا) لأنه خبر للظن.

فإذا صَيَّرْتَ (ظننتُ) وأخواتها بين الاسم والفعل فارفع الاسم والفعل وأبطلِ الظن^(٥١). تقول: عبدُ الله أَظُنُّ فقيهًا. رفعتَ (عبد الله) ب(فقيه)، ورفعتَ (فقيهًا) < ١٧ > ب(عبد الله)^(٥٢)، والظن مبطل.

فإذا أدخلتَ الهاء رفعتَ الاسم ونصبت الفعل. تقول: عبدُ الله أراه عالماً. رفعتَ (عبد الله) بالراجع عليه وهو الهاء^(٥٣). ونصبتَ (عالمًا) لأنه خبر^(٥٤) (أرى).

(٥٠) تقدم التعليق في الباب السابق على هذا المصطلح، ولكن يظهر هنا أنه يريد به الخبر، لأنه سيسميه قريباً خبراً للظن.

(٥١) انظر مزيد تفصيل في رأي الكوفيين في الإلغاء والإعمال في الأصول (١/١٨٣).

(٥٢) تقدمت الإشارة في باب حروف الرفع إلى الخلاف في رافع المبتدأ والخبر.

(٥٣) سلف في باب الهاء الراجعة القول إن ارتفاعه بالهاء هو قول الفراء.

(٥٤) أي المفعول الثاني، فأصله خبر.

باب التعجب

واعلم أنَّ كل ما تعجبتَ منه فهو نصبٌ أبداً. تقول: ما أحسنَ عبدَ الله. نصبتَ (عبد الله) بالتعجب.

فإذا صيَّرتَ (كان) قبل (أحسن) و(أجمل) وما أشبههما تركتَ الاسم منصوباً على حاله. تقول: ما كان أظرفَ زيداً. فإذا صيَّرتَ (كان) إلى جنب الاسم رفعتَ الاسم. < ١٨ > تقول: ما أَعقلَ ما كان عبدُ الله^(٥٥).

فإذا جنَّتْ بـ(لولا) فانصبَ الذي تُوقِعُ عليه التعجب، وارفع ما يجيء بعد (لولا). تقول: ما أحسنَ ثوبَكَ لولا عَلْمُهُ^(٥٦).

وتقول في التعجب: ما أحسنَ زيداً. وفي الاستفهام: ما أحسنَ زيدٍ؟ رفعتَ (أحسن) بـ(ما)، وخفضتَ (زيداً) لأنك أضفتَ (أحسن) إليه؛ أردت: أيُّ شيء في زيد أحسنٌ: عيناها أو أنفها؟

وفي النِّم: ما أحسنَ زيدٌ. رفعتَ (زيداً) بفعله، ونصبتَ (أحسن) لأنه فعل ماضي^(٥٧).

فإذا جنَّتْ بالألوان فأدخِلْ (أشدُّ)^(٥٨). تقول: ما أشدُّ < ١٩ > حُضْرَةَ طيلسانك^(٥٩).

(٥٥) من البصريين نجد المبرد قد أجاز - على بُعد - النصب في مثل (عبد الله) وقد رُِد عليه ذلك. انظر المقتضب (١٨٥/٤) والأصول (١٠٦/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٥٨٥/١) والارتشاف (٤٠/٣)

(٥٦) عَلَمُ الثوب: رسمُه ورقمُه.

(٥٧) كذا بالياء، وأشرنا في باب (تقديم الفعل وتأخيرُه) إلى جوازه على لغة عند العرب.

(٥٨) لم يستثن المصنف شيئاً من الألوان، في حين يُذكر عن الكوفيين إجازتهم (مأفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة. انظر معاني الفراء (١٢٨/٢) وأمالي المرتضى (٩٠/١، ٣١٧/٢) والإنصاف ص ١٤٨، والتبيين ص ٢٩٢، والخزانة (٢٣٣/٨).

(٥٩) الطيلسان: ضربٌ من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط بالبدن خال من التفصيل والخيطة. المعجم الوسيط (طلس).

باب ما لم يُسَمَّ فاعله (٦٠)

واعلم أنَّ كلَّ ما لم تسمَّ فاعله فهو رفع. تقول: ضُرب زيدٌ، رفعتَ (زيداً) لأنك لم تسمَّ فاعله.

فإذا جنَّت بعد الاسم المرفوع بشيء فانصب الذي يجيء بعد المرفوع. تقول: أعطى عبدُ الله دينارين. نصبتَ (الدينارين) جعلتهما فعل ما لم يُسمَّ فاعله. وتقول: أعطى ألفين وألفان. مَنْ نصب أضمر اسماً؛ أراد: أعطى عبدُ الله ألفين. ومَنْ رفع لم يُضمر. والوجه النصب.

< ٢٠ > فإذا جنَّت بـ(فُرِّقَ) و(قُسِّمَ) فليس إلا الرفع. تقول: فُرِّقَ ألفان. الرفع لا غير. فإذا كررت نصبت. تقول: قُسِّمَ درهمين درهمين.

وإذا قلت: (يُسَمَّى) فانصب الاسم. تقول: يُسَمَّى محمداً. نصبتَ (محمداً) تريد: يسمَّى الرجلُ محمداً.

وإذا قلت: (يُكْنَى) فانصب الكنية. تقول: يُكْنَى أبا العباس؛ تريد: يكنى زيدٌ أبا العباس.

(٦٠) جاء في نحو القراء ص ٣٤٦ أنه مصطلح كوفي بدلالة مجيئه في معاني الفراء (١٠٢/١، ١١٤، ٣٥٧، ٢/٢١٠). وهذه مجازفة، فقد استعمله أئمة البصريين. انظر بعض أمثله في المقتضب (٢/٢، ٢٠١) ومعاني الزجاج (٣/٤٠٣) والأصول (٧٧/١، ٨١، ١٤٠، ١٨٥، ١٨٩) وتصحيح الفصح لابن درستويه ص ٩١، ٩٣، ٩٥، والحجة (٥/٢٨٩) وسر الصناعة (١/١٣١، ٢٨٥، ٢٨٩) والخصائص (٢/٢٢١) وغيرها.

باب الابتداء

واعلم أنّ كل اسم تبدئته فهو رفعٌ وخبرُهُ < ٢١ > رفعٌ. تقول: عبدُ الله عالمٌ، رفعتَ (عبد الله) بـ(عالم) ورفعتَ (عالمًا) بـ(عبد الله)^(٦١). فـ(عبد الله) مبتدأ، و(عالم) خبره.

فإذا جئت بالصفات التامة^(٦٢) وصيّرتها في أول الكلام، وجئت باسم وفعل^(٦٣) فلك في الفعل الرفع والنصب، وارفع الاسم لا غير. تقول: عندنا عبدُ الله جالسٌ وجالساً. وإنما جاز في (جالس) الرفع والنصب؛ لأنّ الكلام يتم دونه^(٦٤). وإذا صيّرت الصفة التامة بين الاسم والفعل فلك في الفعل الرفع والنصب. تقول: أبوك < ٢٢ > حذاءنا واقفٌ وواقفاً.

فإذا جئت بالصفة الناقصة^(٦٥) فلا يكون في الفعل إلا الرفع. تقول: عنّا أبوك مُعرضٌ. لم يُجز في (معرض) النصب؛ لأنّ الكلام لا يتم دونه^(٦٦).

(٦١) تقدم الإشارة في باب حروف الرفع إلى أن هذا قول للكوفيين في رافع المبتدأ والخبر.

(٦٢) يعني بالتمام أن يكون بالإخبار بهما فائدة. انظر التعليق السالف على مصطلح الصفة في باب حروف الخفض، وما يأتي في آخر الباب هنا في الصفة الناقصة، وكلام المصنف في باب الإغراء، وكذلك انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/٤٤٠ - ٤٤١).

(٦٣) تقدم التعليق على هذا المصطلح في باب الظن، وسيكرره المصنف مراراً.

(٦٤) يتم دونه اكتفاءً بالظرف الذي سمّاه الصفة التامة.

(٦٥) جاء في الأصول (١/٢٠٥): "إذا كان الظرف غير محلّ للأسماء سمّاه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً". أي أنه ليس خبراً ولا مستقراً للاسم.

(٦٦) نُكر في الأصول أن الكوفيين استضعفوا النصب، ولكنهم أنشدوا بيتاً جاء النصب في مثله. وانظر الخزانة (٨/٤٥٦ - ٤٥٧)

باب حروف النصب

واعلم أنّ: أنّ وليت ولعلّ ولكنّ المشددة وكأَنَّ المهموزة ينصبن الأسماء ونعوتها ويرفعن الفعل^(٦٧). تقول: إنّ عبدَ الله العاقلَ سائرٌ، نصبتَ (عبدَ الله) ب(إنّ)، ونصبتَ (العاقل) لأنه نعت ل(عبد الله)، ورفعتَ (سائرًا) < ٢٣ > لأنه خبر ل(إنّ).

فإذا جئت بصفة تامة^(٦٨) فصيّرتها قبل الاسم والفعل فانصب الاسم، ولك في الفعل النصب والرفع، والنصب الوجه. تقول: إنّ عندنا أخاك واقفًا واقفٌ. مَنْ نصب (واقفًا) صيّره قطعاً^(٦٩)، ومَنْ رفع صيّره خبرًا. وإنما جاز في (واقف) الرفع والنصب؛ لأنّ الكلام يتم دونه.

فإذا صيّرت الصفة التامة بين الاسم والفعل اختاروا الرفع، والنصبُ جائز. تقول: إنّ < ٢٤ > أخاك عندنا جالسٌ وجالسًا. الوجه في (الجالس) الرفع؛ لأنّ الصفة متوسطة بين الاسم والفعل.

فإذا جئت بصفة ناقصة فانصب الاسم وارفع الفعل. تقول: إنّ بنا عبدَ الله مأخوذٌ^(٧٠).

فإذا جئت باسم بعد الفعل فلك فيه النصب والرفع^(٧١). تقول: إنّ عبدَ الله

(٦٧) خالف المصنف الكوفيين الذاهبين إلى أن خبر (إن) لم يرتفع بها وإنما بقي مرتفعاً على أصله. وحكى الزجاجي في مجالس العلماء ص ١٣٣ أنه قول الكسائي، إلا أنني وجدت الفراء صرح به في معانيه (٣١١/١)، والأرجح أنه ليس قول جميع الكوفيين لأن المرادي يقول في الجنى الداني ص ٣٩٣: "وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً ب(إن) وأخواتها". وانظر الخلاف في المسألة في الأصول (٢٣٠/١) والإنصاف ص ١٧٦، والتبيين ص ٣٣٣، والارتشاف (١٢٨/٢).

(٦٨) انظر التعليق على الصفة في الباب السابق وباب حروف الخفض.

(٦٩) انظر ما سلف في باب القطع.

(٧٠) نقل ثعلب في المجالس ص ٦٥ عن الكسائي والفراء حكاية (إنّ فيك زيدٌ راغبٌ) وقالوا: بطلت (إنّ) لما تباعدت. وحكى ابن عصفور في شرح الجمل (٤٤١/١) عن الفراء إجازته (إنّ زيداً بك وانثاقاً)، وقد رده عليه.

(٧١) عزا ابن عصفور في شرح الجمل (٤٥٥/١) القول بجواز الوجهين للكوفيين وطائفة من البصريين. وقد خرّج محققه هذا من الكتاب (١٤٤/٢) والمقتضب (١١١/٤) ومعاني الفراء (٣٠٩/١) والخزانة (٣٢٤/١٠).

شاخصٌ وزيداً وزيدٌ. مَنْ رفع (زيداً) أراد: إِنَّ عبدَ الله شاخصٌ هو وزيدٌ؛ صيَّره نسقاً على ما في (شاخص) (٧٢). والوجه الرفع في (إِنَّ) و(لَكِنَّ) لأنهما واجبتان. قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الله بريء من المشركين > ٢٥ < ورسوله﴾ (٧٣). فإذا جئت بـ(ليت) و(لعل) و(كأن) اخترت في الاسم الذي يجيء بعد الفعل النصب؛ لأنهن لسن بواجبات (٧٤). والرفعُ جائزٌ (٧٥).

وإذا أوقعتَ (كان) وأخواتها على خبر (إِنَّ) فانصب الخبر. تقول: إِنَّ عبدَ الله كان عالماً، نصبتَ (عالماً) خبراً لـ(كان). قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الله كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٧٦).

فإذا أوقعتَ اللام على خبر (إِنَّ) فدع الخبر مرفوعاً على حاله. قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٧٧). وَيُسْمُونَ هذه اللام لامَ التوكيد (٧٨).

(٧٢) هذا أحد وجوه ثلاثة تُذكر في الرفع، والآخران على أنه مبتدأ خبره محذوف، أو أنه معطوف على محل اسم (إِنَّ). وضعف بعضهم الوجه الذي نكره المصنف. انظر الكتاب (١٤٤/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٨).

(٧٣) سورة التوبة: آية ٣. ولم تُضبط لام (رسوله) في الأصل، والراجح أنه أراد الرفع لأنه جعله الوجه في (إِنَّ) و(لَكِنَّ) قبل استشهاده بالآية. وقرأ بكسر الهمزة الحسن والأعرج، ولم أجد من عزا كسر الهمزة ورفع اللام إلى أحد إلا أن كلام الباقولي في إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٩٣٨ يفضي إلى أنها قراءة الحسن. وانظر إعراب النحاس (٢٠٢/٢) ومجمع البيان (١٠/٥) وإعراب القراءات الشوانص ص ٦٠٦ والبحر (٨/٥) والدر المصون (٧/٦) ووصف المباني ص ١٢٢، والإتحاف ص ٣٠١.

(٧٤) فمعانيهن بين التمني والترجي (التوقع) والتشبيه.

(٧٥) نص ابن عصفور (٤٥٧/١) على اتفاق البصريين والكوفيين على امتناع الرفع مع هذه الحروف الثلاثة إلا على الوجه الذي قدمه المصنف من العطف على الضمير المستتر في الخبر وبشرط التوكيد. وانظر الكتاب (١٤٦/٢) والمقتضب (١١٤/٤) والأصول (٢٤٠/١).

(٧٦) جاءت في أربعة مواضع: في سورة النساء: الآيات ٢٣، ١٢٩، ١٠٦ وسورة الأحزاب: الآية ٢٤.

(٧٧) سورة الأنفال: الآية ٤٢ وقد جاءت كذا بلا واو. وسلفت الإشارة إلى أنه مستعمل عند القدماء.

(٧٨) يذكر المرادي في الجنى ص ١٢٨ أن مذهب البصريين على أن لام التوكيد هذه من أصناف لام الابتداء، وقول غيرهم إنها غيرها. ولعله يريد الكوفيين. ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر ذكراً لذلك.

< ٢٦ > باب كان

واعلم أنَّ: كان ولم يكن وليس وأمسى وأصبح ولم يصبح وظل ولم يظلل وبات ولم يزل وما زال وصار وأضحى وما أضحى وأمسى^(٧٩) وما أمسى وأظهر^(٨٠) ولم يُظهر وطفق^(٨١) وما انفكَّ وما برح^(٨٢)، وما اشتقَّ من هذه يرفعن الأسماء ونعوتها وينصبن الأخبار^(٨٣). تقول: كان عبدُ الله الظريف قائماً، رفعتَ (عبد الله) لأنه اسم لـ(كان)، ونصبتَ (قائماً) لأنه خبر لـ(كان). قال الله عز وجل: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوِداً﴾^(٨٤).
وإذا نسقتَ بالواو < ٢٧ > فَتَنَّ الفعل. تقول: كان عبدُ الله وزيدٌ سائرين. فإذا جنَّتَ بالفاء و(ثمَّ) فوحدَ الفعل، وإن شئتَ فثنته. تقول: كان عبدُ الله فزيدياً مرتحلاً ومرتحلين.

فإذا جنَّتَ بـ(أو) و(لا) فوحدَ الفعل لا غير. تقول: كان عبدُ الله أو زيدٌ سائرًا، وكان عبدُ الله لا زيدٌ مرتحلاً.

فإذا جنَّتَ بـ(ما كان) و(ما أصبح) و(ما بات) و(ليس) ثم أدخلتَ عليهن (إلا) تركتَ الفعل على حاله منصوباً ورفعتَ الاسم. تقول: ليس عبدُ الله إلا فقيهاً.
< ٢٨ > وإذا أدخلتَ (إلا) على (لم يزل) فهو محال^(٨٥).

(٧٩) تقدم ذكرها.

(٨٠) جاء في الارتشاف (٧٣/٢) أن الفراء ألحق بـكان: أسحر وأقجر وأظهر. ولم يرد هنا إلا الأخير.

(٨١) لم يذكر غيره من باب (كاد) وأخواتها.

(٨٢) لم يذكر (فتي)، وقد ذكرها الفراء مع (برح) في معانيه (٥٤/٢، ١٥٤)، وكذلك لم يذكر (ما دام).

(٨٣) قوله يخالف ما نُسب للكوفيين من أنَّ رفع اسم (كان) لشبهه بالفاعل أو لأنه باق على رفعه قبل دخول (كان)، وأنَّ انتصاب خبرها كان تشبيهاً بالحال أو على الحال. انظر الإنصاف ص ٨٢١، والتبيين ٢٩٥، والارتشاف (٧٢/٢)، وانظر قول المصنف في ارتفاع اسم (ما) في الباب التالي.

(٨٤) جاءت في موضعين: سورة النحل: الآية ٥٨ وسورة الزخرف: الآية ١٧.

(٨٥) جاء هذا المعنى في احتجاج الكوفيين لإجازة تقدم خبر (ما زال) عليها في الإنصاف ص ١٥٦

فإذا جئت بـ(بل) و(لكن) مع (ليس) فارفع ما بعد (بل) و(لكن). تقول: ليس عبدُ الله محسناً لكنْ مسيءٌ؛ أردت: لكنْ هو مسيءٌ. فإذا جئت بـ(بل) و(لكن) مع [ما]^(٨٦) (كان) أو (ما أصبح) أو (ما بات) فانصب ما بعدها. تقول: ما أمسى عبدُ الله عالماً بل جاهلاً، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾^(٨٧).

وتقول: كنتُ مُحسناً، فالتاء اسم لـ(كان)، وصيرتَ (محسناً) خبراً لـ(كان).

(٨٦) إضافة لأنه أوردتها كذلك فيما سبق، وسيأتي بشاهد لها مع (ما). وهو يعد المنفية مستقلة كما ظهر في صدر الباب.

(٨٧) سورة الأحزاب: الآية ٤٠. وقد صرح الفراء في المعاني (١/١٧٠ - ١٧١، ٤٦٥) بتقدير (كان) في تفسير نصب (أبا)، ولم يحمله على العطف، ولم يفعل المصنف ذلك هنا. إلا أن النحاس وأبا حيان وغيرهما نقلوا عن ابن سعدان موافقة الفراء في هذا التقدير فيما هو كآيتنا وهو قوله تعالى في (سورة يونس: الآية ٣٧): ﴿وَلَكِن تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. انظر إعراب النحاس (٢/٢٥٥) والبحر (٥/١٥٨) والدر المصون (٦/٢٠٢) وتفسير القرطبي (٨/٢١٩). وسيأتي له قول في باب الجواب لكان وأخواتها يجيز فيه إعمال (كان) محذوفة بغير شرط.

باب ما

أَجْرِ الْأَسْمَاءِ فِي (مَا) بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ. فَفِيسَ الْفِعْلِ < ٢٩ > بِالْبَاءِ. فَكُلُّ مَا^(٨٨) حَسُنَتْ فِيهِ الْبَاءُ ثُمَّ أَلْقِيَتْهَا مِنْهُ فَانْصَبَ. وَكُلُّ مَا لَمْ تَحْسُنْ فِيهِ الْبَاءُ فَارْفَعِ^(٨٩). تَقُولُ: مَا عَبْدُ اللَّهِ سَائِرًا. رَفَعْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِ(سَائِرٍ) وَهُوَ فَاعِلٌ، وَنَصَبْتَ (سَائِرًا)؛ أَرَدْتَ: بِسَائِرٍ. فَلَمَّا أَلْقَيْتَ الْبَاءَ نَصَبْتَ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٩٠). فَإِذَا أَدْخَلْتَ (إِلَّا) رَفَعْتَ الْفِعْلَ. تَقُولُ: مَا عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا سَائِرٌ. رَفَعْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِ(سَائِرٍ)، وَرَفَعْتَ (سَائِرًا) بِ(عَبْدِ اللَّهِ). وَلَا يَجُوزُ فِي (سَائِرٍ) النَّصْبُ^(٩١). فَإِذَا جِئْتَ بِ(كَانَ) رَفَعْتَ الْأِسْمَ وَنَصَبْتَ الْفِعْلَ. تَقُولُ: مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا سَائِرًا، رَفَعْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) < ٣٠ > بِ(كَانَ)، وَنَصَبْتَ (سَائِرًا) خَبْرًا لـ(كَانَ). فَإِذَا قَدَّمْتَ الْفِعْلَ قَبْلَ الْأِسْمِ فَارْفَعِ الْفِعْلَ وَالْأِسْمَ جَمِيعًا^(٩٢). تَقُولُ: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ. رَفَعْتَ (زَيْدًا) بِ(قَائِمٍ)، وَ(قَائِمًا) بِ(زَيْدٍ).

فَإِذَا جِئْتَ بِ(لَا) فَانْسَقَتْ بِهَا عَلَى الْفِعْلِ فَكُلُّ مَا يَجِيءُ بَعْدَ (لَا) الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. تَقُولُ: مَا عَبْدُ اللَّهِ مُحْسِنًا وَلَا مُجْمَلًا، نَصَبْتَ (مُحْسِنًا) أَرَدْتَ: بِمُحْسِنٍ، وَنَصَبْتَ (مُجْمَلًا) نَسَقًا عَلَى (مُحْسِنٍ). وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ (مُجْمَلًا) تَرِيدُ: وَلَا هُوَ مُجْمَلٌ.

(٨٨) الْأَصْلُ: فَكُلُّمَا، وَكَذَلِكَ رَسَمَهَا فِي الْمَرَّةِ التَّالِيَةِ.

(٨٩) انْتِصَابُ الْخَبْرِ بِحَذْفِ الْبَاءِ هُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَنْصُبُونَهُ بِ(مَا). انظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ (٤٢/٢، ٤٣/٣) وَإِعْرَابِ النَّحَّاسِ (٣٢٧/٢) وَالْإِنْصَافِ ص ١٦٥، وَالْإِرْتِشَافِ (١٠٦/٢) وَالتَّبْيِينِ ص ٣٢٤ وَفِيهِ فَضْلٌ تَخْرِيجٌ، إِلَّا أَنَّ إِحَالَتهِ عَلَى مَجَالِسِ ثَلَاثَةِ قَلِيلَةِ النِّفْعِ فِي بَيَانِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ طَمَسٍ فِي الْكِتَابِ. سُوْرَةُ يُوسُفَ: الْآيَةُ ٣١.

(٩١) حَكَى أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ (١٠٤/٢ - ١٠٥) عَنِ الْكُوفِيِّينَ مَرَّةً وَعَنِ الْفَرَاءِ أُخْرَى جَوَازَ النَّصْبِ بَعْدَ (إِلَّا) إِذَا كَانَ الْخَبْرُ صِفَةً أَوْ مَنْزِلًا مَنْزِلَتَهُ، وَالْفَرَاءُ فِي مَعَانِيهِ (١١١/٣) حَمَلَ النَّصْبَ فِي (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةً) عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ.

(٩٢) نَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ (١٠٣/٢) جَوَازَ نَصْبِ الْخَبْرِ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ الْفَرَاءِ وَمَنْعَهُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ، فِي حَيْثُ جَاءَ فِي الْجَنَى ص ٣٢٤ أَنَّهُ اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْفَرَاءِ. وَنَجَدَهُ يَنْصُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ (٤٣/٢) عَلَى رَفْعِ الْخَبْرِ الْمَتَقَدِّمِ.

باب مُذٌ وَمَنْذٌ

< ٣١ > واعلم أنَّ (مذ) ترفع بها ما قد مضى، وتخفض بها ما أنت فيه. و(منذ) تخفض بها ما قد مضى وما أنت فيه^(٩٣). تقول: ما رأيتُ مذ يومان، رفعتَ (اليومين) لأنهما قد مضيا. وتقول: ما رأيتَه مذُ اليوم، خفّضتَ (اليوم) لأنك فيه. وتقول في (منذ): ما رأيتَه منذُ سنةٍ، ومنذُ اليوم. فتخفض بها ما قد مضى وما أنت فيه.

فإذا جنّت بالدهر^(٩٤) والزمان والحين والزمان والسنة والشهر، فأدخلت فيه ألفاً ولاماً، فهو محال. لا تقول: ما رأيتَه منذُ الدهر. فإذا عرّفته كان جيداً. < ٣٢ > تقول: ما رأيتَه منذُ الدهرُ الذي تعرف.

(٩٣) أشرت فيما سلف في باب حروف الخفض إلى أنَّ الكوفيين يختارون في (منذ) الخفض وفي (مذ) الرفع. انظر الإنصاف ص ٣٨٢، ٣٩١. وجاء في الارتشاف (٢/٢٤٤) أنَّ عامة العرب يجزؤون بهما الحال، ويختلفون في الماضي على تفصيل مذكور هناك. وفيه أنَّ الكوفيين رَووا الخفض بهما في غير الماضي. وما قاله المصنف هنا هو قول الفراء في الارتشاف. ولم يظهر ما يذهب إليه المصنف في حرفية (منذ) و(مذ) عندما يليهما مرفوع، إلا أنه لم يذكرهما في حروف الرفع وقد يستأنس بذلك في أنه يقول باسميتهما والكوفيون في ذلك بين قائل بأنهما خبران لمبتدأ محذوف، وقائل بأنهما فاعلان لفعل محذوف. وأما إذا وليهما مجرور فقد جعل المصنف (منذ) من حروف الخفض، ولعل (مذ) عنده مثلها. وانظر الارتشاف (٢/٢٤٣) والجنى ص ٥٠٢.

(٩٤) مكررة في الأصل.

باب النداء

وإذا دعوت اسماً مفرداً فارفعه ولا تنونه. تقول: يا زيدُ أَقْبِلْ، رفعت^(٩٥) لأنه مفرد. قال الله عز وجل: ﴿يا إبراهيم^(٩٦) أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٩٧)﴾. فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: زَيْدُ أَقْبِلْ، فطرح (يا). قال الله عز وجل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٩٨)﴾.

فإذا دعوت اسماً مضافاً فانصبه. تقول: يا أبا^(٩٩) محمد أَقْبِلْ، نصبت (الأب) لأنه مضاف. وقال الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِّمِ الْعَيْبِ^(١٠٠)﴾، نصب (عالم) و(فاطر) < ٣٣ > لأنهما مضافان.

فإذا دعوت اسماً فيه ألف ولام فادعُه ب(يا أيُّها) ^(١٠١). تقول: يا أيُّها الرجلُ أَقْبِلْ.

وإذا دعوت نكرة مفردة فارفعها ^(١٠٢) ولا تنون. تقول: يا رجلُ أَقْبِلْ، رفعتُه لأنه مفرد. فإذا نعتَ النكرة فانصبها ونوَّنْها وانصب نعتها ^(١٠٣). تقول: يا رجلاً ظريفاً أَقْبِلْ، نصبتَ (رجلاً) ونونته لأنه نكرة منعوته.

(٩٥) ذهب الكوفيون ما عدا الفراء إلى أنَّ المنادى في مثل (يا زيد) معرب، في حين يذهب البصريون إلى أنه مبني. إلا أن الأمر هنا لا يتيسر القطع به لما سلفت الإشارة إليه من أنَّ الكوفيين لا يميزون ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، ولكن قوله: "فارفعه ولا تنونه" يرجح فيه أنه يريد البناء وعليه يكون المصنف موافقاً لقول الفراء. انظر الإنصاف ص ٣٢٣، والتبيين ص ٤٣٨، والارتشاف (٣/ ١٢٠).

(٩٦) الأصل: برهيم، ولعله مما اعتاده النساخ قديماً.

(٩٧) سورة هود: الآية ٧٦.

(٩٨) سورة يوسف: الآية ٢٩.

(٩٩) الأصل: يا با، وهو كسابقه (إبراهيم). وكذلك حُذفت الهمزة من (يا أيُّها) فيما يأتي.

(١٠٠) سورة الزمر: الآية ٤٦.

(١٠١) لم يعرض المصنف لإجازة الكوفيين نداء ما فيه (أل)، وقد منعه البصريون. انظر الإنصاف ص ٣٣٥، والتبيين ص ٤٤٤ وفي هامشه مصادر أخرى.

(١٠٢) الأصل: فارفعهما، ولا وجه للتثنية هنا.

(١٠٣) لم يذكر المصنف إلا النصب في النكرة الموصوفة، والكوفيون يؤثرون النصب مع إجازة الرفع، في حين لا يجيز البصريون إلا النصب. انظر الكتاب (٢/ ١٩٩) ومعاني الفراء (٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦) وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٣) والارتشاف (٣/ ١٢٠).

فإذا جئت باسم مفرد ونسقت عليه باسم فيه ألف ولام فارفع المفرد وانصب الذي فيه الألف واللام. تقول: يا زيدُ والضحاكُ أقبلًا، رفعت (زيداً) لأنه < ٣٤ > مفرد ونصبت (الضحاك)؛ أردت: ويا أيها الضحاكُ، فلمَّا لم تأتْ بـ(يا أيها) نصبت^(١٠٤). وقال الله عز وجل: ﴿يَجْبَلُ أَوْيَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١٠٥).

وإذا جئت باسم فنسبته إلى أبيه أو إلى كنية أبيه فانصب الاسم والابن في دعوة^(١٠٦). تقول: يا زيدَ بنَ عبد الله أقبلُ. فإذا أردتَ دعوتين فارفع المفرد وانصب الابن^(١٠٧). تقول: يا زيدَ بنَ^(١٠٨) عبد الله أقبلُ، رفعتَ (زيداً) لأنه مفرد ونصبت (الابن) لأنه مضاف؛ تريد: يا زيدُ يا ابنَ عبد الله.

(١٠٤) عبارة المصنف: "أردت: ويا أيها الضحاكُ" توافق ما قيّد به الفراء في معانيه (١٢١/١) النصبِ من أنّك تحذف (يا أيها) وأنت تنويها، فإن لم تنوها رفعت. وانظر كذلك (٣٥٥/٢).

(١٠٥) سورة سبأ: الآية ١٠. وانظر خلاف البصريين في مثل الآية بين النصب والرفع في الكتاب (١٨٧/٢) وطبقات فحول الشعراء (٢٠/١) ومجاز القرآن (١٤٣/٢) والمقتضب (٢١٢/٤) والأصول (٣٣٦/١) ومعاني الزجاج (٢٤٣/٤) وإعراب النحاس (٣٣٤/٤) والميسوط ص ٣٦١، وشرح ابن يعيش (٣/٢) والبحر (٢٥٧/٧) والدر المصون (١٥٩/٩).

(١٠٦) أي في نداء واحد.

(١٠٧) قال الفراء في معانيه (٣٢٦/١): "وقوله: (يا عيسى ابن مريم) (عيسى) في موضع رفع، وإن شئت نصبت. وأمّا (ابن) فلا يجوز فيه إلا النصب. وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه، كقولك: يا زيدَ بنَ عبد الله، ويا زيدَ بنَ عبد الله. والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر. فإذا رفعتَ فالكلام على دعوتين، وإذا نصبتَ فهو دعوة". وكلامه وكلام المصنف مخالفان لما ذكره صاحب ائتلاف النصرّة من أن الكوفيين يختارون الضم. وقد اقتصر أبو حيان في الارتشاف على أنّ الفتح اختيار البصريين.

(١٠٨) الأصل: ابن.

باب المعرفة والنكرة

< ٣٥ > واعلم أنّ كل اسم سميت به رجلاً أو امرأة أو كنييت به رجلاً أو امرأة فهو معرفة، وكل اسم أرضٍ أو ماء أو جبل فهو معرفة.
وكل ما أضيف إلى المعرفة فهو معرفة.

وأما النكرة فكل ما حسنت فيه الألف واللام ثم ألقيتها منه فهو نكرة.
وكل ما أضيف إلى النكرة فهو نكرة.

وإذا تمّ الكلام في المعرفة دون الفعل فانصب الفعل^(١٠٩). تقول: هذا زيدٌ شاخصاً، رفعت (زيداً) بـ(هذا)، ونصبت (شاخصاً) على القطع^(١١٠). تقول: هذا أخوك وأختك < ٣٦ > مقبلين.

فإن قال قائل: لِمَ نكّرتَ الفعلَ وها هنا مؤنث؟ فقل: إذا اجتمع المذكر والمؤنث فالمذكر أغلب.

وإذا أضفت النكرة إلى المعرفة صارت النكرة معرفة. تقول: هذا ثوبٌ عبدِ الله جديداً.

وإذا اجتمعت المعرفة والنكرة فالمعرفة أغلب. تقول: هذا أخوك وغلانمٌ زاهبين، نصبت (زاهبين) لأنك إذا جمعت المعرفة والنكرة فالمعرفة أغلب.

والنكرة فعلها يتبعها. إن كانت النكرة رفعاً ففعلها رفع، وإن كانت نصباً ففعلها < ٣٧ > نصب، وإن كانت خفضاً ففعلها خفض. تقول: هذا رجلٌ عاقلٌ، رفعت (رجلاً) بـ(هذا) ورفعت (عاقلاً) لأنه نعتُه. و(رجل) نكرة لأنّ الألف واللام تحسّن فيه. ألا ترى أنك تقول: هذا الرجل، ثم تُلقِي الألف واللام فتصير نكرة.

(١٠٩) تقدم التعليق على هذا المصطلح عند الكوفيين في باب حروف الرفع.
(١١٠) انظر المقصود بالقطع في باب الذي عقده المصنف بهذا العنوان فيما سلف.

باب التبرئة (١١١)

واعلم أنَّ (لا) في التبرئة تنصب النكرة بغير تنوين^(١١٢). وإذا نونت رفعت. تقول: لا مالَ لك، تنصب (المال) بالتبرئة. وإن شئت قلت: لا مالَ لك؛ تريد: ليس مالٌ لك. قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١١٣)، فنصب (ريب) < ٣٨ > بالتبرئة. وقال: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(١١٤).

وإذا حُلت بين (لا) وبين التبرئة بالصفة فارفع لا غير. تقول: لا عليك بأسٌ، رفعت لأنك قد حُلت بينه وبين (لا) بالصفة. وقال الله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(١١٥). وإذا كررت (لا) في كلامك رفعت ونصبت. تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله^(١١٦). وإن شئت قلت: لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله. وإذا لقيت نونَ الاثنتين لأمًا حذفت النون. تقول: لا حُفِّيَ لك، حذفت النون لاستقبال اللام^(١١٧).

- (١١١) لم أجد هذا المصطلح للنافية للجنس عند البصريين إلا عند السيرافي فيما حكاه عنه الرضي في شرح الكافية (١٥٥/٢)، وهو مصطلح مستخدم عند الكوفيين. انظر معاني الفراء (١٢٠/١) ومجالس ثعلب ص ١٣١، والأصول (٣٨١/١) في الحكاية عن الكسائي والفراء.
- (١١٢) لعله يريد البناء استئناساً بقوله: بلا تنوين، وكذا قد يفهم قول الفراء في معانيه، إلا أنَّ المذكور في أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢) والإنصاف ص ٣٦٦، والتبيين ص ٣٦٢، والارتشاف (١٦٥/٢) أن الكوفيين وبعض البصريين يقولون إنه معرب، في حين يذهب البصريون أو أكثرهم إلى أنه مبني.
- (١١٣) جاءت في عشرة مواضع أولها: سورة البقرة: الآية ٢.
- (١١٤) وردت اثنتي عشرة مرة إلا أنها لم ترد مجردة من الفاء أو الواو إلا في سورة يونس: الآية ٦٢. وأمَّا أول موضع لها فهو في سورة البقرة: الآية ٣٨.
- (١١٥) سورة الصافات: الآية ٤٧.
- (١١٦) جاءت هذه العبارة في دعاء للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - رواه البخاري في (١٩٦/١) كتاب الكسوف باب التهجد بالليل.
- (١١٧) أي أنَّ (خفين) يعامل معاملة المضاف إلى الضمير (الكاف) واللام مقحمة. ويرى البصريون هذه اللام الداخلة بين المتضامفين لا تغير حكم الإضافة بل هي مؤكدة لها، وهي تأتي في بابي (لا) النافية للجنس والنداء. ولم أجد في تعدد الأقوال في توجيهها والاسم بعدها مذهباً خاصاً بالكوفيين. انظر الكتاب (٢٧٦/٢) والأصول (٣٨٩/١) ولامات الزجاجي ص ١٠٠، والمسائل المنثورة ص ٩٠ والارتشاف (١٦٨/٢).

باب الإغراء

< ٣٩ > وحروف الإغراء: عندك وعليك وبيديك ورويدك، وحروف الصفات (١١٨) كلها إغراء (١١٩).

والأسماء تُنصب في الإغراء. وهو شبيه بالأمر. تقول: عني ثوبك، نصبت (الثوب) بالإغراء؛ تريد: نَحَّ عني ثوبك. قال الله عز وجل: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (١٢٠).
وإذا جئت بالصفات التامة فلك فيها قولان: إن أردت الإغراء قلت: عندك الأسد، نصبت (الأسد) بالإغراء؛ تريد: احذر الأسد. وإذا أردت الخبر قلت: عندك الأسد، فترفع (الأسد) بالصفة.

وتقول في التحذير: الله الله، الطريق الطريق، الأسد الأسد < ٤٠ > نصبت هذا كله بالتحذير.

(١١٨) سلفت الإشارة إلى هذا المصطلح عند الكوفيين في باب حروف الخفض.
(١١٩) إعمال جميع الظروف والمجرورات عمل الفعل في الإغراء والتحذير ما عدا ما كان على حرف واحد هو قول الكسائي ومن تابعه من الكوفيين، أو قول الكوفيين. وقد حكى الفراء في معانيه (٣٢٣/١) عن الكسائي ذلك إلا أن كلامه يفهم منه أنه مقصور عنده على ألفاظ بعينها بخلاف الكسائي. وأما البصريون فقصروها على السماع، فسيبويه في (٢٥٢/١) يقول: "فإنما يُنتهى فيها حيث انتهت العرب". انظر الأصول (٧٥/١) وشرح الجمل لابن خروف ص ١٠٠٧، وشرح ابن يعيش (٧٤/٤) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٨٦/٢) وشرح الرضي (١٠٦/٣).
(١٢٠) سورة المائدة: الآية ١٠٥.

باب الأمر والنهي

واعلم أنَّ الأمر والنهي مجزومان^(١٢١).

فإذا أمرتَ بما ليست فيه ألف أصلية فقسه بـ(فعل يفعل). فإن كان ثالثه مكسوراً فابتدأؤه بالكسر؛ نحو: اضرب زيدا، كسرت الألف لأنَّ ثالثه مكسور. وتقول: يضرب، فثالثه مكسور.

وإن كان ثالثه مفتوحاً فابتدأؤه بالكسر؛ نحو قولك: أعلم، ابتدأته بالكسر لأنَّ ثالثه مفتوح.

وإن كان ثالثه مضموماً فابتدأؤه بالضم؛ نحو قولك: أخرج، ضمنت أوله لأنَّ ثالثه مضموم^(١٢٢).

وكل < ٤١ > ما كانت فيه ألف أصلية فابتدأؤه بفتح الألف وهمزها. تقول: أكرم زيدا، ابتدأت بفتح الألف وهمزها؛ لأنها أصلية. ألا ترى أنك تقول: أكرم، فتنبئت الألف.

وإذا لقي الأمر والنهي الألف واللام حُرِّكا^(١٢٣) إلى الخفض؛ لأنه جزم لقيه ألف ولام^(١٢٤).

وإذا جئت بالمعرفة فاجزم الجواب لا غير. تقول: أكرم عبد الله يكرمك، جزمت

(١٢١) يقول الكوفيون بأن الأمر معرب مجزوم كالنهي، والبصريون يذهبون إلى أنه مبني. انظر الخلاف بين الفريقين في الكتاب (١٧/١) ومعاني الفراء (٤٦٩/١) والمقتضب (٣/٢) وشرح السيرافي (٩٠/١) واللامات للزجاجي ص ٩٤، وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٥٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٢٧/٢) والتبيين ص ١٧٦.

(١٢٢) تحليل ضبط الهمزة تبعاً لحركة عين الفعل قول نُكر للكوفيين، وأمّا البصريون فيذهبون إلى أنَّ الأصل في هذه الهمزة الكسر ولكنها تُضم فيما كان مضموم العين لِثقل الخروج من الكسر إلى الضم وليس بينهما إلا ساكن. انظر الكتاب (١٤٦/٤) ومعاني الأَخفش ص ٣ - ٤، والإنصاف ص ٧٢٧، وأسرار العربية ص ٤٠١.

(١٢٣) أي الأمر والنهي.

(١٢٤) يريد أنه التقى ساكنان فحُرِّك الأول بالكسر.

(يكرمك) لأنه جواب للأمر. قال الله عز وجل: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾^(١٢٥) لأنه جواب للأمر.

وإذا جئت بالنكرات كان لك في الجواب الجزم < ٤٢ > والرفع. تقول: أكرم رجلاً يُكرمك ويكرمك، من جزم صيِّره جواباً للأمر، ومن رفع صيِّره صلة للرجل^(١٢٦).

(١٢٥) سورة الأنعام: الآية ١٥١.

(١٢٦) أي صفة له. وانظر قول دكاظم إبراهيم في النحو الكوفي ص ١٩٤: إن مصطلح الصلة عند الفراء ليس دقيقاً لإطلاقه على أمور مختلفة.

باب الحكاية

واعلم أنه إنما تُحكى الأسماء والكنى. فإن تكلم المتكلم بالرفع فأجبه بالرفع. وإن تكلم بالنصب فأجبه بالنصب. وإن تكلم بالخفض فأجبه بالخفض. وإن لحن فأجبه بالصواب. إذا قال: رأيتُ زيداً، فقل: مَنْ زيداً؟ فإذا قال: جاءني زيدٌ، فقل: مَنْ زيدٌ؟ فإذا قال: مررتُ بأبي محمدٍ، فقل: مَنْ أبي محمدٍ؟

فإذا أدخلت الواو في كلامك فتكلم المتكلم برفع < ٤٣ > أو نصب أو خفض فأجبه بالرفع. إذا قال: رأيتُ زيداً، فقل: وَمَنْ زيدٌ؟ رفعتَ (زيداً) ب(مَنْ). فإن قال قائل: هلا (١٢٧) حكيتَه؟ فقل: بطلت الحكايةُ لمجيء الواو.

واعلم أنَّ النعوت لا تُحكى إذا قال: رأيتُ الظريفَ، فقل: مَنْ الظريفُ؟ فإن قال قائل: كيف لم تحكّه؟ فقل: لأنه نعتٌ والنعوت لا يُحكى.

(١٢٧) الأصل: هل لا، ولعله رسم قديم.

باب الجواب بالفاء

واعلم أنَّ الجواب بالفاء في الأمر والنهي والجحود^(١٢٨) والاستفهام والدعاء والتمني نصب^(١٢٩). تقول: زُرْنِي فَأزورك، نصبتَ (فأزورك) لأنه جواب للأمر > ٤٤ < بالفاء.

وتقول في النهي: لا تَجْفُنِي فَأَقْطَعَك، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾^(١٣٠) فنصب (فتكونا) لأنه جواب النهي بالفاء.

وتقول في الاستفهام: هل تزورني فأزورك؟ نصبتَ (فأزورك) لأنه جواب الاستفهام بالفاء. قال الله عز وجل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾^(١٣١).

وتقول في الجحد^(١٣٢): لا مالَ عندي فأعطيك، نصبتَ (فأعطيك) لأنه جواب بالفاء. وتقول في التمني: ليت لي دابةً فأركبها؛ لأنه جواب التمني بالفاء. وتقول في الدعاء: > ٤٥ < رزقك الله ما لا فتتسع به.

(١٢٨) جاء في مدرسة الكوفة ص ٣٠٩ ونحو القراء ص ٣٤٥ أنَّ الجحد مصطلح كوفي - ويمكن أن يُعدَّ الجحد مثله - ويقابلهما النفي عند البصريين. وقد وجدت الجحد عند الفراء وتعلب ولم أجد النفي، وعلى العكس عند البصريين كسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج الذين لم أجد عندهم إلا النفي. ووجدت عند متأخري البصريين الذين يُعدون من البغداديين المصطلحين مثل الرماني والزجاجي. انظر مثلاً في الكتاب (١/١٣٥، ١٤٥، ١٨١/٢، ٢٧٤) وما بعدها، ومعاني الفراء (١/٢٣٤، ٤٢٣، ٤٩/٢) ومعاني الأخفش ص ٢٤، ٢٥، ١١٠، ٤٨٨، ومجالس ثعلب ص ٥٩٧، ومعاني الزجاج (١/٦٩، ١٠٨/٢) وجمل الزجاجي ص ١٨٥، ولاماته ص ٧٥، ١١٥، وحروف المعاني له ص ٤٥، ٦٧، ورسالتان في اللغة للرماني ص ٣٦، وانظر ما حكاه ابن هشام في المغني عن النحاس في الفرق بين النفي والجحد.

(١٢٩) لم يعرض المصنف في الباب لعامل نصب المضارع بعد الفاء، وهو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين. انظر المسألة في الإنصاف ص ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٨).

(١٣٠) جاءت في موضعين: سورة البقرة: الآية ٣٥، وسورة الأعراف: الآية ١٩.

(١٣١) جاءت في سورة البقرة: الآية ٢٤٥ وسورة الحديد: الآية ١١.

(١٣٢) انظر ما تقدم في أول الباب من تعليق على (الجحود).

باب نِعْمَ وَبئس

واعلم أنَّ (نعم) و(بئس) تَرَفَعُ بهما المعرفة وتنصب بهما النكرة^(١٣٣). تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، رفعتَ (الرجل) بـ(نعم) ورفعتَ (زيداً) بـ(نعم) و(الرجل)^(١٣٤). وتقول: بئس الرجلُ عبدُ الله.

وتقول: نعم رجلاً زيدٌ، رفعتَ (زيداً) بـ(نعم) ونصبتَ (رجلاً)؛ أردت: الرجل، فلماً أَلْقَيْتَ الألف واللام نصبت^(١٣٥)، وكذلك: نعمتُ جاريةً جاريتكُ.

فإذا جئتَ بـ(ظننتُ) وأخواتها أو (إنَّ) وأخواتها فأَدْخِلِ الهاءَ صَيَّرَهَا عماداً^(١٣٦). تقول: أظنُّه نعم الرجلُ زيدٌ، وإنه نعم الرجلُ زيدٌ. < ٤٦ > فإذا جئتَ بـ(كان) وأخواتها فلا تُدْخِلِ الهاءَ^(١٣٧). تقول: كان نعم الرجلُ زيدٌ.

(١٣٣) لم يصرح باسمية (نعم) و(بئس) أو بفعليتهما، وهو موضع خلاف بين الكوفيين القائلين باسميتهما والبصريين الذاهبيين إلى كونهما فعلين. انظر الخلاف في أمالي ابن الشجري (٤٠٧/٢) والإنصاف ص ٩٧، والتبيين ص ٢٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٨/١). وفي مجالس العلماء ص ٥٩ يروي الرياشي أن (نعم) عند الفراء اسم وعند الكسائي فعل، والأمر بعكس ذلك في أمالي ابن الشجري والإنصاف. وانظر معاني الفراء (١٤١/٢). (١٣٤) ارتفاع (زيد) بـ(نعم) و(الرجل) هو قول الفراء حكاه عنه أبو حيان في الارتشاف (١٥/٣). (١٣٥) توجيهه أقرب الأقوال إليه هو قول الفراء المحكي في الارتشاف (٢٠/٣) فهو يذهب إلى أن (زيداً) فاعل بـ(نعم)، و(رجلاً) "تمييز من قِيلِ المنقول، والأصل: رجل نعم الرجل زيد، حُذِفَ (الرجل) وقامت صفته مقامه ثم نقلوا الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيد". والبصريون يذهبون إلى أن الفعل ضمير مستتر في (نعم) والمنصوب تمييز. وأما نصب الكلمة عند تجريدها من (أل) فقد ذكره المصنف للنعته في باب القطع، وهو هنا أدخل فيه غير النعت.

(١٣٦) العماد مصطلح كوفي يراد به ضمير الفصل كما في معاني الفراء (٤٠٩/١)، (٣٥٢/٢، ٣٧/٣) ومجالس ثعلب ص ٥٣، ٤٢٧، وجمل الزجاجي ص ١٤٢، والإنصاف ص ٧٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٥/٢)، ويُطْلَقُ العماد عندهم أيضاً على ضمير الشأن كما هو في معاني الفراء (٢١٢/٢) والمجالس ص ٤٢٢، ٦٦١، وهو ما أراده المصنف هنا. وقد يسمَّى الشأن بالمجهول كما في المعاني (٣٦١/١) - (٣٦٣). وانظر الموفي ١٩٠، ومدرسة الكوفة ص ٣١٢ ونحو القراء ص ٣٤١، والنحو في مجالس ثعلب ص ٣٣، والنحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ص ١٩٠. وقد وجدت المبرد استعمل (العماد) في غير المفهوم الكوفي، وهو قوله في المقتضب (٢٦٠/١) عن نون الوقاية: "وهذه النون زائدة زادوها عماداً للفعل".

(١٣٧) لأنَّ (زيداً) يقع اسماً لـ(كان) فلا حاجة للضمير. انظر الارتشاف (٢٥/٣)

باب الاستثناء

واعلم أنَّ حروف الاستثناء عشرة أحرف^(١٣٨): منها حرفان تنصب بهما في الخبر^(١٣٩)، وتُتبع بهما ما قبلهما في الجحد^(١٤٠)، وهما: إلا وغير. تقول: سار القومُ إلا زيدا، نصبت (زيداً) لأنه مستثنى من (القوم). وتقول: سار القومُ غيرَ زيدٍ، نصبت (غير) استثناءً من (القوم). قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَشَرِيحُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾^(١٤١).

وتقول في الجحد: ما لقيتُ < ٤٧ > أحداً إلا زيدا، نصبت (زيداً) رداً على (أحد). وتقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا، خفضتَ (زيداً) رداً على (أحد). وتقول: ما سار أحدٌ إلا زيدا، رفعتَ (زيداً) رداً على (أحد). وقال الله عز وجل: ﴿فَمَا آَمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾^(١٤٢). وتقول: ما لقيتُ أحداً غيرَ زيدٍ، نصبتَ (غير) رداً على (أحد).

وأربعة أحرف تنصب بهنَّ في جميع الكلام. وهنَّ: ما عدا، وما خلا، وليس، ولا

(١٣٨) لم يذكر المصنف (بله) و(لا سيما) في حين جاء في الارتشاف (٣٣١/٢) أنَّ الكوفيين عدوا الأولى من أدوات الاستثناء، وجاء في الهمع (٢٣٤/١) أنهم عدوا الآخرة منها أيضاً. وأدلت الأخير من محقق شرح ابن عصفور (٢٤٨/١).

(١٣٩) قوله: (تنصب بهما في الخبر) فيه تسامح لأن النصب بـ(إلا) دون (غير)، وأما (غير) فهي المنصوبة لا الناصبة كما سيتضح في الأمثلة. وكذلك الأمر في قوله: (تتبع بهما ما قبلهما). ومن جانب آخر فإنَّ عبارته تقبل الحمل على القولين في العامل الناصب للمستثنى: أحدهما - وهو للكوفيين - أنَّ الناصب هي (إلا)، والآخر - وهو للفراء ومن تابعه - أنَّ (إلا) مركبة من (إن) و(لا) فنصبوا بها اعتباراً بـ(إن). وأما البصريون فالعامل عندهم أو عند جمهورهم هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلا). انظر المسألة في الكتاب (٣١٠/٢ - ٣١١، ٣٣١) والمقتضب (٣٨٩/٤) والأصول (٣٠٠/١) وشرح السيرافي (١٠٥/٢ - ب) والبغداديات ص ٥٩٣ والخصائص (٢٧٨/١) والإنصاف ص ٢٦٠، والتبيين ص ٣٩٩، ورفض المباني ص ٩٠.

(١٤٠) اقتصر على الإتيان في النفي في حين أنَّ الفراء أثبت في معانيه (١٦٦/١ - ١٦٨) جواز الإتيان والنصب على الاستثناء، وانظر فيه وفي شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٦/٢) ورفض المباني ص ٨٧، والارتشاف (٣٠٥/٢) والجنى الداني ص ٥١٥ الاختلاف في أيهما أولى.

(١٤١) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

(١٤٢) سورة يونس: الآية ٨٣.

يكون. تقول: سار الناس ما عدا زيدا، نصبتَ (زيداً) ب(ما عدا) وهو استثناء من (الناس). وتقول: ما سار < ٤٨ > أحدٌ ما خلا أبك، وسار الناس ليس عمراً، وذهب الناس^(١٤٣) لا يكون زيدا.

وثلاثة أحرف تخفض بهن في جميع الكلام، وهن: حاشى، وسوى، وخلا. تقول: سار القومُ سوى زيدي، وخلا عمرو، وحاشى عمرو. خفضتَ (عمراً)^(١٤٤) ب(حاشى)^(١٤٥).

وحرف ترفع به وتنصب وهو: إلا أن يكون^(١٤٦). تقول: سار القومُ إلا أن يكون زيدا، وزيدٌ. وقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً عَنْ تَرَاضٍ﴾^(١٤٧) يُقرأ بالرفع والنصب.

(١٤٣) في الأصل كُتِبَ (ليس غير) ثم حُكَّ فذهب منه أكثره. ويبدو أنه سهو من الناسخ أصلح بالمحو.

(١٤٤) الأصل: عمرواً

(١٤٥) قوله هذا يخالف ما نُكِرَ عن الكوفيين من أنهم يذهبون في (حاشى) في الاستثناء إلى أنها فعل وما بعدها مجرور باللام المحذوفة لكثرة الاستعمال. في حين أن جمهور البصريين يذهبون إلى أنها حرف. ولكن ابن السراج قال: "البغداديون - ويعني الكوفيين - يميزون النصب والجر بحاشا"، وذكر ابن هشام جماعة منهم الفراء يذهبون إلى أنها تُستعمل كثيراً حرفاً وقليلاً فعلاً متعدياً وعليه فالمصنف هنا أثبت الكثير ولم يعرض لغيره. انظر الكتاب (٣٤٩/٢) والمقتضب (٣٩١/٤) والانتصار ص ١٦٩ والأصول (٢٨٩/١) والزاهر (٢٨٧/٢) والإنصاف ص ٢٧٨، والتبيين ص ٤١٠، والارتشاف (٣١٧/٢) والجنى ص ٥٦١، والمغني (٢٥٧/٢). (١٤٦) النصب على أنَّ (كان) ناقصة واسمها ضمير مستتر، والرفع على أنها تامة. انظر الارتشاف (٣٢٢/٢).

(١٤٧) كذا بإثبات الياء وهي لغة للحجازيين سلف التعليق عليها في باب تقديم الفعل وتأخيرها، وإثبات الياء منكور في الوقف، ومما يشي بأن مراده الوقف أنه لم يذكر المتعلق (منكم) بعد (تراض). والآية من سورة النساء: (٢٩) وقد قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب وابن محيصن واليزيدي، وبالنصب قرأ حمزة والكسائي وعاصم وخلف والحسن والأعمش. السبعة ص ٢٣١، والإقناع ص ٦٢٩، والإتحاف ص ٢٤٠، وانظر في توجيه القراءة الكتاب (٣٤٩/٢) والحجة لأبي علي (٥٦/٣) واللهجات في الكتاب ص ٣٦٩، ومعجم القراءات (٥٥/٢ - ٥٦).

باب العدد

< ٤٩ > واعلم أنّ عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء، وللمؤنث بغير هاء. تقول للمذكر: ثلاثَةٌ رجال، وخمسة رجال، وأربعة أقمصة. وتقول من المؤنث: له ثلاثُ بنات، وله من الجِباب^(١٤٨) أربعٌ.

واعلم أنّ العدد ما بين العشرة إلى العشرين نصبٌ أبداً في الرفع والنصب والخفض ما خلا (اثني عشر) فإنها تجري بالإعراب. إلا أنك في المذكر تُثبِتُ الهاء في النيف وتلقبها من العشرة. وأما المؤنث فإنك تُلقِي الهاء من النيف وتُثبِتُها في العشرة. تقول في المذكر: جاءني أحدَ عشرَ رجلاً، ولقيتُ أحدَ عشرَ رجلاً، ومررتُ بأحدَ عشرَ رجلاً. نصبتَ (أحدَ عشر) < ٥٠ > في الرفع والنصب والخفض؛ لأنهما اسمان صُيِّراً اسماً واحداً فنُصب، ونصبتَ (رجلاً) لأنه مفسَّر^(١٤٩) عن الجميع.

وتقول: جاءني اثنا عشر رجلاً، ولقيتُ اثني عشرَ رجلاً. أُجريتُه بالإعراب لأنه على هجاءين. وإنما صار على هجاءين لأنه في الرفع بالألف، وفي النصب بالياء. وتقول: جاءني ثلاثة عشرَ رجلاً، وخمسة عشرَ غلاماً. وتقول في المؤنث: جاءني إحدى عشرة^(١٥٠) امرأةً، < ٥١ > ومررتُ بإحدى عشرة امرأةً، وأربعَ عشرة. وتقول: جاءني اثنتا عشرة امرأةً، ورأيتُ اثنتي عشرة امرأةً.

(١٤٨) لم أجد في اللسان والقاموس (جيب) إلا أنه ثوب معروف ومن مقطعات الثياب، وجاء في المعجم الوسيط (الجبة): "الجباب: جمع جُبّة وهو ثوب سابغ واسع الكمين مشقوق المقدم يُلبس فوق الثياب".

(١٤٩) المفسر أحد المصطلحات التي أطلقت على التمييز. وقد جاء في نحو القراء ص ٣٤٣ أنه مصطلح كوفي بدليل وروده عند الفراء في مواضع منه (١/٢٢٥، ٣٢٠، ٤٩/٢)، (١٣٨) إلا أنّ (التفسير) بتصرفاته نجده عند الكوفيين كتعلب في المجالس ص ٤٢٥ كما نجده عند البصريين كما في الكتاب (١٨١/٢) ومعاني الأَخفش ص ١٤٤، ٤٣٦، ٤٩٩. وقد كانوا يستخدمونه كما يستخدمون غيره من المصطلحات للمفهوم نفسه. انظر شرح ابن يعيش (٧٠/٢) والارتشاف (٣٧٧/٢).

(١٥٠) كذا بكسر الشين في (عشرة) وهي لغة أهل الحجاز وأما تسكينها فلغة تميم. انظر الكتاب (٥٥٧/٣) ومعاني الأَخفش ص ١٠٤، والمقتضب (١٦٠/٢ - ١٦١) والمحتسب (٢٦١/١). وضبط الشين في المقتضب محرف وصوابه في أصله المخطوط بكسر الشين.

فإذا جُزَّتَ العشرين أُجريتَ العدد بالإعراب. تقول: له خمسٌ وعشرون جاريةً،
وعنده خمسةٌ وعشرون رجلاً، وله ثلاثٌ مائةٍ، وأربعٌ مائةٍ. تُلقِي الهاء من الثلاث
والأربع؛ لأنَّ (المائة) مؤنثة.

وهكذا فاصنع إلى الألف ما خلا (ثمانى مائة) فإنك تُثبِت الياء فيها. تقول: له
عندي ثمانى مائة، < ٥٢ > أثبتَّ الياء لأنه مضاف؛ كما تقول: هذا قاضي
عبدالله^(١٥١). وتقول: له عندي ثلاثة آلافٍ، وأربعة آلافٍ. فتُثبِت الهاء لأنَّ الألف
مذكر.

وتقول: ليومٍ خلا، وليومين خلواً، ولثلاثة أيامٍ خلَّت. تكتب (خلت) أبداً إلى أكثر
الكثير. وتقول: لليلةٍ خلَّت، ولليلتين خلَّتا، ولثلاث ليالٍ خلَّونَ. تكتب (خلون) بالنون إلى
العشرة؛ لأنها مؤنثة. فإذا زاد على العشرة استوى المذكر والمؤنث فصار يُكتب
(خلَّت)؛ لأنك تقول: هذه رجال، وهذه نساء، فيستوي < ٥٣ > في الكثير إذا جاز
العشرة^(١٥٢).

(١٥١) انظر شَبَهَ كلام المصنف هنا بكلام الجوهرى في الصحاح (ثمن).
(١٥٢) اقتصار المصنف على الفعل (خلا) دون الفعل (بقي) أو ما في معناه هو أحد قولين
في التأريخ وقد نسبه ابن سيده في المخصص (١٢٨/١٧) إلى أهل النظر. في حين
يذهب أهل اللغة - حسبما سماهم ابن سيده - إلى استخدام (خلى) ما لم يمض
النصف، وفيما بعد النصف يستخدم (بقي). انظر الأقوال ومناقشتها في شرح الجمل
لابن عصفور (٨٠/٢) والارتشاف (٣٧٦/١).

باب كم

وانظر إلى (كم) في الاستفهام: فما حسُنْتَ فيه (من) فانصب، وما لم تحسُنْ فيه فارفع. تقول: كم مالك؟ رفعتَ (المال) ب(كم). ألا ترى أنَّ (من) لا تحسُنْ فيه. لا تقول: كم من مالك؟ وتقول: كم مالك جيداً ورديئاً؟ وكم إخوتك صغيراً وكبيراً؟ نصبت (صغيراً) و(كبيراً) أردت: من صغير وكبير، فلما أَلقيتَ (من) نصبتَ.

فإذا قلت: كم مالك جيِّده ورديئُه؟ رفعتَ (جيده) و(رديئُه) ردّاً < ٥٤ > على المال، و(من) لا يحسُنْ فيه.

وتقول: ابنُ كم سنَةٌ زيْدٌ؟ وابنُ كم ليلةٌ الهلالُ؟

واعلم أنَّ (رُبَّ) و(كم) في الخبر تخفضان النكرة وفعلها ونعتها^(١٥٣)، ولا تقعان على معرفة. تقول: رُبُّ غلامٍ عاقلٍ قد زارنا، وكم رجلٍ صالحٍ قد أتانا.

(١٥٣) نقل الأنباري في الإنصاف ص ٣٠٧ أنَّ (كم) عند المحققين من الكوفيين بمنزلة (رُبُّ) فيخفضون الاسم الذي بعدها ك(رُبُّ). وقد أجاز الفراء في معانيه (١/١٦٨ - ١٦٩) في النكرة بعد الخبرية الجر والنصب والخفض.

باب إذن

واعلم أنّ (إذا)^(١٥٤) تنصب كل فعل في أوله ياء أو تاء أو نون أو ألف. تقول:
إذا أكرمك، تنصب (أكرمك) بـ(إذن).

فإذا جئت قبل < ٥٥ > (إذن) بواو أو فاء أو لا أو ما رفعت الفعل وأبطلت
(إذن). تقول: فإذا أحسن إليك، الرفع لا غير وأبطلت (إذا) لما جاء قبلها حرف من
حروف النسق أو غير ذلك^(١٥٥).

(١٥٤) كذا في الأصل بخلاف رسمها في العنوان. ورسمها في الباب ليس على سنن واحد،
وقد وجدت ابن الدهان في مخطوط شرح اللمع (٦٨/٣ - أ) يقول: "وأما (إذن)
فاعلم أنّ البصريين يكتبونها بالألف، وكذا في كتاب سيبويه، ويقفون عليها بالألف،
وليس ذلك رأي المازني. والكوفيون يكتبونها بالنون". وانظر الأصول (٢٥٥/٣)
ولولا موضع واحد في الباب لأمكن القول إن الكوفيين يقفون بالنون.
(١٥٥) كلامه موافق لقول الفراء في المعاني (٢٧٣/١، ٣٣٧/٢) إلا أن الفراء رأى وجهاً
لنصب الفعل مع حروف النسق على تقدير تأخر (إذن) عن الفعل ونصبه بالفاء.

باب أمّا وإمّا

واعلم أنّ (أمّا) و(إمّا) إذا كنتَ مخبراً أو آمراً أو ناهياً فهي (أمّا)^(١٥٦) مفتوحة. ولا بد من الفاء وأجر الأسماء في (أمّا) بما يصيبها من الإعراب^(١٥٧). وإذا كنتَ مخيراً فهي (إمّا) مكسورة.

تقول في الخبر: أمّا عبدُ الله فعالمٌ، رفعتَ (عبد الله) بـ(عالم) ورفعتَ (عالمًا) بـ(عبد الله). < ٥٦ > وفتحتَ (أمّا) لأنها خبر، والجالب للفاء (أمّا). وتقول في الأمر والنهي: أمّا عبدُ الله فاضربه، نصبتَ (عبد الله) بالتوهم^(١٥٨): أردت: انظر عبدَ الله فاضربه. وقال الله تبارك وتعالى في النهي: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(١٥٩). وتقول في التخيير: كلّمَ إمّا محمداً وإمّا عمراً. قال الله عز وجل: ﴿قُلْنَا يَذَا الْقَرَيْنِ إِمَّا أَنْ تَعُدَّ بِ﴾^(١٦٠) فكسر (إمّا) لأنه تخيير.

(١٥٦) في الأصل: إمّا بالكسر، وهذا لا يناسب قوله مفتوحة.

(١٥٧) انظر في الجنى ص ٥٢٥ حالات الاسم بعد (أمّا).

(١٥٨) التوهم مصطلح استخدمه النحاة من لدن الخليل فسيبويه والكسائي ومن يليهم، وقد ورد كثيراً عند الفراء. ويراد به تفسير ما ظاهره مخالف للقاعدة حملاً على المعنى. انظر معاني الفراء (١/١٣٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٣٢١، ٤٤/٢، ٥٠) والتوهم عند النحاة ص ٣٣ - ٤٣. والنصب في (أمّا عبد الله فاضربه) عند الفراء له وجه، إلا أنّ الرفع أجود لأن (أمّا) يليها الأسماء وما كان هذا شأنه فالجود رفع ما بعده. انظر المعاني (٣/١٤) والنحو الكوفي ص ١٥٣.

(١٥٩) سورة الضحى: الآية ٩، وهي كذا بلا فاء في أولها، وقد سلفت الإشارة إلى أنّ حذف الفاء وما بمنزلتها مستعمل لدى القدماء. ومن الجليّ أنّ الآية ليست من قبيل المثال، لأن الآية تقدّم فيها المفعول على فعله، في حين أنّ الاسم في المثال منصوب بفعل مقدر كما يظهر من تقدير المصنف. وقول المصنف هنا ومجموع قول الفراء في معانيه يناقضان ما نُسب للكوفيين من أنهم في مثل (زيد ضربته) ينصبون (زيداً) بالفعل المذكور مطلقاً دون ذكر قيد أو تفصيل، في حين ينصبه البصريون بفعل مقدر. انظر الإنصاف ص ٨٢، والتبيين ص ٢٦٦، وشرح ابن يعيش (٢/٣٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٠٩). وفي النحو الكوفي ص ١٤٨ - ١٦٣ دراسة وافية لأقوال الفراء في هذا.

(١٦٠) سورة الكهف: الآية ٨٦.

باب الشرط والجزاء

وحروف الجزاء^(١٦١): *إِنِ الخفيفة، وَمَنْ، وما، ومهما، < ٥٧ > ومهمَنْ*^(١٦٢)، وإِلَّا^(١٦٣)، وإِذَا، وكيف، وكيف ما^(١٦٤)، ومتى، ومتى ما، وأين، وأين ما^(١٦٥). اجزَمْ بهن كل فعل في أوله ياء أو تاء أو نون أو ألف، واجزَمْ الجواب. تقول: *إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ، جَزَمْتَ الأول لأنه شرط، وجزمت الثاني لأنه جزاؤه.* وقال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(١٦٦).

فإذا أوقعت الفاء على الجزاء تقول من ذلك: *إِنْ تَكْرَمْنِي فَأَكْرَمُكَ، رفعت*

(١٦١) تقدمت الإشارة فيما سبق إلى استخدامه (الحروف) فيما ليس بحرف اصطلاحاً، وهو أمر يقع عند النحاة كالزجاجي الذي علق عليه ابن عصفور في شرح الجمل (١٩٥/٢): "سمي أدوات الجزاء حروفاً... لأحد أمرين: إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف، وإما أن يكون قد أخذ الحرف لغَةً، والحرف لغة يطلق على الاسم والفعل والحرف". وانظر علل الوراق ص ١٧٤، ٢٦٠.

(١٦٢) خالف الكوفيون البصريين في عدّهم (مهمن) من أدوات الجزاء. وقد رد قطرب هذا بأنه لم يُحمل الجزم بها عن فصيح. انظر شرح القوائد الطوال ص ٤٥، وشرح الكافية (٨٨/٤) وشرح ابن يعيش (٤٣/٧) والارتشاف (٥٤٨/٢) والخزانة (١٧/٩) ومدرسة الكوفة ص ٣١٩.

(١٦٣) كذا، ويريد: *إِنْ لا.* ولم أجد من أجاز إدغام (إن) الشرطية في (لا) رسماً، وهذا يريد في (أَنْ) الناصبة والمخففة، فلعل ما في الأصل من رسم الكوفيين. وقد وجدتُها برسم الأصل في التعليقة (١٧٤/١) واللسان (حظاً). انظر أدب الكتاب للصولي ص ١٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٥٠/٢).

(١٦٤) جاء في الأصول (١٩٧/٢) أن الكوفيين يدخلون (كيف) و(كيفما) في حروف الجزاء. والمجازاة بـ(كيف) رأي للكوفيين يخالفون به البصريين الذين لا يجيزون ذلك. انظر الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٧٤ - ٢٧٦، والإنصاف ص ٦٤٣، والارتشاف (٥٥١/٢).

(١٦٥) قال الفراء في المعاني (٨٥/١): "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وُصلت بـ(ما) مثل قوله: *أينما، ومتى، وأيُّ ما، وحيث ما، وكيف ما، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾* كانت جزاء ولم تكن استفهاماً. فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء". ومثله في (١٨٩/٣).

(١٦٦) سورة الطلاق: الآية ٢.

(فأكرمك) للفاء الزائدة في أوله، ومنعته الفاء من الجزم؛ وتأويله: سأكرمك. < ٥٨ > فإذا أوقعت (لا) على الجزاء تركته جزماً على حاله. تقول: إن تأتني لا أقطعك.

فإذا جئت بفعل في أوله ياءً أو تاء فصيرته بين الشرط والجزاء فاجزم الشرط والجزاء، وارفع الذي بينهما. تقول: إن تأتني تكرمني آتاك، رفعت (تكرمني) بالتاء الزائدة^(١٦٧)، وجزمت (آتاك) لأنه جزاؤه.

فإذا نسقت على الشرط [و]^(١٦٨)الجزاء بالواو أو ثم أو الفاء أو أو فلك فيه الجزم والرفع والنصب^(١٦٩). تقول: إن تأتني < ٥٩ > آتاك وأكرمك، وأكرمك^(١٧٠). فمن جزم (أكرمك) صيره نسقاً على الجزاء، ومن رفع صيره ابتداءً، ومن نصب صرّفه عن جهة الجزاء^(١٧١). قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ

(١٦٧) تعليل ارتفاع المضارع بحروف المضارع هو قول الكسائي، وأما الفراء وأكثر الكوفيين فذهبوا إلى أنّ ارتفاعه لتعريه من النواصب والجوازم، في حين يعلل البصريون رفع المضارع بمضارعه السماء وقيامه مقامها. انظر معاني الفراء (٥٣/١) وإعراب النحاس (١٧٣/١) والإنصاف ص ٥٥٠، وشرح ابن عصفور (١٣٠/١).

(١٦٨) إضافة يقتضيها السياق. والجزاء في الأصل ضبطت بالفتحة. (١٦٩) جعل الفراء في المعاني (٨٦/١ - ٨٧) الرفع هو الوجه، وأجاز بعده الجزم ثم النصب. وانظر (٢٩٦/١، ١٩/٢).

(١٧٠) خلا الأصل من مثال للنصب، ولعل الثاني يضبط بالرفع والنصب. (١٧١) الصرف مصطلح كوفي يرد في نصب المضارع، وقد عرّفه الفراء في معانيه (٢٣٥/١) بقوله: " والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف، فذلك الصرف". وقد رد البصريون ذلك وحملوا النصب بعد هذه الحروف ب(أن) مضمرة. انظر معاني الفراء (٣٣/١ - ٣٤، ٢٢١، ٢٩٢، ٢٤/٣) والأصول (١٨٩/٢) وبقائق التصريف ص ٣٧، وسر الصناعة ص ٢٧٥ (وسمى القائلين به بغداديين) والإنصاف ص ٥٥٥، والمغني (٣٨٤/٤) ومدرسة الكوفة ص ٣٠٦. وقد خصّ صاحب الجمل المنسوب للخليل الصرف بعنوان منفرد ص ٩٦، وهذا مما يقوي خطأ نسبه لإمام البصريين.

عَنْ كَثِيرٍ ^(٣٤) وَيَعْلَمُ الَّذِينَ ^(١٧٢) فَنَصَبَ (ويعلم). وأهل المدينة يقرأونه رفعاً على الابتداء ^(١٧٣).

فإذا جئت بفعل ^(١٧٤) لا يصلح للجزاء فأضمِر له (يكن) ^(١٧٥). تقول: إنَّ عبدُ الله سائراً أسِرَ معه؛ تريد: إن يكن عبدُ الله، رفعتَ (عبد الله) بـ(يكن)، ونصبتَ (سائراً) < ٦٠ > خبراً لـ(يكن)، وجزمتَ (أسِر) لأنه جِزاء.

(١٧٢) سورة الشورى: الآيتان ٣٤ و ٣٥.

(١٧٣) قرأ برفع (ويعلم) نافع وابن عامر وأبو جعفر، وابن عامر شامي والآخنان مديان. انظر معاني الفراء (٢٤/٣) وإعراب النحاس (٨٤/٤) والسبعة ص ٥٨١، والمبسوط ص ٣٩٥، والإقناع ص ٧٥٨، والإتحاف ص ٤٩٢.

(١٧٤) يريد اسم الفاعل على مصطلح الكوفيين، وقد سلفت الإشارة إلى ذلك في باب حروف الرفع.

(١٧٥) عندما يلي (إنَّ) اسمٌ اشترط المصنف لتقدير فعل الشرط المضمَر أن يكون الفعل المذكور غير صالح للجزاء، وهذا يفضي إلى أنه إذا صلح فلا حاجة لإضمار غيره. وهذا موافق لقول الكوفيين في مثل: (إنَّ امرؤً هلك) إنَّ فعل الشرط هو المذكور فلا يقدرون غيره، في حين يذهب البصريون إلى أنه محذوف يفسره المذكور. انظر معاني الفراء (٢٩٦/١ - ٢٩٧، ٤٢٢) وكلامه غير صريح بذلك، والمقتضب (٧٢/٢) ودقائق التصريف ص ٤٨٩، والإنصاف ص ٦١٥.

باب حتى

واعلم أنّ لك في (حتى) قولين: إن شئت رددت ما بعدها على ما قبلها^(١٧٦). وإن شئت خفضت. تقول: لقيتُ القومَ كلَّهم حتى زيدا، وحتى زيدٍ. فمن نصب (زيداً) أراد: لقيتُ القومَ كلَّهم حتى لقيتُ زيدا^(١٧٧). ومن خفض (زيداً) أراد: لقيتُ القومَ كلَّهم حتى انتهيتُ إلى زيدٍ. وكذلك: أتاني القومُ كلُّهم حتى أبوك، وحتى أبيك.

فإذا قلت: أكرمتُ القومَ كلَّهم حتى < ٦١ > زيدا أكرمتُ، لم يكن إلا النصب لأنك قد جئت بفعل واقع عليه. فإذا جئت بالأفعال فكل ما أمكنك فيه (حتى فعلتُ) فلك فيما بعد (حتى) الرفع والنصب. تقول: وقفتُ حتى تلحقني. فمن نصب نصب بـ(حتى)^(١٧٨)، ومن رفع أراد: حتى لحقتني. وقد قرئ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١٧٩) وَ«حَتَّى يَقُولُ»^(١٨٠).

فإذا قلت: قف حتى ألحقك، النصب لا غير؛ لأنك لا تقول: قف حتى لحقتك. واعلم أنّ (أو) تذهب بها مذهب (حتى) فتنصب بها^(١٨١). < ٦٢ > تقول:

(١٧٦) يريد مطلق الإتيان لا العطف كما سيظهر مما يأتي.
(١٧٧) تقديره فعلاً مضمراً يوافق ما جاء عن الكوفيين من أنهم لا يجعلون (حتى) حرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار العامل. وأما جعلها عاطفة فهو قول البصريين. انظر الكتاب (٩٦/١) ومعاني الفراء (١٣٧/١) س١٢، والمقتضب (٣٧/٢) وشرح السيرافي (١٤٥/٣) والصاحبي ص٢٢٣، والجنى ص٥٤٦.
(١٧٨) نصب المضارع بـ(حتى) قول الكوفيين، وأما البصريون فيحملون النصب على (أن) مضمرة. انظر الكتاب (٧/٣) ومعاني الفراء (١٣٢/١) ومعاني الأخفش ص١٢٧، والحجة (٣٠٧/٢) والإنصاف ص٥٩٧، وشرح الرضي (٥٣/٤) وشرح الجمل لابن عصفور (١٤٠/٢ - ١٤١) والارتشاف (٤٠٣/٢) والجنى ص٥٥٤.
(١٧٩) سورة البقرة: الآية ٢١٤.

(١٨٠) قرأ بالرفع نافع ومجاهد، والباقون بالنصب، ونقل الفراء أن الكسائي قرأ دهماً بالرفع ثم رجع إلى النصب. معاني الفراء (١٣٣/١) والسبعة ص١٨١، والمبسوط ص١٤٦، والإتحاف ص٢٠٢.

(١٨١) نصب المضارع بـ(أو) هو قول الكوفيين أو بعضهم، ويجعل البصريون النصب بعد (أو) بـ(أن) مضمرة. ونكر الفراء أنّ المضارع منصوب بعد (أو) على مذهب (حتى)، وهذه الأخيرة عنده ناصبة بنفسها. انظر معاني الفراء (٢٣٤/١) والجنى ص٢٣١.

كُلُّ أَوْ تَشْبِعَ؛ تريد: حتى تشبع. قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ (١٨٢).

(١٨٢) سورة آل عمران: الآية ١٢٨.

باب المخاطبة

المخاطبة بالظن وب(كيف). تقول للرجل: متى تظنك خارجاً؟ ومتى تظنانكما خارجين؟ ومتى تظنونكم خارجين؟

وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت: متى تظنيها^(١٨٣) خارجة؟ ومتى تظنانهما خارجتين؟ ومتى تظننهن خارجات. وكذلك: (تحسب) و(تخال) و(تُرى) لك فيه مثل الذي في الظن.

< ٦٣ > واعلم أنّ الكاف لمن يخاطب. تقول إذا سألت رجلاً عن رجل: كيف ذلك الرجل؟ وكيف زانكما الرجلان يا رجلان؟ وكيف أولئكم الرجال يا رجالاً؟ وإذا سألت رجلاً عن رجل قلت: كيف نلكم الرجل؟

وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت: كيف تلك المرأة؟ فتكسر الكاف علامةً للتأنيث. وإذا سألت امرأتين عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان؟ وإذا سألت نسوة عن نسوة قلت: كيف أولئكنّ النسوة؟ وإذا سألت نسوة عن امرأة قلت: كيف تلكنّ المرأة؟

وإذا سألت < ٦٤ > نساءً عن رجل قلت: كيف نلكنّ الرجل؟ وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت: كيف تلكم المرأة؟

(١٨٣) الأصل: تظنيها بحذف النون ولا وجه له.

باب الصّلات

واعلم أنّ (الذي) يكون للإنسان ولغير الإنسان، و(مَنْ) يكون للإنسان خاصة، و(ما) لغير الإنسان. ولا بد لهن من صلّات. لا تقول: أتاني الذي، حتى تقول: الذي فعل كذا.

وتقول: الذي كلمتُ أخوك، رفعتُ (الأخ) ب(الذي) و(الذي) ب(الأخ). و(كلمت) صلة (للذي)، فأوقعتُ (كلمتُ) على الهاء < ٦٥ > المضمرة؛ تريد: الذي كلمتُه. وتقول: مَنْ جالستُ أخوك؛ تريد: مَنْ جالستُه أخوك، ورفعتُ (الأخ) ب(من) ورفعتُ (من) ب(الأخ).

وتقول: ما أكلتُ طعامك، وطعامك. من نصب (الطعام) صيّر (ما) جحداً^(١٨٤)، ومن رفع (الطعام) صيّر (ما) خبراً بمنزلة (الذي)، فيرفع (الطعام) ب(ما) و(ما) ب(الطعام). و(أكلتُ) صلة ل(ما)؛ أراد: الذي أكلته طعامك. فإذا جئتُ ب(ما) مع الإنسان أجريتُ الإنسان بالفاعل والمفعول به^(١٨٥)، ولا يكون (ما) إلا جحداً. تقول: ما لقيتُ < ٦٦ > زيداً.

(١٨٤) تقدم التعليق على كون هذا المصطلح كوفياً في باب الجواب بالفاء.

(١٨٥) أي أوقعت الإنسان فاعلاً ومفعولاً به.

باب إِنَّ (١٨٦)

واعلم أنَّ (إِنَّ) و(أَنَّ) إذا ابتدأتَ بها أو جئتَ بها بعد القول أو أوقعتَ اللام على خبرها فهي (إِنَّ) مكسورة. وما سوى ذلك فهي (أَنَّ) مفتوحة. تقول: إِنَّ عبدَ الله عالمٌ، كسرتَ (إِنَّ) لأنك ابتدأتَ بها. وتقول: قال عبد الله إِنَّ زيدا محسنٌ، كسرتَ (إِنَّ) لمجيئها بعد القول.

فإذا جئتَ بـ(ظننتُ) وأخواتها فافتح (أَنَّ). تقول: ظننتُ أَنَّ أخاك خارجٌ، وشهدتُ أَنَّ عبد الله مرتحلٌ.

فإذا أوقعتَ اللام على خبر (إِنَّ) < ٦٧ > كسرتَ (إِنَّ). وفي القرآن: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(١٨٧) كسرتَ (إِنَّ) لمجيء اللام.

(١٨٦) مراعاة لمحتوى الباب كان الأولى أن يكون عنوانه: كسر همزة (إن) وفتحها.

(١٨٧) سورة المنافقون: الآية ١.

باب القسم

إذا حلفت بالواو فاخفض. تقول: والله لا أتيك، خفضت (الله) بواو القسم. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ (١٨٨).

وقد يُقسَمُ بـ(تالله). وفي القرآن: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنتَ لفي ضَلَالٍ﴾ (١٨٩).

فإذا جئت بـ(أيم الله) و(هيم الله) (١٩٠) و(لعمركم الله) فارفع هذه الأحرف، وخفض ما بعدها. تقول: أيم الله لا أتيك.

فإذا ألقيت الواو في القسم اخترت الخفض فيما فيه الألف واللام. تقول: السميع < ٦٨ > العليم لا أتيك (١٩١).

(١٨٨) سورة الليل: الآية ١.

(١٨٩) سورة الشعراء: الآية ٩٧.

(١٩٠) عدها أبو حيان من تصرف العرب في (ايمن)، وانظر صوراً كثيرة من هذا التصرف في الارتشاف (٤٨١/٢).

(١٩١) هذا موافق لإجازة الكوفيين الجر عند حذف حرف القسم بغير العوض، ونقل أبو حيان عن الكوفيين أنهم أجازوا الجر والرفع ومنعوا النصب إلا في (كعبة الله وقضاء الله) وهذا موافق لما في مجالس ثعلب، في حين أن البصريين يختارون في ذلك النصب بفعل القسم، ولم يجيزوا إعمال الجار المحذوف إلا في (الله لأفعلن) لكثرة في كلامهم. انظر الكتاب (٤٩٧/٣ - ٥٠٢) ومعاني الفراء (٤١٣/٢) والمقتضب (٣٠٢/٢) ومجالس ثعلب ص ٣٢٣ - وضبط (فالحق والحق) فيه صوابه بجر الأول وفتح الثاني - والأصول (٤٣٢ - ٤٣٣) والإنصاف ص ٣٩٣، والارتشاف (٤٧٨/٢ - ٤٧٩).

باب أمس

واعلم أنّ (أمس) خفضٌ في الرفع والنصب والخفض. تقول: مضى أمسٍ بما فيه، خفضت (أمس) لأنه حرف تخفضه العرب. وتقول: رأيتك أمسٍ، وعجبتُ من أمسٍ.

فإذا نعتَ (أمس) فانعته على الأصل. تقول: مضى أمسٍ الأحدثُ، رفعتَ (الأحدث) نعتاً لـ(أمس) في الأصل. ورأيتك أمسٍ الأحدثُ.

فإذا أدخلتَ في (أمس) ألفاً ولاماً أو صغرتَه أو أضفّته أو صيرتَه نكرةً أجرّيته < ٦٩ > بالإعراب. تقول: مضى أمسنا، رفعتَ (أمس) لأنه فاعل، وأجرّيته بالإعراب لأنه مضاف. وتقول: رأيتك الأمس، أجرّيته بالإعراب لدخول الألف واللام. وتقول: مضى أميسٌ يا فتى، رفعتَه لأنه فاعل، وأجرّيته بالإعراب لأنه مصغّر. وتقول: كلُّ غدٍ صائرٌ أمساً، نصبتَ (أمس) لأنه خبر (صائر)، وأجرّيته بالإعراب لأنه نكرة.

باب ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة^(١٩٢)

اعلم أنّ كل ما كان من الأسماء على مثال (فَعَلَ) < ٧٠ > مثل (عُمَر) فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

واعلم أنّ الذي لا ينصرف لا يدخله التنوين في الرفع، وخفضه نصب بلا نون. تقول: مررتُ بعُمَرَ، وجاءني عُمَرُ، ورأيتُ عَمَرَ. نصبه وخفضه نصبً بغير نون.

فأمّا (صُرِدَ)^(١٩٣) فإنه ينصرف لأنه واحد من جميع معروف. تقول: صُرِدُ من الصُرْدان^(١٩٤). وكذلك (جُعِلَ) و(جُرِدُ).

وكلُّ ما^(١٩٥) كان على مثال (فَاعُول) مثل (هارون) و(هاروت)، وعلى مثال (أَفْعَل) من الأسماء؛ نحو (أحمد) و(أزهر)، وعلى (فَعْلان) و(فَعْلان) و(فَعْلان) من الأسماء؛ < ٧١ > نحو (مروان) و(عثمان) و(عمران)، وعلى مثال (يَفْعَل) و(يَفْعَل) مثل (يَشْكُر) و(يُرْسِل)، وكل اسم صارت في آخره هاء سَمَّيتَ به رجلاً أو امرأة؛ نحو (طلحة) و(قَتادة).

وإذا سَمَّيتَ رجلاً باسم امرأة أو امرأةً باسم رجل فهي لا تنصرف في المعرفة^(١٩٦)، وتنصرف في النكرة.

(١٩٢) نكر ابن يعيش في شرح المفصل (٥٧/١) أنّ (يجري ولا يجري) مصطلح بغدادي يراد به ما ينصرف وما لا ينصرف. وذهب بعض الباحثين إلى أنه مصطلح كوفي، و(ينصرف ولا ينصرف) مصطلح بصري. ولكنّ أقصى ما نجده هو كثرة مصطلح (يجري) وقلة مصطلح الصرف عند الكوفيين، فالفراء يرد عنده الصرف أحياناً إلى جنب (يجري)، بل نجد المصطلح الأخير عند المبرد وابن السراج على الرغم من كثرة الصرف عندهما. انظر معاني الفراء (٤٣/١، ٣٢١، ١٧٥/٢) والمقتضب (٣١/٤) والأصول (٥٠/١) وأبو زكريا الفراء ص ٤٥٢، ونحو الفراء ص ٣٤٦.

(١٩٣) الصرد: طائر ضخّم الرأس يصطاد العصافير.

(١٩٤) الأصل بضم الصاد في الجمع، وصوابه بكسرها.

(١٩٥) الأصل: وكلما

(١٩٦) في تسمية المذكر باسم مؤنث ثلاثي خلاف؛ فالبصريون يصرفونه والفراء وثعلب يمنعانه من الصرف. انظر الكتاب (٢٢١/٣) والمقتضب (٣٢٠/٣) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٢٦/١).

وكل ما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف ثانيه ساكن ليست في آخره هاء؛ نحو (هند) و(خَوْد) فبعض العرب يَصْرِفُه في المعرفة والنكرة. وما كان على ثلاثة أحرف ثانيه متحرك وليس في آخره هاء؛ نحو (طَلَّل) و(طَرَب) < ٧٢ > فهو لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وكل ما كان من أسماء المؤنث أكثر من ثلاثة أحرف فهو لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؛ نحو (زينب) وما أشبهها.

واعلم أنَّ أسماء البلدان لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة؛ خلا (واسط)^(١٩٧) و(دابق)^(١٩٨) و(حُنَيْن) و(بَدْر) فإنها تُنَكَّر وتؤنث. فمن نكَّرها صرفها، ومن أنَّثها لم يصرِفها، والغالب عليها الصرف. قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾^(١٩٩)، وقال: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾^(٢٠٠).

< ٧٣ > واعلم أنَّ أسماء الأنبياء كلها لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة؛ ما خلا ستة: محمداً، ونوحاً، ولوطاً، وشُعيباً، وصالحاً، وهوداً صلوات الله عليهم جميعاً. فهذه الستة تنصرف في المعرفة والنكرة جميعاً.

(١٩٧) واسط بلد بين البصرة والكوفة، وللعرب مواضع كثيرة يقال لها واسط. انظر مراصد الاطلاع ص ١٤١٩.

(١٩٨) دابق قرية بحلب. انظر السابق ٥٠٣.

(١٩٩) سورة آل عمران: الآية ١٢٣.

(٢٠٠) سورة التوبة: الآية ٢٥.

باب ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة

واعلم أنَّ كل ما كان من النعوت على مثال (أفعل) مؤنثه (فَعْلَاء) مثل (أحمر حمراء)، وما كان من النعوت على مثال (فَعْلَان) مؤنثه (فَعْلَى) نحو (عطشان) و(عطشى)، وما كان على مثال (أفَعْلَاء) نحو (أولياء) < ٧٤ > و(أصفياء)، أو (فُعْلَاء) نحو (عُلماء) و(سُفهاء)، وكل ما^(٢٠١) جاء بعد ألف الجميع أكثر من حرف؛ نحو (دراهم) و(مساجد) و(نمارق) و(أباريق)، وإذا جاء بعد ألف الجميع حرفٌ مشدَّد نحو (دوابّ) و(شوابّ) = فهذه الأحرف لا تنصرف في معرفة ولا نكرة. وكلّ ما كان لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولأماً أو أضفته انصرف.

(٢٠١) الأصل: كلِّما، والنصب لأنه معطوف على اسم أن.

باب النسبة (٢٠٢)

إذا نسبت الرجل إلى اسم فشُدّه وأثبّت فيه ياءً وشدّدها. إذا نسبت إلى (زيد) فقل: زيديّ.

> ٧٥ < وإذا نسبت إلى شيء مضاف فانسبه إلى الذي أضفته إليه. تقول إذا نسبت إلى (أبي جعفر): جعفريّ. وإلى (عبد شمس) أو (عبد القيس) أو (عبد الدار): عبديّ (٢٠٣).

وإذا نسبوا إلى جمع نسبوا إلى الواحد منه، فقالوا إذا نسبوا إلى (الدرهم): درهميّ. ونسبوا إلى (المدائن) فقالوا: مدائنيّ، وإلى (البحرين) فقالوا: بحرانيّ، فراراً أن تُشبه هذه النسبة النسبة إلى البحر.

ونسبوا إلى (الجُمَّة) فقالوا: جُمانيّ، وإلى (رَقَبَة) فقالوا: رَقَبانيّ (٢٠٤).

وإذا نسبوا إلى (مَفْعَل) من نوات الياء نسبه بالواو. قالوا في النسبة إلى > ٧٦ < (مَرَمَى): مَرَمويّ، وإلى (مَعْرَى): مَعْرَويّ، وإلى (عَلِيّ): عَلَويّ. وقالوا: هذه إبلٌ نَوَويّة؛ إذا كانت تأكل النوى.

وإذا نسبت إلى (تميم) قلت: تميميّ، وإلى (كِنْدَة): كِنْدَيّ، وإلى (بَجِيلَة): بَجِيلِيّ، وإلى (هُذَيْل): هُذَلِيّ، وإلى (حَنِيفَة): حَنَفِيّ.

والنسبة أكثرها على غير قياس.

وإذا نسبت إلى (الكوفة) قلت: كوفيّ، وإلى (مكة): مكّيّ، وإلى (اليَمَن): رجلٌ

(٢٠٢) كذا في الأصل بضم النون. وفي تهذيب اللغة (١٤/١٣): قال الليث: "والنسبة مصدر الانتساب، والنسبة الاسم. وقال غيره: النسبة والنسبة لغتان معناهما واحد".

(٢٠٣) المثالان الأخيران خارجان عن قوله: "فانسبه إلى الذي أضفته إليه". وكان ينبغي أن تسبقهما عبارة تميزهما مما قبلهما كقول المبرد في المقتضب (٣/١٤١): إذا كان المضاف علماً والمضاف إليه من تمامه فالباب النسب إلى الأول.

(٢٠٤) في الأصل بتسكين القاف، ولم أجد في المصادر إلا فتحها. انظر الكتاب (٣/٣٨٠) والمقتضب (٣/١٤٤) وتهذيب اللغة (٩/١٢٨) والصحاح (رقب)، ومما يؤنس صحة الفتح قول الصغاني في التكملة (رقب): "رَقَبان) بالتحريك بغير ياء النسب".

يَمَانٍ، ورجلان يمانيان^(٢٠٥)، ورجال يمانون، وامرأة يمانية، وامرأتان يمانيتان^(٢٠٦)، ونسوة يمانيات. ومثله: < ٧٧ > رجل شأم، ورجل تَهَام. وإذا نسبوا إلى (حمراء) قالوا: حَمْرَاوِيّ، وإلى (أصفر) قالوا: صُفْرِيّ^(٢٠٧).

(٢٠٥) أعلى (يمانين) في الأصل علامة التمريض (التضبيب). ولعل ذلك لشكه في صحة الضبط بالتخفيف، وهو لا بأس فيه لورود النسب إلى اليمن على (يمان) بتخفيف الياء وتثقيلها. انظر المقتضب (٣/ ١٤٤) والكامل ص ١٢٣٨.

(٢٠٦) وأيضاً أعلاها تضبيب. والقول فيه كالسابق.

(٢٠٧) الأصل: بفتح الصاد ولا وجه له. والصُفْرِي واحد الصُفْرِيَّة، وهم جماعة من الخوارج. قال المبرد في الكامل ص ١٢٣٣: "فأما قولهم: صُفْرِيّ فإنما أرادوا الصُفْر الألوّان، فنُسبوا إلى الجماعة..... ولم يقولوا: (أصفريّ) فينسب إلى واحدها، وإنما كان ذلك لأنهم جعلوا الصُفْر اسماً للجماعة، كما تُسمّى القبيلة بالاسم الواحد". وذكر في ص ١٢٢١ قولاً بأنهم سُموا بذلك لأنهم أصحاب ابن صفار، وقولاً آخر بأن التسمية بصُفْرَة عنّهم.

باب الجمع بالتاء (٢٠٨)

اعلم أنَّ كلَّ اسم كان بناؤه على (فَعْلَة) وُجِّعَ بالتاء فهو مُثَقَّلٌ (٢٠٩)؛ نحو (حمزة) و(حَمَزَات). وربَّما خففوه (٢١٠) فقالوا: حَمَزَات (٢١١).

وكل اسم كان بناؤه على (فَعْلَة) وثانيه ياء أو واو ثم جمعته بالتاء فالكلام بالتخفيف؛ نحو (بَيُّضَة) و(بَيُّضَات) و(جَوَزة) و(جَوَرات).

وكل اسم كان بناؤه على (فَعْلَة) واللام منه واو أو ياء ثم جمعته بالتاء ثَقَّلَتْ؛ نحو (دَعْوَة) و(دَعَوَات) < ٧٨ > و(رَمِيَة) و(رَمِيَات).

وكل ما كان بناؤه على (فَعْلَة) برفع الفاء ثم جمعته بالتاء ثَقَّلَتْ (٢١٢)؛ نحو (ظُلْمَة) و(ظُلُمَات)، وإن شئت خَفَّفْتَ. وإن كان آخره واواً قبل الهاء ثَقَّلَتْ فقلت: لُهوَة (٢١٣) ولُهوَات، وإن شئت خَفَّفْتَ. وإن كان الحرف الذي قبل الهاء ياءً فالتخفيف لا غير. تقول: كُليَة وكُليات.

(٢٠٨) يقتصر في الباب على جمع (فَعْلَة) مثلثة الفاء.

(٢٠٩) أي مفتوح إبتاعاً لحركة الأول.

(٢١٠) أي سكنوه.

(٢١١) المشهور عند النحاة أنَّ تسكين العين في غير الصفة ضرورة، إلا أنَّ عبارة المصنف لا تقيد التسكين بالضرورة، وقد وجدت الأمر نفسه عند المبرد في المقتضب (١٩٠/٢)، وصاحب دقائق التصريف - والغالب عليه الكوفية - يذكر ص ١٢٧ أنَّ بعض العرب يُسكن. انظر مجالس ثعلب ص ٥٢٧، والحجة لأبي علي (١٠٥/١) والمحتسب (٥٦/١) وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٧٧٧، والارتشاف (٢٧٦/١) والخزانة (٨٨/٨)

(٢١٢) أي ضمنت. وفي الارتشاف (٢٧٦/١) أنَّ الإبتاع في (فَعْلَة) مضمومة العين ومكسورتها قصره الفراء على المسموع. وعبارة المصنف تبين أنَّ التسكين والإبتاع جائزان على الإطلاق مع مراعاة أنه بدأ بالضم أي الإبتاع، وعكس مع مكسور العين.

(٢١٣) من معانيها: العطية.

وكلّ ما كان على (فَعْلَة) بكسر الفاء وتسكين العين فهو مخفّف؛ نحو (كِسْرَة) و(كِسْرَات) وربّما ثقّلوه^(٢١٤).

وما كان على مثال (فَعْلَة) نعتاً فالتخفيف لا غير؛ نحو (ضَحْمَات) و(عَبَلَات)^(٢١٥).

(٢١٤) أي بكسر الثاني. وجاء في دقائق التصريف ص ١٣٠ أنّ التسكين أولى. وجاء في الارتشاف (٢٧٦/١): "وفي كتاب أبي الحسن الهيثم: لا يجيز الكوفيون كِسِرَات يعني بكسر السين في جمع كِسْرَة". وهذا النقل ينبغي أن يكون خاصاً بهذا اللفظ لأن إطلاقه في (فَعْلَة) مكسورة الفاء يناقض ما جاء عن الكوفيين من إيرادهم الكسر، فقد سلفت الإشارة في التعليق السابق إلى قول الفراء، وانظر دقائق التصريف.
(٢١٥) أي ضخمة.

< ٧٩ > باب جواب الكلام

إذا قال قائل: مَنْ كَلَّمَكَ؟ فقل: عبدُ الله، رفعتَ (عبد الله) لأنه فاعل. وإذا قال:
مَنْ أَتَيْتَ؟ فقل: محمداً. وإذا قال: ما أعجبك؟ فقل: حديثك.

باب الجواب بكم

وإذا قال: كم مالك؟ فقل: ألفان؛ تريد: مالي ألفان. وإذا قال: كم بلغ مالك؟ فقل:
ألفين، نصبتَ (الألفين) لأنهما مفعول بهما؛ تريد: بلغ مالي ألفين.
[وإذا قال: ما اسمك؟ فقل: محمد؛ تريد: اسمي محمد] (٢١٦).

(٢١٦) جاء ما بين القوسين في ختام (باب الجواب فيما لم يُسمَّ فاعله) الآتي، وهو غريب عليه. ونقلته إلى هنا لمناسبته للكلام في هذا الباب. ولعله كان في هامش الباب فأدخل في المتن في غير موضعه المناسب.

باب الجواب فيما لم يُسَمَّ فاعله (٢١٧)

وإذا قال: كم ضُربَ عبدُ الله؟ فقل: سوطين، نصبتَ لأنهما فعل ما لم يُسَمَّ فاعله. وإذا قال: كم أُخذ منك؟ < ٨٠ > فقل: درهمان، رفعتَ (الدرهمين) بما لم يُسَمَّ فاعله.

(٢١٧) تقدم التعليق على مدى كون هذا المصطلح كوفياً في باب (ما لم يسم فاعله).

باب الجواب بكان وأخواتها

وإذا قال: كيف أصبحت؟ فقل: صالحاً، نصبتَ (صالحاً) خبر (أصبحت)؛
تريد: أصبحت صالحاً^(٢١٨).

(٢١٨) أجاز الفراء في المعاني (٣٧٤/١) في جواب من سئل (كيف بتَّ البارحة؟): "فيقول: صالح، فيرفع، أو تقول: أنا بخير، فتستدل به على معنى الجواب، ولو صحح الجواب لقال: صالحاً، أي بتَّ صالحاً". وأجاز في (٤٦٧/١، ٥٧/٢) حذف (كان) وإعمالها في غير ما اشترطه البصريون. وانظر ما سلف في باب كان.

باب الجواب بكيف

وإذا قال: كيف أخوك؟ فقل: صالحٌ.

باب اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى في النسق

انظر كل ما كان من إرادتك فانصب، وما لم يكن من إرادتك فارفع. تقول: أردتُ
< ٨١ > أن أدخلَ على الأمير فأسلمَ عليه، نصبتَ الدخولَ ب(أنْ)، ونصبتَ (فأسلمَ)
نسقاً على (أدخل) وكلاهما من إرادتك.

وتقول فيما لا يكون من إرادتك فترفع: أردتُ أن آتيك فيمنعني المطر، رفعتَ
(فيمنعني) لأنه ليس من إرادتك.

باب الهجاء (٢١٩)

واعلم أنَّ كل ما كان تثنيته بالواو تكتب (فَعَلَ) منه بالألف؛ نحو (دعا) و(غزا). ألا ترى أنك تقول: دَعَوَا وَغَزَوَا.

وكل ما كان تثنيته بالياء تكتب (فَعَلَ) منه بالياء؛ نحو (رمى) و(سعى).
< ٨٢ > ألا ترى أنك تقول: رَمَيَا (٢٢٠).

فإذا زدتَ فيما تكتب بالواو حرفاً في أوله ياء أو تاء كتبتَه بالياء. تقول: يُدْعَى وَيُغْرَى. ألا ترى أنك إذا ثنيته ثنيته بالياء. تقول: يُدْعِيَانِ وَيُغْرِيَانِ.

وكل مقصور تثنيته بالواو فاكتبه بالألف؛ نحو (قفا) و(عصا). ألا ترى أنك تقول: قَفَوَانِ، وَعَصَوَانِ.

وكل ما كان من المقصور يُثَنَّى بالياء يُكْتَبُ (٢٢١) بالياء؛ نحو (رحى). ألا ترى
< ٨٣ > أنك تقول: رَحِيَانِ.

وكل ما كان ممدوداً من نوات الواو والياء فإنه يُكْتَبُ بالألف؛ نحو (الدُّعاء) و(الهواء).

وكل ما كان على مثال (فاعِل) من نوات الواو والياء فإذا أقردته في الرفع والخفض حذفت منه الياء والواو (٢٢٢). تقول: مررتُ بقاضٍ، وجاءني قاضٍ وداعٍ. فإذا صرتَ إلى النصب أثبتَّ فيه الياء والألف. تقول: رأيتُ قاضياً وداعياً. فإذا أدخلت فيه الألف واللام كتبتَه بالياء، وإن شئتَ بغير ياء. < ٨٤ > تقول: الوال والوالي، والداع والداعي. فإذا أضفتَ (قاضياً) وما أشبهه أثبتَّ فيه الياء. تقول: هذا قاضي عبدِ الله، ورامي عمرو.

(٢١٩) شطر كبير من الباب يعرض لحكم الألف المتطرفة في الخط، وقد قال ابن عصفور في شرح الجمل (٣٤٥/٢): "ومذهب الكوفة مثل مذهب أهل البصرة إلا فيما هو على وزن (فَعَلَ) أو (فَعَلَ) مثل هُدَى وِرْضَى... ولم يعرض المصنف لذلك. (٢٢٠) خلا الأصل من تثنية (سعى).

(٢٢١) في الأصل: تكتب.

(٢٢٢) انظر ما سلف من التعليق على (ماضي) في باب تقديم الفعل وتأخيره.

وكل ما كان مهموزاً وقبل آخره فتحة فأثبت في الألف في الجزم. تقول: لم يقرأ. وكل ما كان قبل آخره كسرة أثبت في الياء؛ نحو قولك: لم يُخطئ. وإذا ذكرت عدداً وذكرت (دراهم) كتبتها بغير ألف؛ كقولك: له عندي ثلاثة < ٨٥ > دَرَهَمٌ^(٢٢٣)، تُلقِي الألف من (الدراهم) لأنَّ العدد قد تقدّم فقد عُرف أنها ثلاثة. فإذا قلت: وجَّهْتُ إليك بدراهم، فأثبت في الألف لئلا يُشكِل (الدرهم) من (الدراهم).

تمَّ نحو ابن سعدان بحمد الله ومنه. وصلى الله على خير خلقه محمد وآله
وكتبه أبو بكر محمد بن عبد الصمد الكُشْمَرِي
غفر الله له ولوالديه وأقاربه ولمن قال برغبة صادقة: آمين ربَّ العالمين.

(٢٢٣) أُثبتت الألف في الأصل، وما أثبتته أنسب لقوله.

فهرس الآيات

ص	السورة	رقمها	الآية
٧١	البقرة	٢	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
٧٦	البقرة	٣٥	﴿وَلَا نَقْرَبًا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾ (٢٢٤)
٨٨	البقرة	٢١٤	﴿وَزَلَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (قراءة)
٧٦	البقرة	٢٤٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فِيضِلِّعْفَهُ﴾ (٢٢٥)
٧٨	البقرة	٢٤٩	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾
٩٦	آل عمران	١٢٣	﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾
٨٩	آل عمران	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾
٦٣	النساء	٢٣	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٢٢٦)
٧٩	النساء	٢٩	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾
٧٢	المائدة	١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾
٥٢	الأنعام	١١٣	﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا﴾

(٢٢٤) وجاءت في سورة الأعراف: الآية ١٩.

(٢٢٥) وجاءت في سورة الحديد: الآية ١١.

(٢٢٦) وجاءت في سورة النساء: الآيتان ١٠٦ و ١٢٩ وفي سورة الأحزاب: الآية ٢٤.

تابع فهرس الآيات

ص	السورة	رقمها	الآية
٧٤	الأنعام	١٥١	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾
٥٢	الأنفال	٣٣	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾
٦٣	الأنفال	٤٢	﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
٦٣	التوبة	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾ (قراءة)
٩٦	التوبة	٢٥	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾
٧١	يونس	٦٢	﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾
٧٨	يونس	٨٣	﴿فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ﴾
٦٨	هود	٧٦	﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَايِبُ عَنْ هَذَا﴾
٦٨	يوسف	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾
٤٤	يوسف	٣٠	﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾
٦٦	يوسف	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
٦٤	النحل	٥٨	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾
٨٤	الكهف	٨٦	﴿قُلْنَا يَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا أَنْتُمْ مُعَذِّبُونَ﴾
٩٣	الشعراء	٩٧	﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَنفِي ضَلَالٍ﴾

تابع فهرس الآيات

ص	السورة	رقمها	الآية
٦٥	الأحزاب	٤٠	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾
٦٩	سبأ	١٠	﴿يَنْجِبَالُ أَوْيِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾
٧١	الصفات	٤٧	﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ﴾
٦٨	الزمر	٤٦	﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾
٨٦	الشورى	٣٤، ٣٥	﴿أَوْ يُؤَيِّقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ ﴿قراءة﴾﴾
٤٧	الحجرات	٢	﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾
٩٢	المنافقون	١	﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
٨٥	الطلاق	٢	﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾
٩٣	الليل	١	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾
٨٤	الضحى	٩	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾

فهرس الأبواب

ص	الباب
٣٩	١ - باب مجرى العربية
٤٠	٢ - باب الفاعل والمفعول به
٤١	٣ - باب النعت
٤٢	٤ - باب الإضافة
٤٣	٥ - باب تقديم الفعل وتأخيره
٤٤	٦ - باب تقديم فعل جميع المؤنث
٤٥	٧ - باب حروف النسق
٤٦	٨ - باب القطع
٤٧	٩ - باب التاء الأصلية وغير الأصلية
٤٨	١٠ - باب للنون الأصلية وغير الأصلية
٤٩	١١ - باب الهاء الراجعة
٥٠	١٢ - باب حروف التوكيد
٥١	١٣ - باب الأفعال المضارعة
٥٢	١٤ - باب حروف كي
٥٣	١٥ - باب حروف الجزم
٥٤	١٦ - باب حروف الخفض

تابع فهرس الأبواب

ص	الباب
٥٦	١٧ - باب حروف الرفع
٥٨	١٨ - باب الظن
٥٩	١٩ - باب التعجب
٦٠	٢٠ - باب مالم يُسَمَّ فاعله
٦١	٢١ - باب الابتداء
٦٢	٢٢ - باب حروف النصب
٦٤	٢٣ - باب كان
٦٦	٢٤ - باب ما
٦٧	٢٥ - باب مذ ومنذ
٦٨	٢٦ - باب النداء
٧٠	٢٧ - باب المعرفة والنكرة
٧١	٢٨ - باب التبرئة
٧٢	٢٩ - باب الإغراء
٧٣	٣٠ - باب الأمر والنهي
٧٥	٣١ - باب الحكاية
٧٦	٣٢ - باب الجواب بالفاء

تابع فهرس الأبواب

ص	الباب
٧٧	٣٣ - باب نعم وبئس
٧٨	٣٤ - باب الاستثناء
٨٠	٣٥ - باب العدد
٨٢	٣٦ - باب كم
٨٣	٣٧ - باب إنن
٨٤	٣٨ - باب أمّا وإمّا
٨٥	٣٩ - باب الشرط والجزاء
٨٨	٤٠ - باب حتى
٩٠	٤١ - باب المخاطبة
٩١	٤٢ - باب الصّلات
٩٢	٤٣ - باب إنّ
٩٣	٤٤ - باب القسم
٩٤	٤٥ - باب أمس
٩٥	٤٦ - باب مالا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة
٩٧	٤٧ - باب مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة
٩٨	٤٨ - باب النسبة

تابع فهرس الأبواب

ص	الباب
١٠٠	٤٩ - باب الجمع بالتاء
١٠٢	٥٠ - باب جواب الكلام
١٠٣	٥١ - باب الجواب بكم
١٠٤	٥٢ - باب الجواب فيما لم يُسَمَّ فاعله
١٠٥	٥٣ - باب الجواب بكان وأخواتها
١٠٦	٥٤ - باب الجواب بكيف
١٠٧	٥٥ - باب اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى في النسق
١٠٨	٥٦ - باب الهجاء

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت.
- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق د. هدى قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠.
- الأزهرى، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، حققه عبد السلام هارون وآخرون، المؤسسة العامة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
- الأصبهاني، أحمد بن الحسين بن مهران: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧.
- نزهة الألباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط الثالثة ١٩٨٥.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط خامسة.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٩٢.
- المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١.
- الأندلسي، أبو حيان: ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣.
- التذليل والتكميل، تحقيق د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المُحسّبة، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦.
- ابن الباناش، أحمد بن علي: الإقناع في القراءات السبع، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث، ط ثانية ٢٠٠١.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري بحاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ابن برهان، عبد الواحد بن علي: شرح للمع، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط أولى ١٩٨٤.
- ابن بري، عبد الله بن بري: شرح شواهد الإيضاح، تحقيق د. عيد درويش، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٥.
- البغدادي، إسماعيل باشا: إيضاح المكنون، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن النشرة القديمة).
- البغدادي، الخطيب: تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.
- البغدادي، صفى الدين عبد المؤمن: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤.
- البغدادي، عبد القادر:
- خزانة الأدب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨.
- شرح أبيات المغني، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨.
- البكري: أبو عبيد الأونبي، سمط اللآي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية (مصورة عن نشرة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦).

- البناء، شهاب الدين: إتحاف فضلاء البشر، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨.
- التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد: نمار القلوب، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق، ط أولى ١٩٩٤.
- ثعلب: مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة، القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠.
- جاد الكريم، د. عبد الله أحمد: التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط أولى ٢٠٠١.
- ابن الجزري:
غاية النهاية، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ (مصورة عن النشرة القديمة).
- النشر في القراءات العشر، قدم له الشيخ الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨.
- الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٨٧.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥.
- اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية ١٩٩٠.
- ابن الجوزي، أبو الفرج: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط أولى ١٩٩٨.
- الحلبي، السمين: الدر المصون، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦.
- الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي: الإتياع، حققه عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٨.
- الحموي، ياقوت: معجم الأديباء، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٣.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن نشرة جمعية دائرة المعارف العثمانية).
- ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد: مفاتيح العلوم، حققه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤.
- الداني، أبو عمرو: المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨.
- ابن الدهان، سعيد بن المبارك: باب الهجاء، حققه د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٦.
- الذهبي:
- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، دار الرسالة، بيروت، ط تاسعة ١٩٩٣.
- معرفة القراء الكبار، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤.

- الرفاعي، عبد الكريم: التدوين في أخبار قزوين، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.
- ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦.
- الرضي، محمد بن الحسن: شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ثانية ١٩٩٦.
- الرماني: علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٤.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس، تحقيق جماعة من الأساتذة، وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
- الزجاج، إبراهيم بن السري: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثانية ١٩٩٤.
- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط سادسة ١٩٩٦.
- الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة ١٩٩٦.
- حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٤.
- اللامات، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، ط ثانية ١٩٨٤.

- الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ سنة ٢٠٠٢.
- الزمخشري، محمود بن عمر: ربيع الأبرار، تحقيق د. سليم النعيمي، منشورات الشريف الرضي، قم ١٤١٠ (مصورة عن النشرة العراقية).
- ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧.
- سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٨.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل: المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله:
شرح كتاب سيبويه، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ١٣٦، وهو المقصود حينما أثبت في الإحالة أحد الحرفين (أ، ب) وإلا فالمراد المطبوع.
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة ودار الكتب، القاهرة.
- السيوطي:
بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية ١٩٧٩.
- همع الهوامع، عُني بتصحيحه السيد محمد النعساني، منشورات الرضي - زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد: أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٢.
- شواخ، د. علي: معجم مصنفات القرآن الكريم، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣.
- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصغاني: الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠.

- الصفار، د. إبتسام: معجم الدراسات القرآنية، جامعة بغداد ١٩٨٤.
- الصفدي:
- نكت الهميان، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن نشرة الجمالية ١٩١١).
- الوافي بالوفيات، ج ٣ تحقيق س. ديدرينغ، فيسبادن ١٩٧٤.
- الصولي، محمد بن يحيى: أدب الكتاب، تحقيق محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ.
- الطبرسي: مجمع البيان، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة عن نشرة دار التقريب بين المذاهب، القاهرة ١٩٥٨).
- الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨.
- ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- العكبري، أبو البقاء:
- إعراب القراءات الشوان، تحقيق محمد السيد أحمد عزون، عالم الكتب، بيروت، ط أولى ١٩٩٦.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان.
- آل غنيم، صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسيبويه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٥.
- ابن فارس، أحمد بن فارس:
- اللامات، تحقيق د. شاكر الفحام، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣.
- الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الفارسي، أبو علي:
- التعليقة على كتاب سيبويه، د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠.
- الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣.

- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية.
- المسائل المنثورة، تحقيق مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الفراء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- الفيروزآبادي:
القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧.
- القالي، إسماعيل بن القاسم: الأمالي، دار الحديث للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- القرطبي: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٨٨.
- القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦.
- القيسي، علي بن عبد الله: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧.
- كاظم، د. كاظم إبراهيم: النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط أولى ١٩٩٨.
- ابن كثير: البداية النهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢.
- الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- المالقي: رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط أولى ١٩٩٠.

- المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧.
- المؤيد، د. فائزة عمر علي: فهارس معاني القرآن للفراء، مطابع الرضا، الدمام ط أولى ١٩٩٣.
- المبرد، محمد بن يزيد:
الكامل، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة ١٩٩٧.
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط الثالثة.
- المخزومي، د. مهدي: مدرسة الكوفة، دار الرائد العربي، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٦.
- المرتضى، الشريف علي بن الحسين: أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ثانية ١٩٦٧.
- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢.
- المرزباني: نور القبس، تحقيق رودلف زلهام، فراننتس شتاينر، فيسبادن ١٩٦٤.
- المزي، أبو الحجاج: تهذيب الكمال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٠.
- مفتي، خديجة أحمد: نحو القراء الكوفيين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٥.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٨.
- النديم، أبو الفرج: الفهرست، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦.

- الهروي، علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦.
- مغني اللبيب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢.
- ابن ولاد، أحمد بن محمد: الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٩٦.
- ابن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة